جامعة العربي التبسي تبسة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

شهادة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات إستراتيجية

تأثير العوامل الثقافية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
أمين البار	أستاذ محاضر-ب-	رئيسا
يوسف أزروال	أستاذ محاضر-ب-	مشرفا و مقررا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد –أ-	عضوا مناقشا

مـن إعداد الطلبة:
*طيبي فؤاد
*بن النور علي

تـحـت إشراف الأستاذ:
*د.يوسف أزروال

السنة الجامعية: 2017-2018

خطة البحث

مـــــــــــــقـــــــــدمـــــــــــة

الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية

المبحث الأول: السياسة الخارجية دراسة نظريه

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني :علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى

المطلب الثالث:أهميه السياسة الخارجية

المطلب الرابع: أدوات السياسة الخارجية

المبحث الثاني:محددات السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول:المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني:المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثالث:مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول:المؤسسات الرسمية

المطلب الثاني: المؤسسات الغير رسمية

الفصل الثاني: واقع السياسة الخارجية الأمريكية في إطار الأحادية القطبية

المبحث الأول: تأثير تحولات ما بعد الحرب الباردة في السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول : أهم التغيرات في المرجعية الفكرية و النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية

خطة البحث

المبحث الثاني:أحداث 11 سبتمبر2001 و تأثيرها في السياسية الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين و واحد

المطلب الثاني:الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

المطلب الثالث:توظيف أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية و مبررات التدخل الأمريكي

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة: دراسة في تأثير المتغير الثقافي

المبحث الأول:تأثير المنظومة الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: البعد الثقافي و انعكاساته على السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني: دور الدين و الجماعات الدينية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثاني:تأثير متغير صراع الحضارات على السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول:نهاية التاريخ ومحاولة لكتابة تاريخ عالمي جديد

المطلب الثاني:صدام الحضارات لصامويل هانتنغتن

المطلب الثالث:لماذا تتصادم الحضارات؟

الخـــــــــــــــاتـــــــــــمـــــــــــــــة

مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة شهد العالم تطورات جذرية و مفصلية أثرت على السياسة الخارجية و الداخلية للدول فقد زاد الاهتمام بموضوعات عديدة منها علاقة الرأي العام بالسياسة الخارجية ،وكذلك علاقة الثقافة والهويات الثقافية بالسياسة الخارجية ،حيث شهدت هذه الفترة تغيرات كبيرة أثرت على هويات الشعوب و كذلك رموز تلك الهويات ، و بدأت تتشكل سياسة عالمية جديدة مرتكزة على التغير الثقافي و الهوياتي للمجتمعات و كذلك تفجر صراعات ذات طبيعة عرقية وثقافية ،و هو ما زاد الاهتمام بموضوعات عديدة منها أثر الثقافة على السياسات الخارجية ، و كذلك الكثير من المتغيرات المتباينة التي تصنع و تحدد السياسة الخارجية كالمناخ الاجتماعي و الثقافي ، وظهور مفهوم الحروب الثقافية بعد حرب الخليج على يد بعض المفكرين الأمريكيين على أساس انها ستكون سمة الحروب في القرن الحادي والعشرون،و التي تبلورت في أطروحة "صدام الحضارات " لصامويل هنتنغتون ،و اعتمدت كدليل عمل في حقل السياسة الخارجية الأمريكية

فالثقافة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية تعبر عن احتياجاتها الأساسية و قيمها و معتقداتها و رؤيتها الذاتية لنظامهم السياسي ،كمصدر اجتماعي أساسي للسياسة الخارجية الأمريكية

1- أهمية الدراسة :

إن التطور الذي شهدته السياسة الخارجية إجمالا و السياسة الخارجية الأمريكية خصوصا يجعل ارتباطها بشتى الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات و كذلك تأثيرها في القضايا العالمية و أهميتها بالنسبة للرفاهية العالمية و تحقيق التوازن الإقليمي و الدولي جعل من موضوع الدراسة يكتسب أهمية كبيرة و ذلك

لما له من تأثير بالغ في رسم ملامح النظام العالمي الجديد ،الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتجسيده ،عن طريق سياستها الخارجية .

2- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لفهم و تفسير ظاهرة السياسة الخارجية و كذلك تأثير المكون الثقافي الداخلي و الخارجي على صناعة السياسة الخارجية للو.م.أ.

3- أسباب اختيار الدراسة:

إن الأسباب و المبررات التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي التحولات الكبيرة التي عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة ،كما أن هذا الموضوع يعتبر من الموضوعات الحديثة و المهمة في مجال العلاقات الدولية و الذي يمكننا من فهم السلوك الخارجي الأمريكي اتجاه دول العالم ومدى تأثير العوامل الثقافية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية .

4- إشكالية الموضوع:

- ما مدى تأثير المتغير الثقافي في السياسة الخارجية الأمريكية؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما هي أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية.

2- ما هي التحولات الدولية التي أثرت على السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة.

3- ما هو دور البعد الثقافي في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية.

4- ما هو دور البعد الحضاري في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية.

الفرضية:

الهوية الثقافية لها أثر كبير في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية .

6-حدود الدراسة الزمكانية: يتسم التركيز في الدراسة على الفترة الزمنية ما بعد الحرب الباردة إلى يومنا هذا أما الحدود المكانية فهي الولايات المتحدة الأمريكية.

7- المناهج المستعملة:

أ- المنهج التاريخي:

يعرفه إبراهيم أبراش بأنه " المنهج الذي يوظف التاريخ إما من أجل معرفة علمية لأحداث الماضي ،أو لمصلحة البحث العلمي لواقع الظواهر المعاصرة ذالك أن حاضر الظاهرة لا ينفصل عن ماضيها بلهو امتداد لها"،و يعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداما في السياسة الخارجية ، حيث يولي أهمية كبرى على دراسة التاريخ الدبلوماسي بسبب أن العلاقات الدولية المعاصرة لها جذور وامتدادات تاريخية سابقة ينبغي الإحاطة بها من جوانبها كافة، من اجل سرد الأحداث و جمع المعلومات و تحليلها.

ب- المنهج النسقي:

ينظر إلى الظواهر والأشياء ليس من خلال بنيتها أو وظيفتها، بل من خلال اتساقها أي النظر إليها كأنساق. وقد عرف النسق الاجتماعي بأنه عبارة عن فاعلين أو أكثر يحتل كل منهم مركزا أو مكانة متمايزة عن الآخرين و يؤدون دورا متمايزا ،فهو عبارة عن نمط منظم يحكم علاقات الأعضاء و يصف حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض في إطار المعايير أو القيم المشتركة بالإضافة إلى أنماط مختلفة من

الرموز و الموضوعات الثقافية المختلفة حيث يعتمد على تحليل الظواهر الاجتماعية و السياسية بجميع أبعادها و عناصرها ومحاولة الإلمام بمجموعة العوامل المؤثرة و تفاعلها مع بعضها.

ج – منهج دراسة الحالة:

يعرفه فيرتشايلد "هو منهج يمكن من جمع البيانات و دراستها لرسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية ". أي انه دراسة متعمقة لنموذج أو أكثر لعينة مختارة بهدف الوصول الى تعميمات، وتكمن أهميته في الجانب التطبيقي وسنوظفه في دراسة المجتمع الأمريكي.

8-الدراسات و الأدبيات السابقة:

يعتبر هذا الموضوع من المواضيع المهمة و التي جلب انتباه الكتاب و الباحثين و ويعد كتاب صدام الحضارات من أهم ما كتب في هذا الموضوع حيث يسلط الضوء على البعد الحضاري وتأثيره في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ،و أن الحرب المستقبلية سيكون سببها الرئيسي الصدام بين الحضارات المختلفة

- كما نجد رسالة ماجستير لياسين بوللوى بعنوان "حوار الحضارات كأحد المرتكزات للنظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة"
- دراسة السرودجي (محمد محمود) سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية من الاستقلال إلى منتصف القرن العشرين ويتحدث فيها عن التحولات التي حدثت في السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة
- جلين بالمر و ليفتون مورجان حيث يقدم وصفا للسياسة الخارجية الأمريكية من الحرب العالمية الثانية و تفسير للقرارات المتخذة و التغيرات الطارئة على السياسة الخارجية الأمريكية .

الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية

المبحث الأول: السياسة الخارجية دراسة نظريه

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني :علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى

المطلب الثالث:أهميه السياسة الخارجية

المطلب الرابع: أدوات السياسة الخارجية

المبحث الثاني:محددات السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول:المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني:المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثالث:مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول:المؤسسات الرسمية

المطلب الثاني: المؤسسات الغير رسمية

– إذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة فإننا نجد انه لا يوجد اتفاق حول تعريف واحد ، وذلك لأسباب عده خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة نفسيه وطنيه ودوليه بالإضافة إلى اعتبارات معرفيه وأخرى منهجيه وبذلك فان نواجه عقبات كثيرة لوضع مفهوم و تعريف شامل للسياسة الخارجية من هذه العقبات:

– الطبيعة الديناميكية الخارجية بسبب التفاعلات الدولية.

– تعدد الفواعل الدولية مثل الشركات العابرة للقوميات.

– إن السياسة الخارجية ليست موضوع مجرد بل هي مجموعه مكونات و عناصر، تؤثر بشكل مباشر عليها.

– اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس.

– قوه الدولة ومدى تأثيرها على المستوى الدولي لتحقيق مصالحها ينعكس علي تعريفها لسلوكها الخارجي.

الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية

المبحث الأول: السياسة الخارجية دراسة نظريه

المطلب الأول : مفهوم السياسة الخارجية

بالرغم من كل العقبات نجد أن هناك محاولات من طرف الباحثين والمفكرين لوضع حدود مفاهيمه للسياسة الخارجية نذكر فيما يلي بعض هذه التعريفات :

يعرفها **جيمس روزنو** James rosenau "جزء من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية تحركه باتجاه بيئتها الخارجية بهدف الإبقاء على التدفقات إلى أهم بنياتها السياسية ،الاجتماعية ،ألاقتصاديه ،عند حدود مقبولة".[1]

أما الأستاذ فاضل زكي محمد فقد عرف السياسة الخارجية على أنها " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدوله مع غيرها من الدول".[2]

ويعرفها علي محمد شمبش" بأنها مجموعه من الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف محدده في إطار الوسائل المختلفة المتوافرة لتلك الدولة".[3]

ويعرفها محمد السيد سليم على أنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعه البدائل المتاحة تحقيق أهداف محدده في المحيط الدولي".[4]

ومن جهته يعرفها الأستاذ حامد ربيع على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى وان لم يصدر من الدولة كحقيقة نظاميه إن نشاط الجماعة أو التغييرات الذاتية كصور فرديه للحركة الخارجية تندرج تحت

---

[1] JAMES ROSNEAU, PHILIP BURGESS, CHARLES HARMANN « **THE ADAPTATION OF FOREIGN Policy RESEARCH : a case study of anti –case study Project** »,international studies quarterly ,vol 17,N°01,mars 1973,p25.

[2] فاضل زكي محمد،**السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية**،(بغداد : مطبعة شفيق، 1975)،ص23.

[3] علي محمد شمبش، **العلوم السياسية** ،(مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، 1988 م)، ص ص341-342.

[4] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**،(القاهرة:جامعة القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1989)، ص16.

هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية".[1]

أما الأستاذ مازن الرمضاني قدم تعريفا يبرز فيه عنصرا هاما ومحددا في فهم السياسة الخارجية و هو" البعد الرسمي" أو سمة التأثير لصانع القرار إذ يرى أن السياسة الخارجية هي "السلوك السياسي الخارجي والمؤثر لصانع القرار".[2]

وفي نفس هذا السياق نجد تعريف مارسيل ميريل Marcel Merle والذي جاء فيه أن السياسة الخارجية هي " ذلك النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية مشاكل تطرح ما وراء الحدود".[3]

كما يعرفها فريدريك شار يون هي " أداة تسعى الدولة من خلالها لتشكيل بيئتها السياسية الدوليه ، ولكنها ليست فقط شأنا يخص العلاقات بين الحكومات ، كما انه يمكن اعتبارها سياسة عامه – كقطاعات أخرى –بمعنى سياسة يتم وضعها وتجسيدها من قبل أجهزه الدولة بوسائل محدده وبهدف الوصول إلى غايات محدده ولكنها سياسة عامه ذات خصوصية كبيره شعاع حركتها يتجاوز بالتعريف الإقليم الوطني وينظر إلى عمليه القرار فيها كمجال خاص Domaine prive للمسؤولين على مستوى الدولة ".[4]

ويعد التركيز على صانع القرار أمرا على درجه كبيره من الأهمية في تحليل السلوك السياسي الخارجي لأية وحده دوليه وهذا ما يؤكد عليه الأستاذ ريتشارد سنا يدر الذي يرى"أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها ، و أن السياسة الخارجية

---

[1] حامد ربيع ، **نظرية السياسة الخارجية**،(القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1969)، ص7.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص14.

[3] MARCEL MAREL, **LA POLITIQUE ETRANGERE**. (Paris : puf, 1986).

نقلا عن زهير بوعمامة ، **أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية**، ط 1 ،(الجزائر: دار الوسام العربي للنشر و التوزيع، 2011)،ص32.

[4] FREDERIC CHARILLON, LA POLITIQUE ETRANGERE : nouveaux regards. (Paris : puf, 1986).

نقلا عن زهير بوعمامة ،مرجع سابق ،ص32.

عبارة عن القرارات من طرف أولئك الذين يتولون المناصب الرسمية في الدولة".[1]

قدم الكاتب السياسي الأمريكي والثر ليبمان Walter Lippmann في كتابه " السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية " ما يكاد يكون معادله تتركب منها السياسة الخارجية حيث يقول" إن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي للدولة والقوه التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام".[2]

على أن الالتزام الخارجي foreign Engagement في رأيه هو" كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها وقد يستلزم استعمال القوه".[3]

ومن جهته يعبر عالم السياسة الانجليزي روبرت كانتور Robert cantor في كتابه "السياسة الدولية ألمعاصره" بالقول "أن السياسة الخارجية الأكثر فعاليه هي تلك المبنية على مجموعه من الاستراتيجيات القائمة على إدراك القيام باختيار منطقي، يأخذ بعين الاعتبار كلا من الإمكانات المتاحة والغايات المرسومة".[4]

أما روزيناو فيعرف السياسة الخارجية على أنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من اجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا"[5] أو بعبارة أخرى " المجهود الذي تبذله جماعه وطنيه من اجل التحكم أو مراقبه محيطيها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الايجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها".[6]

ويعرفها نورمان هيل " بأنها نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا أو

---

[1] RICHARD C. SNYDER, HW BRUCK AND BURTON S PAIN, **THE DECISSION-MAKING.**(approch to the study of international politics)

نقلا عن زهير بوعمامة ،المرجع نفسه،ص33.

[2] بطرس بطرس غالي و محمود خيري غيسن، **المدخل في علم السياسة** ، ط 5،(القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية ، 1968)،ص309.

[3] المرجع نفسه ،ص310.

[4] روبرت لانتور،**السياسات الدولية المعاصرة**،ترجمة: أحمد ظاهر،(عمان:مركز تكوين الكتب الأردني ،1989)،ص ص485-486.

[5] محمد السيد سليم، ، مرجع سابق،ص15.

[6] العبدلي عبد المجيد، **قانون العلاقات الدولية**،(تونس: أقواس للنشر ،مطبعة فن و الوان،1994)،ص123.

اقتصاديا أو عسكريا ، على أساس الفلسفة الايديولوجيه التي يتمسك القادة بها ".[1]

نستشف من هذه التعريفات أن السياسة الخارجية لأي دوله تعكس وجود عمليه ديناميكيه تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية ، والظروف البيئية الدولية التي تترجم إلى واقع ملموس ، ومن خلال الأدوات الدبلوماسية .

وانطلاقا من هذا التحليل يتفق معظم أساتذة العلاقات الدولية على أن السياسة الخارجية يرتبط بثلاثة أبعاد سياسية [2] .

- بيئة خارجية تتحرك فيها الوحدة السياسية.
- مجموعه من الالتزامات الخارجية المعبرة عن مصالح الوحدة السياسية تتحدد في إطار الأهداف والغايات المرسومة.
- قدرات وإمكانات الدولة من القوة اللازمة لتنفيذ الالتزامات وتحقيق الأهداف.

المطلب الثاني :علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى

1- السياسة الخارجية والسياسة الدولية :

- يعرف الدكتور حامد ربيع السياسة الدولية بأنها " التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحده سياسيه ".[3]

ونستنتج من هذا التعريف ملاحظات معينه يمكن إيجازها فيما يلي :

- إن السياسة الخارجية عنصر من عناصر السياسة الدولية ولكن ليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محليه وإنما بوصفها أنموذجا من نماذج السلوك الدولي.
- إن السياسة الدولية بهذا المعنى تفترض علاقات تقاطعيه تفترض التفاعل بين أكثر من دوله واحده ، لا بل بالإمكان القول أن التقاطع بين أكثر من كتله واحده من التكتلات الدولية أي بين أكثر من مجموعه الدول المرتبطة بعلاقات إقليميه أو مواقف استراتيجيه.
- السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول ، بمعنى العلاقات التي تقوم على أسس رسميه

---

[1] HILL NORMAN, **INTERNATIONAL POLITICS**, new York, happer and row, 1962,p73.

[2] زهير بوعمامة ، مرجع سابق، ص36.

[3] حامد ربيع، ،مرجع سابق، ص ص14-15.

بين أشكال النظام السياسي الرسمي فحسب، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية طالما لهما صفه دوليه وهذا يعني :

أ- إن السياسة الدولية تقوم على المنظمات غير الحكومية مثل منظمه الصليب الأحمر، والاتحادات العالمية للعمال و الجمعيات الدولية العلمية.

ب- المنظمات الدولية الحكومية وعلى الرغم من أنها تشكل جزءا من السياسة الخارجية إلا أنها تتضمن عنصرا مستقلا عنها.

ج- تقوم السياسة الدولية على ثلاثة مفاهيم أساسية " الفاعلون" ، " الأهداف" ،" الأدوات" ولكن هذه المفاهيم تكون في حاله تغير ، ففي رأي أصحاب النظرية الواقعية التقليدية للسياسة الدولية ، تعد الدولة الفاعل الأساسي و الوحيد و الدول العظمى هي التي تحظى بالاهتمام ولكن هذا المفهوم يتغير ، فقد ازداد عدد الدول بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية ، ففي عام 1945 م كان هناك ما يقارب خمسون دوله في العالم، وفي سنه 1992 وصل عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى 178 دوله وهي في حاله تزايد مستمر في الوقت الحاضر، والاهم من عدد الدول هو ظهور فاعلين من غير الدول، فهناك مثلا الشركات المتعددة الجنسيات هل التي تخطت الحدود الدولية وأصبحت تتحكم في مصادر اقتصاديه أكثر من بعض الدول. [1]

- أما فيما يخص الأهداف، فان الدول في الوقت الحاضر لا تولي فقط أهمية للأمن العسكري، بل تأخذ في الحسبان الرخاء الاقتصادي وأمور اجتماعيه أخرى مثل تهريب المخدرات ، و انتشار الايدز، و التغيرات البيئية. صرح احد الدبلوماسيين الكنديين ذات مره انه لا يخشى أن تتحرك الولايات المتحدة بقواتها لتغزو "تورنتو " كما فعلت عام 1813م ، ولكنه أن يتم برمجه تورنتو بأجهزة كمبيوتر من ولاية تكساس، وهي وجهة نظر مختلفة عن المعضلة الأمنية ، وكذلك لم تحل الأهداف الاقتصادية محل أهداف تحقيق الأمن العسكري، ولكن برنامج عمل السياسة الدولية أصبح أكثر تعقيدا ، بسعي الدول لتحقيق أهداف أوسع. [2]

---

[1] أحمد نوري النعيمي،**السياسة الخارجية**، ط1 ،(الأردن:دار زهران للنشر و التوزيع، 2010)، ص30.

[2] جوزيف س.ناي الابن، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ** ، ترجمة أحمد أمين الجمل و مجدي كامل،(القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية) ،ص27.

نقلا عن أحمد نوري النعيمي، المرجع نفسه،ص31.

*- أما الأدوات فإننا نرى أنها في حاله تغير، ففي النظرة التقليدية تعد القوه العسكرية هي الأداة الوحيدة ذات الأهمية في العلاقات بين الدول ، ففي وصف المؤرخ البريطاني تايلور للعالم قبل عام 1914م حيث عرف القوه العظمى على أنها القوه القادرة على الانتصار في الحرب، ومن الواضح أن الدول تستخدم القوه العسكرية الآن ؛ ولكن على مدى نصف القرن الماضي الدور الذي تقوم به ، فقد وجدت العديد من الدول ولا سيما العظمى منها أن استخدام القوة لتحقيق أهدافها أصبح أكثر تكلفة مما كان عليه في السابق ، فكما يقول ستانلي هوفمان " لقد ضعفت الرابطة بين القوة العسكرية والانجازات الايجابية ".[1]

2- السياسة الخارجية والإستراتيجية :

يرجع استخدام مصطلح الإستراتيجية إلى الإغريق حيث تميزت حياتهم بالحرب والقتال ، و هذه الكلمة من حيث المضمون كانت تشير عندهم إلى" بفن القائد" وهي تعني عندهم " فن الأشياء العامة " إلا أن هذه الكلمة تتميز بالتطور. فعليه نرى أن مدلولها لا يشير إلى تعيين مضمون مطلق و ثابت كونها كلمه تتصف بالديناميكية أو عمل فعل معين في مجال من المجالات المختلفة في السياسة بشكل عام، وعلى هذا الأساس فإن المعنى الواسع لها يقترن بالسياسة.

يعرف كلوز فيتش الإستراتيجية :" هي فن استخدام المعارك كوسيلة للوقاية من الحرب، أي أن الإستراتيجية تضع مخطط الحرب، وتحدد التطور المتوقع فيها، كما تحدد الاشتباكات التي تقع في كل معركة "

أما ليدل هارت فإنه يعرف الإستراتيجية بأنها" فن توزيع و استخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة ".[2]

ويعرفها الدكتور البدوي " أن الإستراتيجية كمظهر لفن السياسة الخارجية، تعني فن إدارة العمليات العسكرية في كلياتها ا أثناء الحرب ".[3]

أما قاموس العلوم السياسية فانه يعرفها " بأنها خطة عمل لدحر عدو أو لتحقيق هدف ما، وتشير

---

[1] جوزيف س.ناي الابن، مرجع سابق،ص31.

[2] أحمد نوري النعيمي،مرجع سابق،ص ص35-36.

[3] بدوي محمد طه ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**،(بيروت: دار النهضة العربية ،1972)، ص39.

الإستراتيجية إلى خطة شامله، أو للأمد الطويل، تتألف من سلسله من الحركات من اجل هدف عام، في حين تتألف التعبئة في حركه أو طور محدود من الخطوات صوب أهداف وسطية في إطار خطه إستراتيجية كبيره ".[1]

– في الحقيقة إن الإستراتيجية في معناها المعاصر ، بدأت تحتوي على جوانب سياسية و اقتصادية و دعائية و فنية وغيرها . بهذا المعنى دخلت الإستراتيجية المعاصرة في التخطيط الاقتصادي لتكون الإستراتيجية الاقتصادية و التخطيط السياسي لتكون الإستراتيجية السياسية.[2]

3– السياسة الخارجية والعلاقات الدولية :

يعد مصطلح العلاقات الدولية حديث من حيث النشأة ، لأن الدولة القومية هي المصدر الأساسي في تنظيمها ، وقد دخل هذا المفهوم إلى حيز الواقع العملي في القارة الأوروبية في نهاية القرن الثامن عشر.

– يعرف C-A-MECLELLORID" إن العلاقات الدولية تدرس العلاقات المتفاعلة في تركيب معين في الوحدات الاجتماعية و بضمنها دراسة الظروف المعينة المحيطة بالعلاقات المتفاعلة ".

ويرى ماكيلان أن الوحدات هي الممثل actor أو المتفاعل ثم هناك ظاهره التفاعل بين المتفاعلين [3]

ويعرف كابلان العلاقات الدولية أنها " حقل يتضمن علاقات متبادلة تجري ما بين الدولة أو الدول عبر الحدود".[4]

والحقيقة أن هذا التعريف قاصر لأن العلاقات الدولية اليوم لا تقوم فقط بين الدول كشخص وحيد في القانون الدولي العام، بل توجد أيضا المنظمات الدولية المعترف لها بالشخصية القانونية الدولية "[5]

– أما الدكتور محمد طه بدوي يعرف العلاقات الدولية بأنها " علاقات بين وحدات بشريه وهي

---

[1] نعمة كاظم هاشم،**الوجيز في الإستراتيجية**، (بغداد: شركة إياد للطباعة الفنية، 1988)، ص57.

[2] أحمد نوري النعيمي،مرجع سابق، ص37.

[3] نعمة كاظم هاشم ، **العلاقات الدولية**، الجزء الأول،(فرنسا : مؤسسة دار الكتب و الطباعة و النشر،1979)، ص ص5–6.

[4] نعمة كاظم هاشم ، المرجع نفسه، ص 6.

[5] العبدلي عبد المجيد، **قانون العلاقات الدولية** ،(تونس : دار أقواس للنشر ، مطبعة فن والوان ، 1994)، ص 41.

تنمي الدراسات السياسية، ذلك بان الوحدات البشرية أطراف العلاقات الدولية هي وحدات سياسيه، والتي هي في عالمنا الحديث الدول القومية ".[1]

ويعرفها مارسيل ميرل " كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها ، هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية وتشمل هذه التدفقات بالطبع على العلاقات بين حكومات هذه الدول ، ولكن أيضا على العلاقات بين الأفراد والمجموعات العامة أو الخاصة، التي تقع على جانبي الحدود، كما تشمل جميع الأنشطة التقليدية للحكومات : الدبلوماسية ، المفاوضات ، الحرب ، ولكنها تشمل في الوقت نفسه على تدفقات من طبيعة أخرى ، اقتصاديه ، إيديولوجيه ، سكانية ، رياضيه ، سياحية ، ثقافيه .....الخ.[2]

إذن السياسة الخارجية تشكل جزء من العلاقات الدولية لان فواعل العلاقات الدولية اشمل من الدول فهي تحتوي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

4- السياسة الخارجية و الدبلوماسية:

هناك اختلاف في مفهومي السياسة الخارجية الدبلوماسية إذ أن السياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى ، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية و التجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى[3] .

بينما الدبلوماسية هي أداة في تنفيذ السياسة الخارجية ، فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة ، في أوقات السلم إلا أن هذا لا يعني أن الدبلوماسية في تنفيذها للسياسة الخارجية لا تلجأ إلى نوع من الصراع السياسي وأثاره. [4]

ويعرف الكاتب الروسي" تونكين " الدبلوماسية بأنها " النشاط (بما في ذلك مضمون، وإجراءات، وأساليب هذا النشاط الذي تمارسه الدولة ، العامة آو الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية) ، الذي يمارسه رؤساء الدول ، والحكومات و إدارة الشؤون الخارجية و الوفود ، والبعثات الخاصة ، و الممثليات

---

[1] نعمة كاظم هاشم ،مرجع سابق، ص 6.

[2] سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ،ط 3، (عمان : دار وائل للنشر ،2006)، ص ص12-13.

[3] عز الدين خودة، **النظم الدبلوماسية**،(القاهرة : مكتبة الآداب، 1989)،ص63.

[4] أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق،ص43.

الدبلوماسية، ويحقق بوسائل سلميه أهداف شؤون السياسة الخارجية للدولة".[1]

بالإضافة أن الدبلوماسية تتسم بخاصية السلمية وتستعمل وسائل سلمية، أما السياسة الخارجية فيمكن أن تكون سلميه أو عكس ذلك لأنها تتسم بعدم الثبات على حال واحده ، وفقا لمعيار المصلحة الوطنية.

ويعرفها فيليب كاييه cahier بأنها " الدبلوماسية هي الوسيلة التي يتبعها احد أشخاص القانون الدولي لتسيير الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية وخاصة من خلال المفاوضات ".[2]

ويعرفها الدكتور عدنان البكري " أن الدبلوماسية هي عمليه سياسيه تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها الخارجية ، في تعاملها مع الدول ، والأشخاص الدوليين الآخرين ، وإدارة علاقاتها الرسمية بعضها مع بعض ضمن النظام الدولي".[3]

كما يعرفها الدكتور سموحي فوق العادة " الدبلوماسية هي مجموعه القواعد، والأعراف ، و المبادئ الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول و المنظمات الدولية ، والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي ، و التوفيق بين مصالح الدول المتباينة ، وفن إجراء المفاوضات والاجتماعات والمؤتمرات الدولية وعقد الاتفاقيات و المعاهدات".[4]

5- السياسة الخارجية والسياسة الداخلية :

يقول حامد ربيع " إن صنع السياسة الخارجية يخضع أساسا للسياسة الداخلية ويمكن القول في هذا المجال بان السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية ، وعلى هذا الأساس فان صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد ، القبيلة ، أو على مستوى الجماعة – طبيعة المجتمع و خصائصه المرحلية – أو على مستوى حاله العلاقة السلمية ".[5]

ويقول " إن السياسة الخارجية كالسياسة الداخلية كل منهما يكون بعدا من إبعاد الحركة السياسية بحيث إن اختلاط الواحد منها بالأخر هو الذي يسمح بخلق القوة والتعبير عن الإرادة الحاكمة ،هناك تطورات معينه فرضت هذا الارتباط حتى أن جميع علماء السياسة الخارجية يسلمون اليوم بأنه من العبث تصور

---

[1] أحمد نوري النعيمي،مرجع سابق،ص45.

[2] محمود عبد ربه العجرمي، **الدبلوماسية: النظرية و الممارسة** ،(د ن ، 2011)، ص 09.

[3] المرجع نفسه،ص09.

[4] المرجع نفسه،ص09.

[5] حامد ربيع، مرجع سابق، ص10.

إمكانية الفصل بين الناحيتين إلا إذا أردنا تشويه معنى الدولة العنصرية ".[1]

وكتب غري غوري فلاين المدير المساعد للمؤسسة الأطلسية للشؤون الدولية قائلا " لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم ".[2]

وعلى الرغم من العلاقة بين السياسة الداخلية و السياسة الخارجية إلا أن هناك معيارا للتمييز بينهما يمكن إيجاز ذلك في الأتي[3]:

- حدود العمل للسياستين مختلفة من حيث تحديد مصادرها، ولكن الدولة في المجال الداخلي بصورة عامه لها السيطرة التامة على الأفراد و الجماعة ، في حين تتصدى هذه الحكومة في السياسة الخارجية للإرادات المتنازعة للدول الأخرى التي تثبت غالبا – اي هذه الإرادات – أنها غير مرنه وتتميز بصعوبة التوفيق بينهما.

- الأهداف الرئيسية للسياستين مختلفة لأن محور السياسة الخارجية يدور حول البقاء والدفاع والحماية ، أي مجموعة من عناصرها لها علاقة مع عناصر السياسة الداخلية مثل التجارة الخارجية ، والإنفاق الدفاعي التي لها ثقل واضح على الرخاء ومستوى المعيشة ولكنها تؤخذ بعين الاعتبار من زاوية مختلفة جدا.

- في السياسة الداخلية من الممكن إلقاء بعض الشك على التحقق الفعلي حالة " الوجود الفعلي" "الرخاء العام " و " الرفاه المشترك".

- الاهتمامات المركزية للسياسة الخارجية تدور حول مسألة احتكار الدفاع و الدبلوماسية، والحكومة تقوم بوظيفة التنمية أكثر من السياسة الداخلية، وفي قضايا الشؤون الخارجية تهمل الأفراد والعشائر بصوره عامة، إذ لا تمنح لهم قوه في هذا المجال.

- يتطلب العمل الداخلي بناء وإدامة القوه التي قد تبذل خارجيا.

- يتطلب النشر الخارجي للقوه ضمان الشؤون الداخلية للدولة إلى درجه أن لا تكون الأخيرة– السياسة الداخلية – خاصة أو تقرر أعمالها السياسية من قبل الدول الأخرى.

إن النظام السياسي الدولي المعاصر بدا يتعامل مع حقائق ظواهر لم تكن معروفه من قبل، بحيث وصلت إلى

---

[1] حامد ربيع، مرجع سابق، ص 10.

[2] أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 48.

[3] المرجع نفسه ، ص 49-50.

درجة المتغيرات الأصلية المتحكمة في الحركة السياسية، وقد أصبحت العلاقة بين السياسة الداخلية و السياسة الخارجية واضحة من حيث التفاعل الديناميكي بين القوى المحلية والقوى الدولية، إذ أن هناك استحالة في الفصل بينهما ، فضلا عن ذلك هناك الترابط الإعلامي الذي قاد إلى عمليه التأثير المتبادل بين الإعلام المحلي و الإعلام الخارجي.[1]

المطلب الثالث: أهميه السياسة الخارجية

تتفاوت أهمية السياسة الخارجية من دوله إلى أخرى حسب الاستقلالية التي تتمتع بها الوحدة الدولية في صياغة وتنفيذ تلك السياسات ، فالوحدات الدولية تصوغ سياساتها الخارجية في إطار مجموعة من الضوابط أو الضغوط الخارجية، كما أنها حين تنفذ تلك السياسة فإنها تنفذها بالاشتراك مع الوحدات الأخرى، إما لاعتبارات الملائمة السياسية أو لنقص الموارد ، ومن هذا المنطلق نجد أن السياسة الخارجية بالنسبة لبعض الوحدات تعتبر أداة رئيسيه لتحقيق أهداف السياسة العامة، بينما تحتل السياسة الخارجية مكانة هامشيه في تحقيق أهداف السياسة العامة لبعض الوحدات الأخرى، ويمكن حصر هذه الأهمية في النقاط التالية[2]:

- أن تلعب السياسة الخارجية وظيفة تنموية ، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينه على الوحدة الدولية، تدفع بالوحدات الأخرى إلى التنافس لإعطائها المساعدات الاقتصادية للاستفادة من المكانة الدولية لتلك الوحدة.
- أن تلعب السياسة الخارجية دورا في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة، ومن ذلك إتباع بعض دول العالم الثالث لسياسة عدم الانحياز.
- أن تلعب السياسة الخارجية دورا في تامين المصالح الخارجية للدولة.
- أن تلعب السياسة الخارجية دورا في تحقيق التكامل القومي أو الاستقرار السياسي و يتحقق ذلك عاده من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التركيز على العدو الخارجي أو افتعال مشكله دوليه مما يؤدي إلى التفاف أفراد الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي.
- أن تلعب السياسة الخارجية دورا في إعطاء الدولة مكانه دوليه رمزيه تتناسب مع مواردها أو مستوى

---

[1] حامد ربيع، مرجع سابق، ص ص 50-51.

[2] محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص ص78-80.

تطورها الحضاري ،ومن ذلك الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية السعودية في العالمين العربي والإسلامي، والدور الذي تلعبه السياسة الخارجية الكندية في مجال حفظ السلام العالمي.

- أن تلعب السياسة الخارجية دورا أساسيا داخليا في تدعيم سلطه صانع السياسة الخارجية و إضفاء الشرعية على سلطته الداخلية، وبصفه عامه تلعب السياسة الخارجية دورا حيويا في تأكيد سلطه القائد السياسي وزيادة شعبيته، ففي المجال الخارجي يستطيع القائد السياسي أن يظهر حنكته السياسية وقدرته على تقديم الحلول الفورية للمشكلات الدولية من خلال منابر الهيئات الدولية دون أن يلزم نفسه بتحمل تكاليف تلك الحلول. لكنه يجد من الصعوبة بما كان أن يفعل الشيء ذاته في مجال السياسة الداخلية.

كذلك يلجا بعض القادة إلى تنشيط دورهم السياسي الخارجي لإعطاء الانطباع لدى الرأي العام الداخلي بقدرتهم على الانحياز و اكتساب احترام العالم، أيضا قد يلجأ صانع السياسة الخارجية إلى المبادرات الخارجية لتدعيم مركزه الداخلي إزاء المعارضة وتهدئه المشكلات الداخلية التي تواجهه.

المطلب الرابع: أدوات السياسة الخارجية

يتطلب تحقيق الأهداف السياسية الخارجية استعمال مجموعه من الأدوات و تعبئه مجموعه من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، ذلك انه بدون توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ما لم يوكل تحقيق تلك الأهداف لفاعل دولي أخر، وحتى في تلك الحالة فانه يتطلب استعمال مجموعه من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الأخير بتحمل عبء تحقيق الهدف ، والواقع أن أهميه أدوات السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها في تحقيق الأهداف ولكن أيضا من كونها عاملا مؤثرا في مسار السياسة الخارجية ومحددا لمسار و معالم تلك السياسة..... كذلك فان كثافة اللجوء إلى أداه معينه في السياسة الخارجية يطبع تلك السياسة بطابع معين. ومن ذلك تتسم السياسة الخارجية بطابع عسكري نتيجة تكرار توظيف الأدوات ا لعسكريه.[1]

ويقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى ما يلي:[2]

1- الأدوات الدبلوماسية :

---

[1] محمد السيد سليم ، مرجع سابق،ص91.

[2] CHARLES HERMANN, INSTRUMENTS OF FOREIGN POLICY, PP 159-161.

نقلا عن محمد السيد سليم، مرجع سابق،ص ص91-93.

وتضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها ، بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية و حماية المواطنين وممتلكاتهم في الخارج، وتنظيم تعاملهم مع الأجانب ، وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعه من الموارد . وهي شبكه السفارات والقنصليات و المفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.

2- الأدوات الاقتصادية :

تشمل الأدوات الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة و توزيع الثروة الاقتصادية للدولة ، أو أي وحدات دوليه أخرى، وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع ، واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة ، والمعاملات المالية وغيرها ، ومن أمثلة تلك الأنشطة إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية ، و التفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية ، و التعريفات الجمركية ، و أدوات الحماية التجارية ، و العقوبات ، و المقاطعات الاقتصادية ، و إعطاء أفضليات تجاريه ، كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية ، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية.

3- الأدوات العسكرية :

هي مجموعه المقدرات المتعلقة باستعمال ، أو التهديد باستعمال العنف المسلح والمنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى ، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحه ، وتسليحها ، وتدريبها ، وتوزيعها ، واستعمال أو التهديد باستعمال القوه ، و المساعدة العسكرية ، و الغزو المسلح ، و تقديم وتوزيع القوات ، سواء بالنقل البحري أو الجوي وتطوير الأسلحة وتغيير حجم المقدرات العسكري.

4- الأدوات السياسية الداخلية:

تنصرف الأدوات السياسية الداخلية إلى تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشان التعامل مع قضايا السياسة الخارجية..... إن قدرت صانع السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية في دولته ، و اكتساب تأييدها لسياسته وفهمه لحركه النظام ، و أدواته القانونية و الإدارية و قدراته المالية والتنظيمية ، هي من بين الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عمليه السياسة الخارجية.

5- الأدوات الإستخباراتية :

و يقصد بها المهارات والموارد المستعملة لجمع و تفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا و

سلوكيات الوحدات الدولية الأخرى ، وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات و تفسيرها، كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع و التجسس و أدوات الرمز وفك الرمز و غيرها .

6- الأدوات الرمزية :

يندرج تحت الأدوات الرمزية مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين وتشمل مجموعه من الأدوات الدعائية والإيديولوجية والثقافية ، وتنصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى ، وتختلف الأدوات الثقافية عن الأدوات الدعائية و الإيديولوجية في أنها تركز على توظيف الإنتاج الثقافي و التراث الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى ومن أمثلتها أقامه العروض الثقافية في الخارج ونشر وتعليم القومية في الخارج وغيرها.

7- الأدوات العلمية والتكنولوجية :

تشمل الأدوات العلمية والتكنولوجية للسياسة الخارجية الموارد والمهارات التي تنطوي على استعمال المعرفة العلمية النظرية ، وتطبيقاتها لحل مشكلات معينه وتتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي ، و برامج المساعدة الفنية ، إلى توظيف الأقمار الصناعية لإغراض الاتصال الخارجي أو استكشاف الفضاء الخارجي و المحيطات بالاشتراك مع الآخرين .

8- الموارد الطبيعية :

يقصد بالموارد الطبيعية جميع الموارد المتاحة للمجتمع والتي تكون هبه خالصة من الله وليس للإنسان دخل في وجودها ومن أمثله تلك الموارد الأراضي الزراعية الغابات وما تحتويه الأرض في باطنها من معادن، وقد تستعمل الموارد الطبيعية كاداه من أدوات السياسة الخارجية ومن أمثله هذه الاستعمالات ، حظر تصدير البترول العربي إلى بعض الدول الغربية سنه 1973م

ينطوي تطبيق السياسة الخارجية عاده على توظيف الموارد والمهارات كأن تلجا الدولة الى استعمال العمل الدبلوماسي والضغط العسكري و السلاح الاقتصادي في آن واحد لتحقيق هدف معين ، كما حدث

بالنسبة للدول العربية أثناء حرب أكتوبر 1973 غير أن الأدوات الدبلوماسية هي بصفه عامه أكثر أدوات السياسة الخارجية استعمالا ، ثم تأتي الأدوات ألاقتصاديه الأدوات العسكرية.[1]

المبحث الثاني:محددات السياسة الخارجية الأمريكية

لقد أخذت سياسات الولايات المتحدة تعكس النزوع الجامح إلى احتلال موقع مركز القرار العالمي ومن ثم حكم العالم والتحكم بمصيره إلى حد كبير فما يميز سياساتها هو الاعتماد على القوة لتحقيق المصالح ولا يمكن فهم السياسة الخارجية الأمريكية بشكل دقيق إلا من خلال معرفة محددات هذه السياسة.

المطلب الأول:المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية

هناك مجموعة من العوامل الهامة في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، بعضها داخلي والأخر دولي ولعل أهم المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية هي:

المحدد الأول :الرؤية الفكرية للإدارة الأمريكية الحاكمة ويطلق عليهم (المحافظون الجدد)

في الربع الأخير من القرن العشرين شهدت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة كبيرة من التيارات السياسية وكان من أبرزها تيار المحافظين الجدد، الذين تحكموا بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة على مستوي العالم وبشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط، وينطلق المحافظين الجدد في تفكيرهم باعتقادهم أن الفرصة مواتية لبسط نفوذ الهيمنة الأمريكية على العالم، وخلق أوضاع إقليمية تخدم المصالح الأمريكية ويدعون إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك الغرض، حيث مثل هذا لتيار المحافظ الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن عام 2000 م،والتي تغيرت عن سياسة الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس كلينتون التي تميزت بالتعاون في السياسة الخارجية طول فترة التسعينات، فبدأ يلمح مدى هذا التغيير وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م.

والتي مثلت لهم فرصة لتطبيق أفكارهم، و إعلانه اتخاذ جملة من التدابير الإجراءات، و إعلانه ما يسمى بالحرب علي الإرهاب والتي كانت بداية ميلاد سياسة أمريكية جديدة في التعامل مع المجتمع الدولي، هذا ما صرح به بعض أعضاء هذا التيار في أكثر من مناسبة قبل وقوع أحداث سبتمبر 2001 م.

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص94.

وينطلق هؤلاء في تفكيرهم من فرضية مقلقة وهي أن الفرصة باتت مواتية لبسط الهيمنة الأمريكية في العالم وخلق أوضاع إقليمية جديدة تخدم المصالح الأمريكية، وإن تم ذلك باستخدام العصا الأمريكية لكل من يخالف أو يعترض.[1]

المحدد الثاني: دور العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية

تمثل قضية الدين واحدا من أهم القضايا في المجتمع الأمريكي، فعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي و تعديلاته يؤكدان على العلمانية والفصل بين الدين و الدولة،فان الدين كان و مزال يمثل عنصرا أساسيا من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي.فالحيات الأمريكية تخضع لنظام من قيم تتفاعل داخله العديد من الأديان، ولكن بدرجات مختلفة تفصل بينها مسافات اجتماعية و اتجاهات مذهبية وفكرية تؤكد على هذه التعددية. لقد حمل المهاجرون الجدد البيوريتانيون (التطهيريون) العقيدة البروتستانتية، التي كانوا يحاولون تطبيقها في انجلترا.ولكنهم طردوا،فهاجروا إلى أمريكا.التي أسموها (انجلترا الجديدة).ولان المهاجرين الجدد كانوا من البروتستانت فقد كانوا قوة غالبة، فسادت كنيستهم وساد مذهبهم.[2]

يعد الاهتمام بالشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأمريكية ليس جديدا،فمنذ القرن التاسع عشر كانت المنطقة ارض تبشير للعديد من الكنائس البروتستانتية و بعضها لم تكن تنظر بعين الرضا إلى إنشاء "دولة إسرائيل".أما المجموعات الأصولية التي تقرأ النصوص المقدسة قراءة حرفية فقد رأت في قيام الدولة العبرية تحقيقا للنبوءات التوراتية. لقد شعر البروتستانت بالمزاحمة من قبل الكاثوليك، الأمر الذي دفعهم إلى المطالبة بفصل الدين عن الدولة،وتم لهم ذلك حين تقرر إدخال مبدأ الفصل في صلب الدستور الأمريكي.والذي عد التعديل الدستوري الأول عام 1789م.[3]

---

[1] العناني خليل، "**المحافظون الجدد يخططون لابتلاع العالم**"، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية، 04 جوان 2003، ص9.

[2] مرقس سمير،**الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية_قانون الحرية الدينية نموذجا_،الإمبراطورية الأمريكية**، ج3، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،2002)، ص ص269-270.

[3] المرجع نفسه ، ص ص272-273.

ولا يوجد دين رسمي ولا كنيسة رسمية(وضع هذا النص توماس جيفرسون الذي أصبح الرئيس الرابع للولايات المتحدة الأمريكية)لأنه خشي أن تفرض انكلترا مذهبها المسيحي و كنيستها.[1]

المحدد الثالث: دور اللوبي الصهيوني في التأثير علي السياسة الخارجية الأمريكية:

يلعب اللوبي الصهيوني دوراً بارزا في رسم السياسة الخارجية الأمريكية لما يمليه من أملاءات علي صناع القرار السياسي الأمريكي،فمنذ الخمسينيات تتولى عمل اللوبي مؤسستان هما:مؤتمر الرؤساء و ايباك.

1 - **مؤتمر الرؤساء أو نادي الرؤساء:** و هو تجمع ضعيف الهيكلية،له هدف أساسي هو التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية و خاصة في الشرق الأوسط،ويعمل على تقريب وجهات النظر بين الحكومتين الأمريكية و الإسرائيلية.

2- **ايباك:**وهي اللوبي الموالي لإسرائيل بالمعنى الدقيق.أي أنها مسجلة رسميا بهذه الصفة.مع الحقوق و الواجبات التي تنص عليها الأحكام الأمريكية المتعلقة بـــــ"اللوبيز"أي الجماعات الضاغطة.[2]

ويعتمد اللوبي الصهيوني في عمله على أربعة مبادئ:[3]

- **الواقعية:** وتعني الحد الأقصى بما تطالب به الحركة الصهيونية في كل ظرف،طبقا لأوضاعه و إمكاناته.
- **المرونة:**التي تقوم بتكييف الأشكال و الوسائل.
- **مبدأ اللا تراجع:** الذي يعين الحد الأدنى للمطالب الصهيونية في كل ظرف.
- **التصاعد أو الانتقال:**بعد استنفاد مكاسب ذلك الظرف إلى مرحلة جديدة، والمطالبة بأشياء جديدة يكون حدها الأدنى ما كان في المرحلة السابقة حدا أقصى.

- ويملك اللوبي الصهيوني أكثر من ثلاثة ألاف لجنة مسجلة بموجب القانون الاتحادي، وهي جميعها مرتبطة بمجموعات ضاغطة.منها أربع وخمسون لجنة تركز على تأييد إسرائيل و لكن لا تعلن أي منها أنها مرتبطة بأيباك أو بأية منظمة يهودية أمريكية.

---

[1] هلال رضا،**الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة: الإمبراطورية الأمريكية**،ج1،(القاهرة: مكتبة الشروق، 2001) ، ص 247.

[2] شاهر إسماعيل شاهر،**أولويات السياسة الخارجية الأمريكية:بعد أحداث 11 أيلول 2001**،(دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،2009)،ص 49.

[3] المرجع نفسه ، ص 49.

و قد تمكن اللوبي الصهيوني من تحقيق نجاحين رئيسيين الأول سياسي إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مؤيدة في كثير من الأحيان لإسرائيل. والثاني اقتصادي إذ تحصل إسرائيل على مساعدات أمريكية سنوية تقدر بحوالي ثلاثة مليار دولار.

المطلب الثاني:المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية

تُعد المحددات الخارجية ركنا أساسيا لرسم السياسة الخارجية الأمريكية، وتؤثر بشكل مباشر على صناع القرار وان كانت السياسة الخارجية للنظام الدولي الجديد هي سياسة خارجية أمريكية فلا بد من التعرف إلى محددات هذه السياسة المتعلقة بطبيعة النظام الدولي وتركيبته.

المحدد الأول: بنية النظام الدولي

لقد بدأ النظام الدولي يتشكل بعد الحرب العالمية الثانية تقريبا، حيث ظهرت القوتين الرئيسيتين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً، لما تملكه تلك الدولتين من مقومات عسكرية واقتصادية كبيرة تساعدهما علي رسم السياسة للعالم بأكمله، ولكن مع تزايد التقنيات العسكرية واكتشاف السلاح النووي ومن ثم استخدامه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية علي مدينتي هيروشيما و ناكازاكي اليابانية، وصولا إلى فترة الحرب الباردة أصحبت من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية،احتواء الاتحاد السوفيتي سابقاً وتطويق خطره، والحد من انتشار نفوذه، ودعم المنظومة الرأسمالية والسيطرة عليها و انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، بدأ يلمس توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في اعتمادها على فكرة توازن القوى الذي سيطر علي التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فبدأت بعقد حلف الناتو مع دول من غرب أوروبا لمواجه الخطر السوفيتي السابق وتحسبا لما قد يحدث فيما بعد.[1]

بعد نهاية الحرب الباردة طغت الأفكار الليبرالية على السياسة الأمريكية، فقد نادى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بفكرة النظام الدولي الجديد وضرورة العمل الجماعي، والذي ظهر جليا هذا التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع المجموعة الدولية 1991م ،وكذلك سياسة كلينتون الخارجية ضد العراق في حرب الخليج الأولى عام1990 أطلق عليها البعض بالإنسانية .وصولا إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر لا تزال المفاهيم الواقعية تسطر التوجهات الخارجية الأمريكية، ولعل إدارة بوش الابن اتخذت من الأمن مصلحة قومية رئيسية وأصبح هناك عدو يهدد الأمن القومي الأمريكي بدلا من

[1] ولد أباه السيد،**عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001**،(بيروت:الدار العربية للعلوم،2004)،ص30.

العدو السابق(المتمثل في الخطر الشيوعي)، عُرف هذا العدو فيما بعد بالإرهاب، فأعلنت الحرب عليه، ولعل أحداث سبتمبر 2001 م أرجعت بقوة مفاهيم واقعية كالأمن والقوة والهيمنة والتوسع، ولعل التواجد العسكري في أفغانستان والعراق خير دليل على ذلك .والنظام الدولي الجديد أتاح للولايات المتحدة الأمريكية العديد من الفرص للقيادة في ظل الأهداف الدائمة للسياسة الخارجية الأمريكية، ولعل ما حدث يوم الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001 م من هجمات علي الولايات المتحدة أوجد لها المبرر في استثمار هذا الحادث لمصلحتها ويقول في هذا الصدد وزير الدفاع الأمريكي السابق دونا لد أرمسفيلد : "إن الحادي عشر من أيلول أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم".[1]

المحدد الثاني:النفط و دوره في السياسة الخارجية الأمريكية:

النفط عماد الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو نقطة الضعف التي تخشى أن تؤتى من قبلها.ففي الولايات المتحدة الأمريكية ينام الناس و يصحون على استهلاك البترول، حيث يبلغ نصيب المواطن الأمريكي من النفط عشرة أضعاف نظيره في أي بقعة من العالم،و حيث أن سعر جالون البنزين يمثل لهم كل صباح اهتماما يفوق أي اهتمام أخر بأحوال العالم.[2]

وقديما قال جورج كليمنصو(مهندس اتفاق سايكس بيكو)"أن النفط ضروري كالدم" وفي عام 1924م قال الرئيس الأمريكي كولدرج"أن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط و منتجاته" و تأتي اغلب الواردات الأمريكية من النفط من منطقة الشرق الأوسط،وهو ما وضع المنطقة في بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف القرن الماضي.وليس أدل على ذلك من تعبير الجنرال انتوني زيني عندما كان قائدا للقيادة المركزية الأمريكية عام 1999م حين ذكر أن "منطقة الخليج و ما تحتويه من كميات هائلة من احتياطيات النفط،تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل free accès في الإقليم و الاستفادة من الثروة الهائلة".[3]

---

[1] ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**،(بيروت : دار الكتاب العربي،1985)، ص194.

[2] عبد الجليل إبراهيم،"**من تكساس إلى بغداد:النفط مقابل الدماء وجهات نظر**" ،العدد52،أيار مايو،2003،ص40.

[3] James A. Paul,Irag ,**The struggle For Oil**,(Global Policy From ,August,2002),p2.

ويرى العديد من الخبراء أن نسبة الاعتماد الأمريكي على الخارج في تلبية احتياجاته النفطية لا تمثل مشكلة و ليس لها تأثير في أمن الطاقة الأمريكي ما دامت هذه المصادر أمنة و مستقرة،ولكن يحدث العكس عندما تزداد المخاطر من عدم استقرار مصادر النفط الخارجية ،وهو ما قد يؤثر في الأوضاع الاقتصادية الأمريكية بشكل عام.ويمكن قياس مدى امن المصادر الخارجية بالنسبة للولايات المتحدة من جراء معرفة أوضاع اكبر خمسة مصدرين لمعرفة قدرة الولايات المتحدة على تحصين نفسها وقت انقطاع الامدادات.وبالنظر إلى الوضع الآن نلاحظ أن الولايات المتحدة تمتلك حصانة جيدة في مواجهة أي أزمة طاقة،

وتثبت الخبرة التاريخية أن مرونة الولايات المتحدة في تأمين مصادر وارداتها النفطية قد ارتفعت من 62% عام 2001، كي تصل إلى نحو 76% عام 2002.[1]

المحدد الثالث:تأثير الإرهاب الدولي على السياسة الخارجية الأمريكية

عملت الولايات المتحدة على "عولمة الإرهاب" عندما دعت إلى قمة لمكافحة الإرهاب في مدينة شرم الشيخ عام 1996 (قمة صانعي السلام)، شاركت فيها دول الاتحاد الأوروبي و 14 دولة عربية و اليابان و إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية، وفي العام نفسه صدر القانون الأمريكي لمكافحة الإرهاب الذي تم بموجبه السماح لرئيس الدولة بوقف المعونة عن الدول راعية الإرهاب، وإعلان أن منظمات بذاتها إرهابية، و بالتالي تجريم دعمها ،وتمكين السلطات الأمريكية.

يعتبر الموقف المعلن للولايات المتحدة هو تفضيل التحرك متعدد الأطراف إذا كان ممكنا، وإلا فان الولايات المتحدة ستتصرف منفردة لإزالة التهديد .وأكدت أحداث أيلول أولوية استخدام القوة العسكرية على غيرها من الوسائل لمكافحة الإرهاب. وتحولت الإستراتيجية الأمريكية من سياسة الردع المتبادل التي كانت سائدة زمن الحروب الباردة إلى سياسة جديدة تقوم على الدفاع الصاروخي والضربات الوقائية، وتم إسقاط مبدأ عدم توجيه الضربة النووية وأدخلت سياسة السعي إلى تغيير الأنظمة بالقوة في البلاد التي صنفتها الولايات المتحدة على أنها(محور الشر)، وهي العراق و إيران وكوريا الشمالية.

[1]Simon Tisdal-**Reaching the parts other Empire,Could Not Reach**-the Guardian.18 Jan.2003

لقد لجأت الولايات المتحدة إلى صيغة خطيرة في تقسيم العالم إلى فريقين، "فمن ليس معنا فهو ضدنا"، ومن ليس مع واشنطن فهو مع دول محور الشر ويعرض نفسه بالتالي لجميع أصناف العقوبات الأمريكية .هذا المنطق المخل والمفرط في التبسيط جعل الاختيار بين الولايات المتحدة والإرهاب، وبدا الاختيار ثنائيا على الرغم من عدم كونه كذلك، فمن ليس مع الولايات المتحدة ليس بالضرورة مع الإرهاب، وهذا المنطق ذاته هو الذي يؤدي إلى شعور العديد من أصدقاء واشنطن بالإحباط السياسي.[1]

وحدثت تغيرات عميقة في مفاهيم الأمن القومي الأمريكي وسياساته عبر عنها الرئيس **جورج دبليو بوش** بقوله:" إن مهمة الدفاع عن أمتنا قد تغيرت دراماتيكيا فأعداء الماضي احتاجوا إلى جيوش عظيمة وقدرات صناعية كبيرة لتهديد أمريكا .أما ألان فان شبكات خفية من الأفراد بإمكانها جلب الفوضى والمعاناة الكبرى لشواطئنا وذلك بتكلفة تقل عن ثمن شراء دبابة واحدة".[2]

المبحث الثالث:مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية

[1] نافع ، إبراهيم ،"**عام على اعتداءات 11 سبتمبر :ماذا حدث للعالم ؟؟** "، الأهرام،2002/9/11.

[2] كلمة الرئيس بوش في تقديمه لوثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في 17 سبتمبر،2002

تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية مجموعة من المؤسسات تعمل على صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، و تنقسم إلى مؤسسات رسمية و مؤسسات غير رسمية.

المطلب الأول:المؤسسات الرسمية

1. الرئيس:

إن أهمية دور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في صنع السياسة الخارجية واتخاذ القرار تستمد من السلطات الواسعة التي يمنحها له دستور الدولة الأمريكية، و من طبيعة العمل في مجال السياسة الخارجية حيث يعتبر الدبلوماسي الأول في البلاد، و هو الذي يعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وذالك راجع إلى طبيعة النظام الرئاسي الأمريكي، و بالتالي فإن شخصية رئيس الدولة الأمريكية، تلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرارات خاصة إذا كانت القرارات مصيرية، حيث يشكل عليه ضغطا كبيرا نتيجة الدور القيادي لدولته وبروزها كقوة كبرى، وهذا يتطلب من رئيس الدولة أن يكون ذو خبرة كبيرة و دراية بشؤون السياسة وخباياها.

إن الدستور الأمريكي ينص في هذا المجال على ما يلي:[1]

- الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.
- هو القناة الرسمية الوحيدة للاتصال بالحكومات الأجنبية.
- هو الدبلوماسي الأول في أمريكا.

2. الأجهزة الحكومية:

وهي مجموعة الأجهزة المنوطة بصنع السياسة الخارجية الأمريكية وهي كالآتي[2]:

- وزارة الخارجية و على رأسها وزيرا لخارجية.
- الاستخبارات الأمريكية-CIA-
- البنتغون أو وزارة الدفاع الأمريكية (دور الجيش).
- مجلس الأمن القومي.
- البرلمان أو الكونغرس الأمريكي.

---

[1] **صنع السياسة الخارجية الأمريكية**،الرابط www. el bayane . com 28/06 /2017

[2] ماجد عرسان الكيلاني ، **صناعة القرار الأمريكي**،(عمان : دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2005) ،ص ص44 – 45.

3- وزارة و وزير الخارجية:

يلي رئيس الجمهورية في أهمية دوره في اتخاذ و صناعة القرار في السياسة الخارجية ويسمى **سكرتير الدولة** و هذا معنى صحيح إلى حد ما،لأنه يعتبر معاون للرئيس في نظام رئاسي أمريكي يخول مطلق الصلاحيات تقريبا لرئيس الجمهورية،كما يعين من قبل رئيس الجمهورية وفي غالب الأحيان هو من نفس حزبه و له نفس توجهات الرئيس الأمريكي و يتحركون على مستوى خط واحد[1].

إن وزير الخارجية يستمد أهميته من وزارة الخارجية الأمريكية،التي تعتبر من المصادر الرئيسية للمعلومات الخارجية ومن الأدوات الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية،عن طريق سفاراتها و بعثاتها الدبلوماسية ، والتي تتوفر على إمكانيات مادية و بشرية حرفية مدعمة بتكنولوجية عالية تساعد على التحصل على المعلومات و إرسال تقارير ليتمكن وزير الخارجية والدولة بصفة عامة من اتخاذ و صناعة قرار عقلاني اتجاه مختلف المسائل الدولية.

4- الاستخبارات: Central Intelligence Agency Cia:

لها نفس دور وزارة الخارجية إلا أنها تتميز عنها بالسرية و الدقة و قوة التحصل على المعلومات،ولو كانت هناك صعوبة بالغة في التحصل عليها،إذن فإن الاستخبارات الأمريكية تقوم بدور فعال في تنفيذ السياسة الخارجية من حيث جمع المعلومات النادرة ثم تحليلها و تقديمها غالبا لرئيس الجمهورية كما تقوم كذلك بجمع المعلومات خاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي وتعمل على تنفيذ سياسة الحكومة الأمريكية التي لا تتفق مع القواعد الدبلوماسية المألوفة، وقد تأسست وكالة الاستخبارات عام 1947 وجدت لتؤدي ثلاثة وظائف رئيسية ،-CIA- المركزية الأمريكية **سي أي إي** كلها ذات صلة بالأمن القومي الأمريكي و هي كالآتي:

- جمع المعلومات السرية عن الدول الأجنبية و تقييمها
- التدخل السياسي السري و عمليات الحرب النفسية في المناطق الأجنبية.

---

[1] جانيس تيري،"**دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط** "،المستقل العربي ، مركز دراسات الوحدة،العربية، العدد 261 ، نوفمبر 2000 ، ص 09.

- عمليات الاستخبارات المضادة فيما وراء البحار[1].

5- مجلس الأمن القومي: national Security Council

دوره استشاري يتمثل في تقديم :النصائح لرئيس الدولة و هو من الأجهزة القريبة من الرئيس و يفضل التعامل معها أكثر من الأجهزة الأخرى، و يتكون مجلس الأمن القومي في أمريكا من:

- رئيس الدولة هو رئيس المجلس نفسه.
- نائب الرئيس الأمريكي
- وزير الخارجية(سكرتير الدولة)
- سكرتير الدفاع (وزير الدفاع)

أما مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي فهو يعمل كمدير تنفيذي للمجلس،كما يستطيع رئيس المجلس في بعض الحالات أن يدعوا بعض الأشخاص لحضور المجلس كذلك رئيس هيئة ONU، مثل مندوب أو سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة الأركان العامة للقوات المسلحة ومدير الاستخبارات العامة و بعض موظفي البيت الأبيض.

أما عن وظيفته الرئيسية، فهي جمع المسئولين الكبار في الحكومة و تزويدهم بمعلومات متكاملة و شاملة تؤهلهم لاستعراض تحليلي لسياسات الأمن القومي، وعادة ما يكون للمجلس مجموعة خاصة من الباحثين الذين يقومون بتقديم الدراسات ذات الصلة بوظيفة المجلس.[2]

6-البرلمان (الكونغرس):

يتكون من غرفتين أو مجلسين، مجلس الشيوخ ومجلس النواب،أما عن صلاحياته فهي قليلة جدا في الأمور الخارجية عكس الأمور الداخلية ، وهو لا يأخذ لمبادرة في القرارات الخاصة بالشؤون الخارجية، بل يقتصر دوره على الموافقة أو الاعتراض فقط على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة، إذن لا يلعب دورا مهما جدا في اتخاذ القرار، بل يقتصر دوره على عرقلة سياسة معينة أو أن يكون مؤيد لها. إن صلاحيات **الكونغرس** مستمدة من الدستور الأمريكي، وهي من أقوى السلطات التشريعية في العالم رغم ضعف دورها

---

[1] ماجد عرسان الكيلاني، مرجع سابق، ص35.

[2] Léonard . L larry , **Elements Of Americans Foreingy Policy**,(New York : Mc Gram Huill Book Company , INC 1953), P 7.

في السياسة الخارجية لصالح الرئيس، والدستور الأمريكي يمنح الكونغرس خمسة صلاحيات رئيسية هامة هي كالآتي[1]:

- موافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين على المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس.
- موافقة مجلس الشيوخ على تعيينات الرئيس من السفراء والمسئولين في الشؤون الخارجية.
- رغم أن الدستور يجعل الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسّلحة فإن **الكونغرس** هو الذي يملك حق إعلان الحرب.

المطلب الثاني: المؤسسات الغير رسمية:

هناك ثلاث جهات غير رسمية يمكن أن تكون لها قيمة تفسيرية في السياسة الخارجية الأمريكية وهي:

1 – جماعات المصالح:

يشير مصطلح جماعات المصالح إلى تلك المنظمات غير الحكومية سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات و جمعيات ذات عضوية اختيارية التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي،و تعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات.[2]

يعتبر دخول هذه الجماعات في عملية السياسية الخارجية الأمريكية وتصاعد تأثيرها ظاهرة حديثة نسبيا في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، و بينما يندر أن يكون التأثير السياسي لهذه الجماعات مرئيا لعامة

الناس فإن صناع السياسة يدركون فعالية هذه الجماعات،) ولهذا فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو على الأقل بسكوتها ، ومن أبرز هذه الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف باللوبي الإسرائيلي الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية منذ بدايات قيام إسرائيل، و ذلك من خلال تواجده في العديد من المواقع الحساسة على المستوى الرسمي وغير الرسمي، من أجل التأثير على صانع القرار

---

[1] إدريس دلكر وأحمد وافي،**النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور1989**، (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1992)،ص146 .

[2] هالة أبو بكر سعودي،**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973**، ط 2 ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان1986)، ص102 .

الأمريكي حتى يتخذ قرارات فعلية لصالح اليهود في أمريكا، و لصالح إسرائيل في مختلف القضايا و خاصة قضايا الشرق الأوسط[1].

2 – وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام القناة الأساسية الفعالة و القريبة و السريعة للاتصال بين الجماهير و الساسة، خاصة في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة، فمن خلال الإعلام يرشح الرؤساء و النواب أنفسهم و يلقون خطابا ما ويتجادلون، وتثار القضايا السياسية بين الحكومة و الجمهور، ويثير الإعلام قضايا أكثر من أخرى، وبالتالي يكون رأيا عاما، ولذلك تعتبر العديد من الآراء أن الإعلام من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في تكوين الرأي العام، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، **و تتميز العلاقة بين صناع القرار و أجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة، فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجهاتهم ومشاريعهم السياسية، فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية المختلفة في الولايات المتحدة و خصوصا المستقلة منها بنشر فضائح السياسة، و** من جهة أخرى نجد أن صناع القرار يعتمدون و بشكل أساسي على الإعلام من أجل دعم توجهاتهم الخارجية و إضفاء الشرعية عليها،وتعتبر الدعاية المكثفة من الوسائل الناجعة للسيطرة على الجمهور في الداخل، لكن هناك وسيلة أكثر مباشرة تمارسها الولايات المتحدة على الصعيد الخارجي وهي ما تسميه بالحرب على الإرهاب للسيطرة على عقول واتجاهات المواطنين الأمريكيين في الترويج لسياستها الخارجية.[2]

3 – الرأي العام:

يعتبر الحديث عن الرأي العام الأمريكي ،الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في المجتمع الأمريكي، هذا المجتمع الذي يتميز بميزتين أساسيتين، الأولى أنه مجتمع مهاجرين و الثانية انه مجتمع متنوع،مما أدى إلى خلق نوع من السطحية و عدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه، هذا

---

[1] فواز جرجس،**السياسة الخارجية تجاه العرب: كيف تصنع؟و من يصنعها؟** ، ط 2 ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص9.

[2] نانيس مصطفى خليل، "**الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية**"، السياسة الدولية، العدد 127 ، جانفي 1997 ،ص83 .

التذبذب جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية اهتماما فردانيا، يقتصر على انعكاساتها الاقتصادية التي تنعكس بدورها على وضعه المعيشي.[1]

وفي نفس السياق فإن هناك اتجاها عاما مفاده أن اهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان عرضيا بشكل كبير و متعلقا بأزمات دولية خاصة، و إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن معرفة الجمهور بمسائل السياسية الخارجية بقيت منخفضة نسبيا، فإن مقدرته على التأثير في هذه السياسة بقيت ضعيفة هي الأخرى.[2]

و تثير هذه العلاقة الضعيفة للرأي العام بالسياسة الخارجية الأمريكية مشكلة بارزة تتمثل في التعارض بين مبادئ الديمقراطية و ما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من ناحية، و فعالية السياسة الخارجية من جهة أخرى.[3]

إن أهم ملاحظة يمكن أن تسجل حول البنى غير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية هي أنها مستقلة عن بعضها البعض و عن البنى الرسمية الدستورية بشكل أو بآخر، غير أنه لا يمكن أن ننفي وجود علاقات اعتماد متبادل فيما بينها، وعلاقات تداخل تفرضها ظروف وجودها و وظائفها المختلفة.

4 – مراكز البحوث و الدراسات و الرأي:

يطلق على مراكز البحوث و الدراسات تسمية (Think Tank) و تعني الكلمة الأولى التفكير و الثانية لها أكثر من دلالة (دبابة، آلة حربية...)، و بالتالي فالجمع بين الكلمتين يعني الفكر و السلاح، يقول الرئيس الأمريكي إيزنهاور"إن نفوذ هذه المؤسسات ينطوي على تفويض لم يصوت عليه أحد،وسلطته لا تخضع لحساب"[4]

و قد بدأ ظهور المراكز بداية القرن العشرين مع معهد كارنيجي الذي أسسه **بيت سبيرغ** في سنة 1910 و مؤسسة هوفر للحرب سنة 1919 أنشأها هربات هوفر، يبلغ عددها أكثر من 2000 مركز منها25% مستقل و الأغلبية الأخرى تنتمي إلى أغلب الجامعات و نذكر أهمها فيما يلي:

- مؤسسة التراث أنشئت منذ ثلاثين سنة.

---

[1] هادي قبسيس، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين :الواقعية و المحافظية الجديدة**،ط 1،(بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2008)، ص 09.

[2] فواز جرجس، مرجع سابق، ص12

[3] هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 126.

[4] محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية و لإغارة على العراق**، ط3 ،(القاهرة :دار الشروق، 2004)،ص269.

- مركز ماتن للدراسات أنشأ منذ 25 سنة.
- مشروع القرن الأمريكي و الذي أنشأ منذ 60 سنة.[1]

أما الوظائف الرئيسة لهذه المراكز الفكرية فتتمثل في العمل على إيجاد تفكير جديد حول السياسة الخارجية، و تزويد الكونغرس و الإدارة الأمريكية بالخبراء و العلماء لتقلد المناصب الحساسة، و يمكن القول أن هذه المراكز أصبحت المنظر الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية فمؤسسة ألترات أصبحت تبشر بثلاثية التاجر و العسكري و المبشر، و يقابلها المال، الثروة و الدين.

[1] محمود شرقي، "**السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق،1990-2006**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007)،ص 42.

الفصل الثاني: واقع السياسة الخارجية الأمريكية في إطار الأحادية القطبية

المبحث الأول: تأثير تحولات ما بعد الحرب الباردة في السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول : أهم التغيرات في المرجعية الفكرية و النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

المطلب الثاني: التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثاني:أحداث 11 سبتمبر2001 و تأثيرها في السياسية الخارجية الأمريكية

المطلب الأول: أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين و واحد

المطلب الثاني:الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

المطلب الثالث:توظيف أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية و مبررات التدخل الأمريكي

الفصل الثاني: واقع السياسة الخارجية الأمريكية في إطار الأحادية القطبية

تفكك الإتحاد السوفييتي نهاية الحرب الباردة حيث ساعدت ثورات **1989**م وسقوط جدار برلين ،إضافة إلى تفكك الإتحاد على نهاية العداء المستمر منذ عقود بين المعسكرين الشرقي والغربي ، وهو ما عده الغرب انتصارا للحرية و الديمقراطية .

لقد أعطت ثورات أوروبا الشرقية وسقوط الإتحاد السوفييتي للولايات المتحدة الأمريكية التفوق العسكري ،كما أعطى أيضا للرأسمالية الأمريكية منفذا للمناطق التي كانت مغلقة دونها بسبب تقسيم العالم خلال الحرب الباردة ، وهو ما أتاح للولايات المتحدة أن تمارس وتنفذ سياسة الهيمنة ضد الجميع ومحاربة كل من يتحداها أو يهدد مصالحها ، ومن هنا ظهرت ملامح لنظام عالمي جديد تهيمن عليه قوة وحيدة وتحت اسم الأحادية القطبية .

إن هذا التحول في النظام الدولي أدى إلى بروز مقاربات عالمية تدور حول قيم الديمقراطية ،الحرية ،حقوق الإنسان ، التعددية ،تحاول أن تفرض نفسها بوسائل و أدوات مختلفة .

كما عرفت المرجعية الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية الأمريكية تطورات جديدة وفقا لمعطيات الواقع الدولي الجديد ، حيث نجد ثلاث مدارس أساسية كان لها الأثر الكبير في وضع الأسس الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية، وفق تصور لموقع الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة التهديدات والتحديات والفرص الجديدة والمستجدات .

المبحث الأول: تأثير تحولات ما بعد الحرب الباردة في السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول : أهم التغيرات في المرجعية الفكرية و النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

1-المدرسة الواقعية : يعبر برجينسكي وسلفه كيسنجر من أكبر رواد المدرسة الواقعية ، فلقد دأب كيسنجر على التعرض للقضايا السياسية الإشكالية ، بشكل براغماتي محاولا حلها بأسلوب عقلاني يراعي مبدأ السياسة فن الممكن و توصف هذه الطريقة من بعض النقاد ب "الأكروباتية" المرنة والعملانية . أما بريجنسكي الذي يوصف بالمهندس في السياسات الدولية فترى في كتاباته ، الرؤية البنيوية والتخطيط البنيوي والهندسة الدقيقة والبعيدة المدى، محاولا وضع حلول بعيدة المدى الإختلالات في التوازن ، ولا بد من الالتفات أن مرحلة كيسنجر كانت مرحلة خلق الانعطافة باتجاه الواقعية ن أما مرحلة بريجنسكي فكانت مرحلة التأسيس لاستمرارية هذه الانعطافة آنذاك ،[1] ويذهب كيسنجر إلى أن الواقعية السياسية تبدو بمثابة التيار النظري الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة ، وذلك أن الواقعية السياسية كمدرسة و اتجاه فكري تحمل في طياتها بوادر الهيمنة الأمريكية على العالم ، فالسياسة الخارجية الأمريكية هي سياسة براغماتية تمليها المصلحة [2]، وقد عرف بروس جنتلسون Bruce Jentelson المصلحة القومية الأمريكية من خلال أربعة أهداف رئيسية تشمل فكرة القوة ، السلم ،الازدهار ،المبادئ الأمريكية و تعتبر القوة الضامن الأساسي للعناصر الأخرى المكونة للمصلحة القومية الأمريكية ، لكن في ظل الاضطراب و الفوضى التي تميز النظام الدولي فإن دور القوة في المقام الأول يجب أن يكون في خدمة أمن الدولة والعمل على سيادتها .[3] و يرى بريجنسكي أن انهيار الإتحاد السوفييتي كان له تداعيات متعددة المستويات على السياسة العالمية ،كان المباشر منها حصول فراغ إستراتيجي في أوراسيا ،ولذلك كانت هذه المنطقة محور كتابه الشهير " رقعة الشطرنج الكبرى " الذي حاول مقاربة المرحلة الجديدة ،فالمتغير الأساسي الذي تولد من سقوط القطب الأخر هو خلق فرصا و تهديدات للولايات المتحدة الأمريكية ، فمن ناحية الفرص أصبحت أمريكا القطب الأوحد بانتهاء المنافسة التي كان يمثلها الإتحاد السوفييتي ، واعتبر بريجنسكي أن " الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى القوة العظمى الحقيقية الوحيدة

---

[1] هادي قبيس ،مرجع سابق، ص 91.

[2] عبد العزيز جراد ،**العلاقات الدولية** ، ط 1 ،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992)،ص47.

[3] دون مؤلف ،**السياسة الخارجية الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي في إطار تغيرات ما بعد الحرب الباردة** ، مرجع سابق، ص76.

خلال جيل قادم على الأقل " ،ومن جهة أخرى أصبحت رقعة الصراع مع الدول الطامحة للتحول من قوى كبرى إلى قوى عظمى أوسع ، وتمتد على أوراسيا حيث حلت القضايا السياسية الأوراسية مكان القضايا الأوروبية كمجال مركزي للشؤون الدولية.[1]

ومن هنا فقد أبرزت التحولات تحديات جديدة ، إذ صارت ساحة الصراع متعددة اللاعبين ومتداخلة المعادلات ، ولذا ورغم أن أمريكا هي القوة الأرجح ولكنها لا تمتلك كلية السلطة ، فهي تحتاج إلى إستراتيجية تلحظ ضرورة التعاون مع الآخرين في التعاطي بنجاح مع مشكلات أوراسيا الكامنة ، بالإضافة إلى سقوط الإتحاد السوفييتي ثمة عامل آخر يرسم صورة العالم بعد الحرب الباردة و يخلق تحديات أمام الأحادية الأمريكية ألا وهو العولمة بتداعياتها الثقافية والسياسية ، حيث مدت حركة الاتصالات المتطورة شعوب الدول النامية بالمعلومات والثقافة السياسية ، ما ولد طاقة سياسية هائلة على امتداد العالم ، وقد أرجع بريجنسكي و ما يسمى بالإرهاب إلى الاضطراب العالمي الناتج من تلك الطاقة فيقول " إنني لا أنكر أن الإرهاب أمر واقعي وهو تهديد لنا ، لكنه رمز وإشارة لشئ أكبر بكثير وأكثر تعقيدا ، يتعلق بالاضطراب العالمي الذي يأخذ مكانا له في العالم ويعبر عن نفسه بأساليب مختلفة وهذا الاضطراب هو ناتج عن اليقظة السياسية،أي حقيقة أن جزءا واسعا من الجماهير لم يعد محايدا كما كان طول التاريخ ". [2]

يعتقد بريجنسكي أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تختار بين القيادة والهيمنة حيث يرى أن مغامرة المحافظين الجدد و الدخول في مشروع السيطرة على موارد النفط في العالم بشكل كامل كخطوة نحو السيطرة على الاقتصاد العالمي ، والتي بدأت في الحرب على العراق أدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في نفق من العزلة بشكل لم تألفه منذ ستين عاما ،وبالتالي فإن اتخاذ أمريكا لموقع المهيمن على الاقتصاد العالمي سيضر بسياستها الخارجية ، الأمر الذي تفاديه باتخاذ أمريكا الصفة القيادية والتخلي عن طموحات الهيمنة غير الواقعية،[3] والبديل برأي بريجنسكي هو التعاون مع القوى الكبرى الأخرى و خصوصا أوروبا في مواجهة التحديات الحادثة وذلك بالحض على الظهور التدريجي لمجتمع عالمي ذي مصالح مشتركة و من أجل حل الأزمات والمعضلات المتفاقمة .

---

[1] المرجع نفسه، ص 76.

[2] المرجع نفسه، ص 77.

[3] زيغينو بريجنسكي ،**الاختيار:السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ، ترجمة :عمر الأيوبي، ط1 ،(بيروت:دار الكتاب 2004) ،ص 7.

2- المدرسة الليبرالية :

أعادت الطريقة التي أديرت بها حرب الخليج الثانية إلى الأذهان إعادة طرح أفكار المدرسة اللبرالية بمنهجيها المؤسساتي والديمقراطي و ذلك نظرا لدور الأمم المتحدة التي كانت مصدر قرار التدخل ضد العراق من أجل تحرير الكويت ،ومن جهة أخرى بروز الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر راعية الديمقراطية في العالم من خلال قيادتها للتحالف الدولي على العراق وقد أعلن الرئيس بوش آنذاك – ورغم انتمائه للمدرسة الواقعية – بأن حرب الخليج تتعلق بفكرة كبيرة هي فكرة نظام دولي جديد والذي محتواه هو حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية ،و التضامن ضد العدوان ، وتقليص الترسانة النووية و إخضاعها للمراقبة و المعاملة العاجلة لجميع الشعوب[1]، وكأننا نتكلم عن مثالية جديدة و إعادة لطرح المبادئ الويلسونية في قالب جديد ومع هذا الحدث احتفل زعماء العالم بانتصار القانون الدولي على القوة [2] .

كان هذا التصور مبني على أساس انتصار الولايات المتحدة الأمريكية هو انتصار للديمقراطية و مبشر بازدهار النظرية الليبرالية وخاصة فكرة السلام الديمقراطي ، وقد ازدهر التوجه الليبرالي الديمقراطي في السياسة الخارجية الأمريكية مع مجئ الرئيس بيل كلينتون ،حيث حدد وزير الخارجية وارن كريستوفر أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي ركائز الساسة الخارجية الأمريكية في ثلاث نقاط رئيسية هي[3] :

- دفع مقام الأمن الاقتصادي الأمريكي ليكون هدفا أوليا في السياسة الخارجية الأمريكية.
- الحفاظ على القوة العسكرية الأمريكية، وتكيف القوات لتصبح ملائمة للتعامل مع التحديات الأمنية الجديدة.
- تنظيم السياسة الخارجية حول محور دعم انتشار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (الإمارات العربية المتحدة : دبي، 2000)، ص 127.

[2] مارسيل ميرل، **العلاقات الدولية** ، ترجمة حسن نافعة ، ط 1، (مصر: القاهرة، دار العالم الثالث ،1999)، ص127.

[3] عامر حسن فياض ،**" الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي"** ، المستقبل العربي ،العدد261 ، نوفمبر 2000،ص ص 154-155.

وتعتبر مرحلة الرئيس كلينتون أفضل مرحلة من الناحية الاقتصادية حيث تمكن من تحويل العجز الاقتصادي المتوقع سنة **1999**م من أربع مائة مليار دولار إلى أكثر من مائة وأربعة عشرة مليار دولار فائض في الميزانية ، وهو ما جعل هذه المرحلة أهم مرحلة بالنسبة للمدرسة الاقتصادية في النظرية الليبرالية ، التي ترى بأولوية و فعالية العامل الاقتصادي كأهم وأنجع أدوات السياسة الخارجية لتحقيق المصالح القومية والأهداف المشتركة مع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي ، بل إن الفوضى الموجودة بشكل متأصل في النظام الدولي يمكن تخفيضها تدريجيا عن طريق إدخال القيم والمعايير الليبرالية.[1]

إن النهج الليبرالي للسياسة الخارجية الأمريكية يتعامل مع فكرة أو عملية نشر الديمقراطية في حدود اعتبارين الأول هو اعتبار المصالح ، فهي تتجاوب مع الديمقراطية بقدر ما يخدم مصالحها ، اي وجود اقتصاد رأس مالي قائم على السوق الحرة ، والثاني أنها تتجاوب مع الديمقراطية بالقدر الذي تتطابق فيه مع نموذجها الخاص ، والذي يتناغم مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي والسوق الحرة [2] ، هذا النمط هو الكفيل بإيجاد عالم من الديمقراطيات غير المتصارعة كبداية نحو تحقيق السلام العالمي كما ذهب لذلك صامويل هنتنغتون أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعض.

3- المدرسة المحافظية الجديدة :

تنظر مدرسة المحافظين الجدد برؤية نقدية لحقبتي جورج بوش وبيل كلينتون حيث ترى ان الرحلة من **1991**م إلى غاية **2001** م كانت فترة لفقدان أمريكا لرؤيتها وإدراكها لموقعها و ذلك نتيجة عدم إدراك الفرص و المخاطر الحقيقية التي أفرزها انهيار الاتحاد السوفييتي أي أنها لم تعرف بعد العدو الحقيقي الذي يهدد مصالحها بعد غياب العدو الإستراتيجي التقليدي [3] ، حيث أسست هذه المدرسة لفكرة العدو الجديد من خلال أطروحتي " نهاية التاريخ " لفوكوياما ،و " صدام الحضارات " لصامويل هنتنغتون ، حيث وجدوا في الإسلام العدو البديل للإتحاد السوفياتي ، الذي يمكن أن يشكل تهديدا على المصالح الأمريكية ، حيث يقول فوكوياما " صحيح أن الإسلام يشكل أيديولوجية منسقة ومتماسكة شأنه شأن الليبرالية والشيوعية وأنه له معاييره الأخلاقية الخاصة به ونظريته المتصلة بالعدالة السياسية والاجتماعية كذلك فإن

---

[1] دون مؤلف، **السياسة الخارجية الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي في إطار تغيرات ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق ، ص80.

[2] عامرحسن فياض، مرجع سابق، ص 159.

[3] هادي قبسيس، مرجع سابق، ص 40.

للإسلام جاذبية يمكن أن تكون عالمية ، وقد تمكن الإسلام من الانتصار على الديمقراطية الليبرالية في أنحاء كثيرة من العالم و شكل خطرا على الممارسات الليبرالية حتى في الدول التي لم يصل فيها إلى السلطة السياسية بصورة مباشرة.[1]

كما ينطلق هنتنغتون من تصور عام مفاده أن الحضارات سوف تضطلع في المستقبل القريب بدور مؤثر وفعال في خريطة السياسة الدولية ، فحسب رأيه فإن المجتمع الدولي يسير في اتجاه التبلور أو التهيكل على أساس الحضارات والتي تتميز برؤية و قيم خاصة بكل منها وهذا الذي سيحكم السياسة الدولية ، وسيشكل المصدر الرئيسي للنزاعات والحروب في السنوات المقبلة ، وقد ركز بشكل لافت على الصدام بين الإسلام والغرب والذي سيكون أكثر حدة ودموية.[2]

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين و واحد(**11**سبتمبر**2001**) وجدت أمريكا نفسها أمام عدو جديد حيث أخذت الولايات المتحدة الأمريكية توسع دائرة الحروب التي شنتها على أفغانستان ثم الحب العالمية على الإرهاب و الحرب على العراق ، وهو ما جعل الإسلام عدو أمريكا الأول ، وتعتبر المرحلة **1993** م إلى غاية **2001**م هي مرحلة تنامي الإرهاب الإسلامي بالنسبة للمحافظين الجدد الذين وجدوا الفرصة المناسبة بعد أحداث **11**سبتمبر **2001** للتموقع في مراكز صنع القرار الأمريكي من خلال إدارة جورج بوش و تكريس أفكارهم و تصوراتهم لما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية الأمريكية في المرحلة الجديدة.

المطلب الثاني: التحولات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

1- التحولات الجيوسياسية بعد الحرب الباردة:

لأول مرة منذ القرن الخامس عشر يحدث تغيير في النظام الدولي بدون حرب و لكن بإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى الشيء الذي انعكس على الوضع الدولي ما بعد الحرب الباردة.في شكل مراجعة الخريطة الجيوسياسية التي نتجت عن نهاية الحربين العالميتين الأولى و الثانية و هو ما يطرح العديد من الإشكالات على مستوى التنظير لما يعرف بالنظام العالمي الجديد ،حيث يرى "بيار هسنر" " إن كل من

---

[1] عليلي مومني ، **" السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة "** ،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر، 2001-2002)،ص ص13-14.

[2] محمد سعدي ، **مستقبل العلاقات الدولية** ، ط1 ،(بيروت: جوان 2006)، ص ص 13-14.

نظام يالطا (الثنائي) و نظام فرساي (الحدود) و كذلك نظام وستفاليا (الدولة الأمة) ، كل هذه النظم هي محل تساؤل اليوم"[1] و يمكن حصر هذا التحول في :

-التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي و دول أوروبا الشرقية و التي أدت إلى انتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية و الغربية ، ثم انهيار الاتحاد السوفيتي و زوال حلف وارسو ، و يعيد طرح مسالة التهديد بشكل جدي ، فبعدما كان الخطر الشيوعي هو البوصلة التي توجه العالم الغربي و تضبط مساراته و تضمن تماسكه اتجاه الأخر .فبالنسبة للغرب العدو واضح و محدد و واحد و هو الاتحاد السوفيتي و العكس صحيح كذلك بالنسبة للشرق .

و قد أدركت أمريكا ضرورة البحث عن عدو جديد للمحافظة على حلفائها (أوروبا و اليابان)ى في مواجهة هذا التهديد من العدو الجديد الذي تبحث عنه أمريكا و الذي وجدته في دول العالم الثالث، و أثناء عملية البحث عن عدو جديد تم توظيف مجموعة من النظريات و الأفكار بعضها قديم و الأخر جديد.نذكر منها على وجه الخصوص (التحدي و الاستجابة) لتوينبي و التي تؤكد أن وحدها المدنيات (الحضارات) التي تواجه تحديات و أخطار تزدهر و تنمو ، ففي حالة غياب تحدي خارجي تدخل الحضارة في حالة مراوحة المكان ثم الانحلال. أما النظرية الثانية فهي نظرية الكتلة المزدوجة لكانيتي التي ترى أن الإمكانية الأصغر و الوحيدة في الغالب التي تملكها كتلة أو دولة للحفاظ على نفسها و تماسكها إنما تكمن في وجود كتلة ثانية أو دولة ترتبط بها و سواء تواجهتا أو تبادلتا التهديد جديا في اللعبة فان الحكم بكتلة ثانية أو حتى التخيل الكثيف لها يتيح لها أن لا تتفكك [2].

و يمكن أن نشير كذلك إلى نظرية جديدة و هي نظرية صدام الحضارات "لصامويل هتنغتون".

-إ ن هذا التصور صحيح إلى حد كبير خاصة إذا طبقناه على الواقع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة حيث جاءت أزمة الخليج على اثر غزو العراق للكويت في أوت **1990**، حيث اعتبرت الو.م.أ، أن ذلك فيه تهديد صريح لمصالحها في المنطقة حيث قامت بتشكيل تحالف دولي ضد العراق عبر استصدار قرار مجلس الأمن الدولي **678** بتاريخ **1990/11/29** الذي يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق حتى ينسحب

---

[1] ناصف يوسف حتي، **أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟** جريدة المساء 09 اكتوبر 1996،ص5.
نقلا عن مجلة العلوم الإنسانية،مضامين و مدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة.

[2] جون كريستوف روفين،**أوهام الامبرطورية و عظمة البرابرة**،ترجمة أمل أبي راشد، ط1 ، (طرابلس: دار الجماهيرية للنشر و التوزيع، 1995) ، ص26.

من الكويت و انتهى ذلك بتحرير الكويت و فرض الحصار على العراق فكانت حرب الخليج الأولى أول أزمة دولية تحدث بعد نهاية الحرب الباردة ، و الأكيد أن الأحداث التي تلت الغزو العراقي للكويت و النتائج المترتبة عن حرب الخليج الثانية كان لها عمق في صياغة وضع جديد و غير مسبوق للنظام الدولي [1]، و تعتبر أزمة الخليج من المتغيرات الرئيسية التي تركت أثارها على مجريات السياسية الدولية و هو ما يعكس أن النظام الدولي اتجه نحو الأحادية القطبية و الإعلان الصريح عن انهيار الثنائية القطبية .

2 - التحولات بالنسبة لفواعل النظام الدولي بعد الحرب الباردة:

منذ نشأة الدولة القومية اعتبرت الدولة هي الفاعل الأساسي و الوحيد في التفاعلات الدولية المختلفة ، غير أن ما حدث بعد الحرب الباردة بسقوط الاتحاد السوفيتي و ظهور الحركات الانفصالية ، ظهرت فواعل جديدة فوق دولية أثبتت أن لها تأثير يفوق تأثير الدولة من حيث التهديد و القدرة على الوصول إلى الأهداف الحيوية للعدو، و هو ما أدى بتراجع دور الدولة لصالح هذه الفواعل الجديدة ،يقول عالم الاجتماع الأمريكي دانيال بال « Daniel Bell »" أن الدولة المعاصرة أصبحت اكبر من المشاكل الصغيرة و اصغر من المشاكل الكبيرة". [2]

إن هذه الفواعل الجديدة و المتمثلة في المنظمات الدولية و غير الدولية و كذلك الشركات متعددة الجنسيات و غيرها لا تعبر في حقيقة الأمر عن إرادة مصالح الدولة التي كونتها أو تمولها فمثلا هيئة الأمم هي منظمة فوق دولية أنشأتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية و التي تسيطر على مجلس الأمن و بعد الحرب الباردة فانه رغم الترويج للدور الذي يمكن أن تلعبه هيئة الأمم عالميا، إلا أن الواقع اثبت انه غالبا ما كانت الهيئة أداة لإضفاء الشرعية على العديد من السلوكات العسكرية التي تقوم بها الو.م.أ، أو وسيلة لمعارضة أي من القرارات التي تكون في غير صالحها أو ضد حلفائها.

من جهة أخرى يمكن أن نلاحظ أن الدول قد تتنازل عن جزء من سيادتها بدافع مصلحتها القومية كما هو الحال بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي.

---

[1] عبد الله هوادف ،"**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي**"،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ،(جامعة الجزائر،2002-2003)،ص96.

[2] وليد عبد الحي و آخرون ،**أفاق التحولات الدولية المعاصرة**، ط1 ،(الأردن:عمان دار الشروق للنشر و التوزيع، 2002)،ص22.

و منه يمكن القول أن الدولة تحولت من فاعل أساسي و وحيد في النظام الدولي إلى فاعل أساسي لكن ليس وحيد على اعتبار ظهور فواعل أخرى على درجة كبيرة من الأهمية تضاهي أو تفوق دولا أعضاء في النظام الدولي من حيث التأثير و الفاعلية.

3 – التحولات الاقتصادية بعد الحرب الباردة:

عرف النظام الاقتصادي بعد الحرب الباردة تغيرات كبيرة حيث دخل العالم في مرحلة ما بعد "بروتن وودز" " brettent Woods " (النظام الذي حكم الاقتصاد العالمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية)و تتميز هذه المرحلة بإقامة تكتلات إقليمية اقتصادية كبرى تعكس العلاقات و التفاعلات بين الدول الرأسمالية المحكومة بديناميكية العولمة و الإقليمية فالعولمة و الإقليمية لا تعملان بطريقة متضادة بل العكس إذ أن المبادلات الدولية تتمحور أصلا حول الو.م.ا و الاتحاد الأوروبي و اليابان و كل واحد من هذه الأقطار يعمل على تدعيم إنشاء غطاء جهوي مع دول الجوار الجغرافي ،يتم فيه المبادلات أكثر مما تنص عليها منظمة التجارة العالمية (OMC) و هذا ما يتيح للدول المنخرطة فيه أفضلية مقارنة بالدول الأخرى.

و نشير هنا إلى وجود اتجاهين : الاتجاه الأول يرى أن العولمة أنها تهديد و خطر على الدولة و الأمة و الاتجاه الثاني يرى أن العولمة تفتح الباب أمام مزايا جديدة أما مصطلح الإقليمية فهو يستعمل اليوم للتعبير عن ظاهرة اقتصادية تتمثل في التمركز المتزايد للتبادلات الدولية حول ثلاث كتل كبيرة في العالم (أمريكا ،أوروبا، جنوب شرق أسيا).و الجانب السياسي لهذه الظاهرة يتمثل في التوجه الجديد الذي اخذ يتبلور لدور الدول الكبرى التي تريد تثمين الروابط الاقتصادية و تطوير أشكال تعاون جديدة قائمة على أساس إقليمي لأسباب متعددة هي الجوار الجغرافي ، الهاجس الأمني و العامل الثقافي التاريخي.

يرى كيسنجر أن المصير الرهيب للاتحاد السوفيتي كان وراءه استحالة الاستقرار في بناء القوة العسكرية و إهمال القوة الاقتصادية في عصر بدأ يشهد ثورة كبرى في الاقتصاد و التكنولوجيا و الاتصالات. [1]

فضلا عن تحقيق الأهداف الاقتصادية و ما يتعلق برفاهية الأفراد و المجتمعات و أمنهم الاقتصادي بات في أعلى مرتبة على سلم أولوياتهم ، خاصة بعد نهاية خطر الصراع الإيديولوجي الذي كان مسيطرا أو موجها لنمط التفاعلات الدولية السابق ، و صاحب ذلك تراجع نسبي في حدة السباق نحو التسلح و تم لأجل ذلك عقد مجموعة من الاتفاقيات من بينها "ستارت **1**" في **1991**، و "ستارت**2** "في **1993** المتعلقة بتخفيض

[1] وليد عبد الحي و آخرون، مرجع سابق، ص28.

الأسلحة النووية الإستراتيجية،و يمكن أن نلخص اغلب التحولات الاقتصادية التي ظهرت بعد الحرب الباردة في النقاط او العناصر التالية :

ظهور مؤسسات اقتصادية دولية جديدة تجسد طبيعة تغير التفاعلات السائدة في النظام الدولي نحو التفاعلات الاقتصادية و في مقدمة ذلك منظمة التجارة العالمية التي تبلورت بشكل نهائي سنة **1995** و وصل عدد أعضائها إلى أكثر من **150** دولة فضلا عن عدد معتبر من المنظمات الاقتصادية الإقليمية في كل أنحاء العالم.[1]

تصاعد ظاهرة الاعتماد المتبادل و التوجه نحو التكتل الإقليمي كمظهر مهم من مظاهر التفاعلات الدولية الجديدة و تظهر أهمية هذه التكتلات في ظل النظام الدولي الجديد في الدور الذي تلعبه في تحقيق الاستقرار و التجانس على المستويين الإقليمي و العالمي.[2]

ظهور نمط جديد من التفاعل الصراعي تمثل في ظاهرة الحروب الاقتصادية ، حيث عرفت هذه الظاهرة تزايد ملحوظ في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة ،فخلال الفترة (**1990** إلى **2000**) كانت هناك (**116**) حالة عقوبات اقتصادية شاركت الو.م.ا في **66**% منها و بريطانيا في **12**% و روسيا **9**% و دول نامية في **13**% منها ، و من الجدير بالذكر أن **22**% منها وجه ضد العالم الإسلامي و العربي و قد شاركت الو.م.ا في **70**% منها.

يشير وليد عبد الحي أن فترة النظام الدولي الجديد (من نهاية الحرب الباردة حتى **2000**) قد عرفت اندلاع **48** حرب إضافة إلى تزايد الحروب داخل الدول مقارنة بالحروب بين الدول، و من ثم تذهب بعض الآراء في العلاقات الدولية إلى اعتبار فترة النظام العالمي الجديد على أنها الأكثر اضطرابا قياسا بالفترات السابقة لها إذن رغم أهمية العامل الاقتصادي في تفاعلات ما بعد الحرب الباردة تبقى للقوة العسكرية مكانتها في حسابات الدول لحسم العديد من القضايا التي تتطلب اللجوء إلى استخدام القوة مثلما حدث في كوسوفو أو حرب الخليج الثانية.[3]

---

[1] جمال زهران،**منهج قياس قوة الدولة و احتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**،ط1،(لبنان :بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،ديسمبر 2006)،ص180.

[2] عليلي مومني، مرجع سابق ، ص07.

[3] وليد عبد الحي و آخرون،مرجع سابق،ص ص19-20.

المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية

ترتبط جميع السياسات الخارجية للدول على اختلافها بأطر مذهبية معينة تشكل في الغالب خلفية توجه تحركاتها في المجال الدولي و تساهم في مجموعة أخرى من العوامل في رسم حدود أدوارها في السياسة الدولية و تختلف هذه الأطر المذهبية باختلاف معطيات و خصوصيات كل دولة و تسري هذه القاعدة على جميع الدول.

بعد الأحداث التي مر بها العالم من **1989** إلى **1991** كان على أمريكا أن تعيد النظر في استراتيجياتها و كان من أهم الأولويات إعادة تحديد مسؤولياتها في العالم الجديد و إعادة صياغة سياستها الخارجية لتكون أكثر تكيفا مع الوضع الجديد أن هذا التحدي كما وصفه كريستوفر وارن (رئيس الدبلوماسية للو.م.ا الأسبق) الذي أعاد إلى الواجهة النقاش التقليدي بين المدرستين الراسختين لسياسة الو.م.ا الخارجية ،الانعزالية و التدخلية و هما اكبر نزعتين تسيطران على التاريخ الدبلوماسي للو.م.ا.

تراوحت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة بين التوجه الانعزالي الجديد الذي يرى بضرورة التراجع عن السياسة التدخلية و تحمل أعباء العالم المكلفة و بين التوجه التدخلي الليبرالي الهادف إلى ضرورة القيام بالدور العالمي المنوط بالو.م.أ،من خلال عملية تعميم نشر الديمقراطية و عولمة حقوق الإنسان و القيم الأمريكية و الالتزام بالدفاع عنها و بين هذين التوجهين برز توجه آخر يجمع بين الانعزالية الجديدة و التدخلية الليبرالية و يقول بإمكانية تحقيق أهداف الانعزالية في إطار السياسة التدخلية.

1-التوجه الانعزالي الجديد:NEO-ISOLATIONISM

يرى أنصار هذا التوجه انه على الو.م.أ،أن تكف عن قيامها بدور ""دركي العالم" و هو الدور الذي يكلفها الكثير نظرا لثقل الالتزامات التي يفرضها و أن تكرس جهودها و إمكاناتها لحل مشاكلها و أزماتها الداخلية التي أصبحت تتفاقم يوما بعد يوم لان أغلبية الأمريكيين يتطلعون إلى إصلاح داخلهم قبل تحقيق الزعامة في العالم.[1]

-و قد أثار مؤيدو اتجاه العزلة "النسبية" الجديد تساؤلات ترتبط بمدى واقعية الاستمرار بدور أمريكي مهيمن عالميا بأعبائه الثقيلة بعد انتهاء المواجهة مع الشيوعية من جهة و ازدياد تجّذر المشاكل الداخلية من جهة أخرى.

---

[1] ريتشارد نيكسون،"**الفرصة السانحة**"، النبأ، العدد 164، جويلية 1994.

و من هنا أكد منظرو العزلة الجديدة أن على الو.م.ا أن تحدد أهدافها و اهتماماتها في إطار الدفاع عن مصالحها الحيوية Vikal national interests ، لكن من دون إعطائهم تعريفا واضحا لطبيعة هذه المصالح. فالأكثر تطرفا من الانعزاليين يعرفون المصالح الحيوية للو.م.أ على أنها الأمن المادي ، و هو مفهوم مبهم على الرغم من ارتباطه بشعور هؤلاء بأصعب مأزق يواجه بلدهم –المأزق الاقتصادي- أم الذين لم يبلوروا فكرهم الانعزالي فيتحفظون كثيرا في إعطاء تعريف محدد لما تعنيه المصالح الحيوية الأمريكية في هذه الفترة.[1]

فالنقطة المحورية في نظرهم تكمن في ضرورة تصحيح الأوضاع الداخلية الصعبة ،بعد أن أدى التركيز على الالتزامات العالمية إلى الإخلال بالتوازن على حساب إدارة الأزمات الداخلية ، و هو ما أنتج وضعا داخليا تفاقمت فيه المشاكل و التحديات ، حيث تفاقم عجز الموازنة الأمريكية تدريجيا بداية التسعينات حيث بلغ رقما عاليا في عام **1992**م و هو **330** بليون دولار[2] ، و قدر حينها مكتب الموازنة التابع للكونغرس الأمريكي أن هذا العجز قد يصل إلى **400** بليون دولار بحدود **2002**.

و هو ما جعل رئيس المكتب العام للحسابات يعبر عن قلقه في سياق تصريح له في أوت سنة **1992**م أمام اللجنة المالية التابعة للكونغرس ، حيث ذكر أن حجم العجز في الموازنة الأمريكية قد يصل خمس(**5/1**) الناتج الوطني الإجمالي بحلول **2020** إن استمرت الأوضاع على ما هي عليه.[3]

و قد ذهب بعض المفكرين مثل بول كينيدي و روبرت جيلبين و توماس مولنر و كريستوفر لاين لتحليلات مبنية على نظرية استقرار و انتقال الهيمنة .فبناءا على معطيات الوضع الأمريكي مع نهاية الحرب الباردة ، يعتقد هؤلاء أن استمرار الو.م.أ في أداء الدور العالمي كما ورثته عن الحرب الباردة سيؤدي بها إلى حالة من الانحطاط المطلق و الذي يحدث فيه فقدان لموارد قوة هامة أو فقدان للقدرة على استعمال الموارد الخاصة بفعالية ، في نفس الوقت الذي تنمو فيه موارد القوة لدى الآخرين بصورة اكبر ، أو يتم استخدامها

---

[1] احمد عبد الرزاق شكارة،"**الفكر الاستراتيجي الأمريكي و الشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد**"،المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان،بيروت) ، العدد 1993/170.4 م، ص 38.

[2] المرجع نفسه، ص48.

[3] شفيق المصري، **النظام العالمي الجديد :ملامح و مخاطر**، ط1،(بيروت: دار المعلم، 1992)، ص154.

بكفاءة اكبر.[1]فقد قدرت المبالغ التي خصصت لتمويل هجوم عاصفة الصحراء ب **10** بليون دولار فيما قارب المبلغ التقديري لتمويل شهر من الحرب ضد العراق **60** بليون دولار.[2]

في وقت كان قد سئل في بداية **1990** خمسون شخصا من كبار السياسيين و الاقتصاديين الأمريكيين حول توقعاتهم خلال عقد التسعينات ،فتركزت اهتماماتهم حول محورية العامل الاقتصادي ، و في نفس السياق اعتبر بيل كلينتون – حاكم ولاية اركنسو آنذاك– أن الاقتصاد يشكل بالنسبة للو.م.أ موردا لإحداث قفزة تاريخية في مجالات الحياة الإنسانية و الاجتماعية.

من جهة أخرى يلاحظ أن الليبرالية تلتقي مع الواقعية في الانعزالية الجديدة و هو الأمر الذي يشكل احد أوجه الاستثنائية الأمريكية ، و كما يرى ماك غرو MC.GREW فان الانعزالية الجديدة تنطوي على مقاربة خاصة للاشتباكات و التدخلات التي قامت بها الو.م.أ بعد الحرب الباردة

(العراق،الصومال،البوسنة،كوسوفو) ،عسكريا ناهيك عن التدخل اقتصاديا ،سواء ايجابيا بتقديم المساعدات أو سلبيا بفرض عقوبات اقتصادية ،من شانه أن يعكس مدى هشاشة تأثير الفكر الانعزالي على واقع السياسة الخارجية الأمريكية.

2-التوجه التدخلي الليبرالي:

يقول الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون:

"نعيش الآن في عالم ليس به إلا قوة عظمى واحدة هي الو.م.أ و علينا أن نعيد تشكيل سياساتنا الخارجية لكي تتلاءم مع الوضع الجديد ،إن أمريكا تخسر كثيرا لو اتبعت النصيحة التي ينادي بها الانعزاليون (عودي إلى بلدك يا أمريكا) ، إن التغيرات السياسية الاقتصادية و العسكرية و الإيديولوجية التي تجري في العالم بسرعة و تؤثر في بلدنا ،و انصرافنا عن المشاركة في المجال الدولي ،و تحدياته قد يكلفنا ثمنا غاليا ،و قد تظهر مستقبلا دولة لها نفوذ و سيطرة دولية مرة أخرى ...،إن رفاهيتنا تعتمد على السلام العالمي ،أضف إلى ذلك انعزالنا يخالف مثلنا و معتقداتنا الدينية التي تدعو إلى نشر الفضيلة في العالم اجمع و هذا يعني أننا

---

[1] Christopher lagner , « the unipolat illusion » op-cit.p10.

[2] منصف السلمي،**القرار السياسي الأمريكي** ، ط1،(باريس: مركز الدراسات العربي و الأوروبي،1997)، ص255.

يجب أن نتدخل في كل صغيرة و كبيرة في العالم ،و لكن علينا استخدام كل إمكانياتنا كدولة عظمى وحيدة لحماية الحرية و العدل في البلاد التي يهمنا أمرها و هي مفيدة لنا..."[1]

مع نهاية الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بقدرات وقوة لا سابق لها في التاريخ ، هذه القدرات الظاهرة في أبعاد مختلفة قوت الثقل السياسي العالمي لأمريكا والذي وصل إلى مستوى لا يمكن معادلته [2] وهو ما يؤهلها إلى لعب دور جديد و سياسة خارجية أوسع نطاقا و اشمل من حيث تحقيق الأهداف الإستراتيجية و تعزيز الأمن بالقوة العسكرية القادرة على التواجد الحاسم في الوقت المناسب في أي منطقة في العالم ، و تشجيع ودعم الديمقراطية الليبرالية في الدول الجديدة ضمن العمل على الاستفادة من غياب النظير المنافس ،وملء الفراغ الذي خلفه الإتحاد السوفييتي ، وقد جسدت أغلب سياسات الأمن القومي الأمريكي و السلوكات الخارجية الأمريكية هذا الدور منذ نهاية التسعينات من خلال تدخلها في مناطق متعددة من العالم ، ولا تزال أمريكا في كل مرة تبحث عن هدف جديد و مبررات جديدة لتوسيع نطاق سياساتها الخارجية على مستوى عالمي ، وحتى فيما يتعلق ببعض القضايا الداخلية للدول بذرائع متعددة ترتبط بمفهومها الخاص بالديمقراطية العالمية لحماية حقوق الإنسان ،والحريات العامة ، وحقوق الأقليات و مكافحة الإرهاب وغيرها من الذرائع حتى تصل في الأخير إلى نمط واسع من الحكومات والأنظمة التي تتوافق مع مصالحها ، ومن الواضح أن التوجه التدخلي الجديد المبني على توجهات الأمن القومي الجديدة والتي تجمع بين التفوق العسكري العالمي وتحقيق الازدهار الاقتصادي وتعزيز الديمقراطية و اقتصاد السوق ،ولا ينطوي على التزام مفتوح للتدخل العسكري .

هكذا كان النقاش بين الأمريكيين بعد الخروج من الحرب الباردة، والذي يدور حول سؤال محوري ، " أين هي أمريكا وأين يجب أن تتجه في سياستها الخارجية ؟ " فبالنسبة للبعض فقد أصبحت سيدة بلا منازع وعليها قيادة هذا العالم ، وبالنسبة للبعض الآخر فهي تدخل مرحلة الانحطاط وعليها أن تنعزل نسبيا لتعيد ترتيب بيتها .[3]

المبحث الثاني:أحداث 11 سبتمبر2001 و تأثيرها في السياسية الخارجية الأمريكية

---

[1] عليلي مومني، مرجع سابق،ص24.

[2] Zbigniew Brzezinskik ,Le Vrai Choix :l Amérique et le Rest du Monde. Op.Cit. p 07-08.
نقلا عن زهير بوعمامة ، مرجع سابق ، ص127.

[3] زهير بوعمامة ، مرجع سابق ،ص127.

ما من شك بأن أحداث **11** سبتمبر **2001** قد غيرت وجه العالم حتى أصبحت محور الارتكاز الذي يبدأ منه التاريخ لأي كاتب أو مراقب أو محلل سياسي،فإذا كانت معاهدة وستفاليا عام **1648** وانتصار الحلفاء و هزيمة دول المحور في الحرب العالمية الثانية عام **1945** و انهيار جدار برلين عام **1989** وسقوط منظومة الدول الاشتراكية عام **1991** تمثل أحداثا فاصلة في مسار تطور العلاقات الدولية لأنها غيرت خريطة العالم بكل ما حملته من نتائج ايجابية لطرف الحدث و تداعياته،تجاوز كل الأحداث السابقة لدرجة أن المحللين و المراقبين السياسيين والاستراتيجيين يميزون بين عالم ما قبل **11** سبتمبر وما بعده.

المطلب الأول: أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين و واحد

يعد الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك وعلى البنتاجون في واشنطن،من أخطر الأحداث العالمية وأهمها، منذ تفكك الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وإذا كانت الأخيرة قد نتجت عن تحولات عالمية كما أفرزت تحولات أخرى، فإن ما يسمى "الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية "لا بد وأن يؤثر على حالة العالم لأن هذه الحرب إنما تصيب في الصميم كل ما تمثله الولايات المتحدة في النظام العالمي بعد الحرب الباردة،كما تختبر هذه الحرب أهم تفاعلات هذا النظام وقيمه وقواعده.[1]

و لم يكن المجتمع الأمريكي مرشحًا لمعايشة مثل هذه التهديدات، ولذا فإن السياسات الأمريكية ركزت على إجراءات مقاومة الإرهاب فيما وراء البحار، أي منطق حماية "الجزيرة الأمريكية "وعزلها عن العالم وتهديداته.

خصائص أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

تتميز أحداث الحادي عشر من سبتمبر بالغة الأهمية فبقدر الخصوصية الكبيرة لهذا الهجوم كانت الآثار و ردود الأفعال واسعة و كبيرة و فيما يلي سيتم استعراض إبراز الجوانب التي تعكس هذه الخصوصية:

غموض العدو منفذ العمليات الهجومية فهو ليس دولة ذات سيادة يمكن تحديدها و شن حرب عليها أو تنفيذ ضربات انتقامية ضدها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بل مجموعة مجهرية منتشرة في العديد من أنحاء العالم ما يجعل القضاء عليها صعب.

---

[1] نادية محمود مصطفي،**الهجمات على أمريكا ومستقبل العالم**، (جامعة القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2001/09/15)،ص 1.

إن هذا الهجوم استهدف الدولة الأقوى في العالم الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة اقتصاديا و سياسيا، مما يعني قدرتها الفائقة على استقطاب وتجنيد المجتمع الدولي بكل مؤسساته و تعبئة الرأي العام لاتخاذ الإجراءات المناسبة لتصفية المسؤولية عنه.

إن الهجوم أصاب مواقع حيوية و إستراتيجية في الولايات المتحدة الأمريكية ما يعني انهيار المزاعم الأمريكية الأمنية، ففي الوقت الذي تتحرك فيه أمريكا لبناء درع صاروخي يحميها من أي اعتداءات إرهابية فوجئت باعتداءات حدثت بالداخل الأمريكي و هو ما ضرب أيضا لمصداقية الاستخبارات الأمريكية، خاصة و أن الهجوم قد استغرق وقت من التدريب[1]

وقد سلطت أحداث سبتمبر الضوء على عدد من الأمور الهامة منها:

خطورة تجاهل الطبيعة العالمية للإرهاب وأسبابه و ضرورة تطوير الآليات الفعالة لمقاومته في إطار تحالف دولي قوي و متماسك.

وسلطت الضوء على قضية الأمن في عصر العولمة و أهمية معالجة ثغرات كثيرة في عملية التحول الكبرى التي يمر بها العالم في ضل تزايد حرية انتقال الأفراد و الأموال و الأفكار وربط كل ذلك بسلامة الفرد و الدولة.

بروز مفهوم "امن الداخل" في الولايات المتحدة وجعله جزءا من مهام القوات المسلحة بجانب المؤسسات المدنية الأخرى،والهدف حماية الأرض الأمريكية والمواطنين ضد التهديدات الكيميائية و البيولوجية والإشعاعية وحماية البنية التحتية المعلوماتية و الأراضي الأمريكية ضد الصواريخ البالستية.

أثبتت الأحداث ضعف النظام الإقليمي و الدولي في معالجة القضايا الإقليمية ذات الآثار العالمية وعدم قدرته على التحرك الفعال دون الولايات المتحدة الأمريكية.

أثبتت الأحداث خلو الساحة الدولية من منافس استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن[2].

المطلب الثاني:الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر

إن رؤية الولايات المتحدة للعلاقات الدولية، هي من نوع الرؤية الواقعية. والرؤية الواقعية لا ترى في طبيعة العلاقات بين الدول إلا علاقات صراع ومنافسة، وأن الأصل هو أن الدول في حالة تهديد متبادل مستمر،

---

[1] خالد الحروب، "**الهجوم على أمريكا التداعيات الداخلية و الخارجية**"،انظر الرابط:
Aljazeera.net/ Casses- Analysis/ 14/09/2001.

[2] شاهر إسماعيل شاهر، مرجع سابق، ص74.

أما الرؤية الليبرالية فإنها ترى أنه من الممكن أن تكون العلاقات الدولية علاقات تعاونية ضمن شروط أهمها وجود حكومات ديمقراطية، وتعاون اقتصادي، ومنظمات تعاون دولية.

على الرغم من أن الخطاب السياسي الأمريكي خطاب ليبرالي، يشيد بالديمقراطية ويبشر بها، ويؤكد على دور المؤسسات الدولية، والمصالح المشتركة بين الدول، ويدعو إلى إشاعة الأمن والسلم الدوليين، وأحيانا بصورة مثالية. ولكن مجمل السياسة الأمريكية الخارجية لا تلتزم بذلك الخطاب، بل تلتزم أكثر بالمنظور الواقعي الصرف وتنطلق منه في تحديد توجهاته على صعيد العلاقات الدولية.[1]

والرؤية الواقعية منقسمة بين رؤية يمكن اعتبارها معتدلة Post-Classical Realism ، ورؤية أخرى متشددة Neorealism فالرؤية المعتدلة لا تؤمن بوجود تهديد فعلي للأمن القومي ما لم يكون محتملا فعلا، وأما الرؤية المتشددة فتفترض دوام التهديد للأمن القومي في الساحة الدولية سواء أكان محتملا أم غير محتمل، فبالنسبة إلى هذه الرؤية فان مجرد وجود قوة أخرى يشكل تهديدا بحد ذاته.[2]

لقد شهد العالم بعد أحداث 11 سبتمبر ألفين و واحد ظاهرة يجوز أن نعدها جديدة نوعا ما، وهي بروز "قطب "عالمي صاعد، ولكن ليس في صورة دولة، وهو الإرهاب، بما يعنيه ذلك من تغير في هيكل النظام الدولي الذي يصير ثنائيا وليس أحاديا .فللمرة الأولى لن يكون" القطب "الدولي في صورة دولة، وإنما في شكل منظمات وحركات وأفراد لا يجمع بينهم أكثر من العداء للقطب الأخر.

لقد اتخذت الولايات المتحدة مجموعة من المواقف التي عكست رؤيتها للسياسة الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر:[3]

برز إلى الوجود بعد الحادي عشر من سبتمبر الإرهاب كعدو عالمي جديد،وطلب إلى كل دول العالم محاربة هذا العدو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و طبقا لتوجهاتها و امتلاءاتها.

تم تجسيد هذا العدو تحت عنوان"الإرهاب الإسلامي" وتم تحديد الجهات التي تعتبر إرهابية، والقائمة مازالت بعد. والمواجهة بدأت مع أسامة بن لادن وتنظيم القعدة بتنفيذ عمليات **11** سبتمبر. ومع تنظيم القاعدة

---

[1] John J. Mearsheimer, ***The Tragedy of Great Power Politics,*** (New York: Norton, 2001), p.25.

[2] Stephen G. Brooks, Dueling Realisms, International Organization , vol . 51,no. 3 (Summer 1981).

[3] شاهر إسماعيل شاهر، مرجع سابق، ص108.

اعتبرت حركة طالبان و نظامها في أفغانستان شركاء في الإرهاب وجرت معاقبتهم بعنف بإسقاط نظامهم و تدمير قواعدهم وتنظيمهم في أفغانستان.

أعادت الولايات المتحدة لهجتها القوية التي استخدمتها في أوائل الحرب الباردة (من ليس معنا فهو ضدنا). بعد أفغانستان أخذت الولايات المتحدة تعمل على القضاء على الخلايا الإرهابية خارج أفغانستان، ولكن ضمن سياسة لا تحتاج فيها إلى تدخل فعلي الأفراد من الجيش الأمريكي.وقد تم البدء بهذا في كل من :جورجيا وباكستان والفلبين وأوزباكستان و اليمن وأخيرا أطلقت يد شارون لتصفية المقاومة الفلسطينية باعتبارها حركات إرهابية وقد كانت حملة إسرائيل شرسة للغاية ارتكبت فيها جرائم حرب تفوق التصور رافقه صمت أمريكي تام،ومواقف كلامية من الاتحاد الأوروبي،وعجز عربي تام.وفي أثناء ذلك كله بدأت معركة سياسية ثقافية اقتصادية ضد كل ما اعتبر إرهابا وفقا للتعريف الأمريكي.

لقد جاءت إدارة الرئيس بوش الابن حامل برامج "أجندة" متواضعة للسياسة الخارجية الأمريكية،وبدا واضحا وجود تيارين رئيسيين بداخلها:[1]

أحدهما: ينادي بانخراط الولايات المتحدة قي قيادة دولية جماعية تأخذ في اعتبارها الأخر.ومن أنصار هذا التيار وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول و يتصف أنصار هذا التيار بالبرجماتية الواضحة.

أما أنصار التيار الثاني:فينادون بالهيمنة الأمريكية على مقدرات العالم من جراء استخدام القدرات العسكرية وتوظيفها لتعظيم المكاسب الأمريكية على الصعيد كافة،ومن أنصار هذا التيار وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد وبدا واضحا منذ الوهلة الأولى من حكم الرئيس بوش تأرجح الإدارة الأمريكية بين هاتين الرؤيتين وهو ما أثار كثيرا من الجدل على طبيعة التصور الأمريكي الرسمي لسلوك السياسة الخارجية الأمريكية الخاصة بالرئيس بوش.

المطلب الثالث: توظيف أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية ومبررات التدخل الأمريكي

1- التحول في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر:

انعكست الأحداث بشكل واضح على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النظام الدولي ككل،حيث اتخذت السياسة الخارجية الأمريكية من أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام

---

[1] وقيع الله محمد،"**في أصول العلاقات الدولية**"،مجلة البيان الالكترونية،2006/03/13،الموقع الالكتروني: http// :www.Albayan.co.ae

الدولي،وفي ذلك يرى المفكر الأمريكي البارز هنري كيسنجر والذي طرح وجهة نظره بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أنه ذا الوضع الجديد كشف بأن الولايات المتحدة والدول الكبرى لم تعد تواجه خصما استراتيجيا الذي يتعرضون له جميعا إنما يأتي من بعض الخلايا الإرهابية الموجودة داخل بلدانهم،مما يعنيه ذا أن الجغرافيا السياسية سوف تكون محور الارتكاز الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل لم تعهده من قبل.

لقد جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتضع العالم في مواجهة مرحلة جديدة عنوانها الإرهاب،والذي قد يشمل عمل أفراد أو تنظيمات أو دول،و الذي يحدد ما هو الإرهاب ومن هو الإرهابي طرف واحد الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وحيث اقترنت هذه الهجمات،بعناصر" شرق أوسطية "فلقد استقر في الإدراك الأمريكي أن الجنوب بصفة عامة و الشرق الأوسط بصفة خاصة و العرب و المسلمون بصفة أخص مصدر هذا التهديد الإرهابي فيظل ما يسمي الصراع مع" الأصولية الإسلامية."لقد ظلت الأصولية الإسلامية الخصم الوحيد أمام القيم الديمقراطية الغربية،ففي ظل الحرب الباردة،كانت الولايات المتحدة الأمريكية،قد وضعت سياسة الاحتواء لسببين رئيسيين أولا و هو استبعاد تعاون و تشابك مصالح بين الاتحاد السوفيتي و القوى الرأسمالية،إلى جانب رغبة الاتحاد السوفيتي التوسعية،و هو ما ينطبق تماما في نظر الغرب على جميع الحركات الإسلامية السياسية.[2]

ولقد أعاد التهديد الإسلامي للمصالح الأمريكية إلي الأذهان،الثورة الإسلامية في إيران وذيوع فكرة مبدأ تصدير الثورة بأبعادها الفكرية والأيديولوجية لذلك تصاعدت موجة العداء بين الإسلاميين والولايات المتحدة الأمريكية لكن سرعان ما تم تطويق إيران بإدخال المنطقة في حرب أدت إلى إضعاف إيران بمدها الإسلامي من جهة و إضعاف العراق ذات المد القومي من جهة أخرى[3].

---

[1] نادية محمود مصطفي، مرجع سابق، ص1.

[2] المرجع نفسه، ص 15.

[3] المرجع نفسه، ص16.

و شكلت تلك الأحداث فاصل و منعطف في العلاقات الدولية كما أنه أحدث تحولات جيوستراتيجية، و فرض تغييرا في الأولويات في السياستين الداخلية والخارجية الأمريكية، ويمكن القول بأن التغيير الذي حدث هو تغيير بعض الأهداف في مظهر السلوك لأمريكي[1].

و لقد اتضح في الآونة الأخيرة الرغبة الأمريكية في السيطرة على السياسة الدولية كما أنها لم تعد تسعى لإقناع حلفائها و أصدقائها بضرورة التعاون معها،وذلك يتضح من مواقفها الفردية إلى جانب تبنيها لسياسات عدائية ضد من لا يؤيدون مواقفها، و قد استطاعت الولايات المتحدة الاستفادة فائدة كبيرة من تلك الأحداث في تعزيز مبدأ التدخل العسكري في الدول،فهي تملك الوسائل التي تمكنها من التدخل في عديد من الحالات والمواقف لاسيما تلك الأوضاع التي تطلب عملا عسكريا،فدائما هناك المزيد من المصالح التي هي بحاجة إلى الحماية أكثر من حاجتها لموارد تحميها.

إن استخدام الولايات المتحدة لفكرة محاربة الإرهاب يوفر لها أرضية جديدة في التعامل مع الآخرين،بما في ذلك دول العالم(الأول) أوروبا من منطلق أن الإرهاب خطر عالمي،لا يفرق بين ما هو أمريكي أو أوروبي و هو ما يوفر لها متسعا من الحركة افتقدته و ترددت في استخدامه منذ انتهاء الحرب الباردة دون معارضة حقيقة،

وقد شكلت الرؤية الجديدة للرئيس **بوش الابن** في أثناء إلقائه خطاب حول الاتحاد أمام الكونجرس في 29 كانون الثاني 2002 بداية مرحلة جديدة للعمل الأمريكي ضد الإرهاب،بإسباغ طابع إيديولوجي على الحرب ضد الإرهاب وجعل العمل من أجل إصلاح سياسي في بلاد عربية و إسلامية إحدى المهام التي تضطلع بها الولايات المتحدة في إطار الحرب ضد الإرهاب، فهناك إذا رؤية إيديولوجية تقوم على إصدار أحكام قيمية على الدول و المجتمعات والأفراد والسلوك و الأفكار،وهي رؤية تتسم بالحدية وتميل لإصدار أحكام متطرفة .وتبعات هذه الرؤية التدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم الإسلامي إلى مدى يتجاوز بكثير ما اعتادت عليه الدول في علاقاتها ليصل إلى مستوى تسيير نظم الحكم(حالتي العراق و السلطة

[1] نادية محمود مصطفي، مرجع سابق، ص7.

الفلسطينية)،والحديث عن التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في الدول الإسلامية و لو كان هذا عون طريق التدخل المسلح[1].

2- تأثير المحافظين الجددفي السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر:

إن المحافظين الجدد ليسوا قوة مهيمنة على صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة وإنما هم إحدى مجموعات عديدة مؤثرة من تيار عارم لليمينيين في الولايات المتحدة يضم كذلك أبرز القادة المسيحيين المتشددين في أمريكا، تمكنت من استغلال أحداث سبتمبر/أيلول **2001** للترويج لمبدأ وجود قوى للشر في العالم، وأن القوة العسكرية والحروب الاستباقية هي الحل الوحيد لمواجهة تلك القوى.

فبعدما وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر **2001** م والتي مثلت فرصة ذهبية لتنفيذ أفكارهم في شكل مشاريع تترجم رؤيتهم للولايات المتحدة والعالم، ومع وصول الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إلى سدة الحكم عام **2000** م، بدأت السياسة الخارجية الأمريكية تشهد تحولا ملحوظاً سواءً في الشكل، أو المضمون وخاصة مع صعود التيار اليميني المحافظ وهذا التحول يمكن ملاحظته من النظرة الاستعلائية والأحادية من قبل الإدارة الأمريكية بقيادة بوش الابن والنظرة التعاونية السابقة التي سادت في ولاية الرئيس الذي قبله كلينتون، فأصبح هذا التيار اليميني المحافظ يحقق رؤيته باستخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية من خلال إطار ما عرف بالحرب على الإرهاب فقاموا بتوجيه الضربة الأولى لأفغانستان ومن ثم إلى احتلال العراق ولعل تلك الأحداث كشفت مدى تأثير المحافظين الجدد على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في استخدام تلك المصطلحات مثل (شريرة)، أو حرب صليبيه في بداية الأمر، أو حرب إستباقية، أو وقائية، وهذا إن دل فإنما يدل على مدى تغلغل المحافظين الجدد وسيطرتهم على مقاليد الحكم وبالتالي رسم السياسة الخارجية بما يتلاءم ومصالحهم الخاصة بهم، ولعل الهجمات الإرهابية علي الولايات المتحدة كانت بمثابة هدية من السماء للمحافظين الجدد لبلورة تلك السياسات وهيمنتها على العالم.[2]

ولعل هذا ما تروج له الدوائر والأوساط الفكرية الأمريكية التي وجدت في مقولة محاربة الإرهاب غطاءها الشرعي لهيكلة وإعادة فك وتركيب العالم وفق المصالح والرؤى الأمريكية في عالم ما بعد سبتمبر والعقيدة

---

[1] عبد الجواد جمال، "**السياسة الأمريكية في العراق :تشدد يميني وهوس امني**"، مجلة السياسة الدولية،03 أكتوبر 2002،ص86.

[2] هادي قبسيس، مرجع سابق،ص84.

الوحيدة التي وجدوها هي تلك التي يتبناها المحافظون الجدد وتقوم على تغيير الثقافة السياسية للمنطقة التي تأتي بأمثال صدام حسين وأسامة بن لادن للعالم وإيجاد نظام عالمي جديد والاستعداد لاستخدام القوة لبناء وتأسيس هذا النظام الجديد كما يؤمن المحافظون الجدد بأن الخطر الأساسي الذي يهدد أميركا حاليا هو خطر الإرهاب الذي تقوم بها جماعات مسلمة في الأساس يختلف المحافظون الجدد على تسميتها ولكنهم يتفقون على أن العالم الإسلامي عموما والشرق الأوسط خصوصا هما نقطة انطلاق أميركا في سياستها لإعادة بناء النظام العالمي الراهن ولعل أوضح مثال لشرح أيديولوجية المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، مشروعهم الشهير باسم "مشروع القرن الأمريكي الجديد"، الذي يهدف إلى فرض الهيمنة الأمريكية على العالم بعد أن ساعده أحداث الحادي عشر من سبتمبر في تسريع تنفيذ هذا المشروع و الذي تطالب بضرورة:

أولا: زيادة ميزانية الدفاع بشكل "دراماتيكي" لتحديث القوات الأمريكية وتحمل مسؤولياتها العالمية.

ثانيا: تعزيز العلاقات مع الدول الديمقراطية الحليفة وتحدي أمريكا لنظم الحكم المعادية للمصالح والقيم الأمريكية.

ثالثا: تعزيز ودعم عملية الإصلاح السياسي والحرية الاقتصادية في الخارج.

رابعا: قبول أمريكا بدورها الفريد في الحفاظ على نظام عالمي موات للأمن والرخاء الأمريكي وصديق للمبادئ الأمريكية.[1]

[1] محمد ماضي"**هيمنــة المحافظيــن الجــدد!**"03_02_2018 انظر الرابط التالي:https://www.swissinfo.ch

الخلاصة:

لقد تركت أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر **2001** م، آثارا انعكست على مجمل مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية داخل المجتمع الأمريكي، وأدى إلى تقليص العديد من الحريات العامة بل ووضع قوانين طارئة تنافي في مجملها مع مبادئ الديمقراطية الأمريكية، مما يعكس حجم التغير الذي أحدثته أحداث الحادي عشر من سبتمبر في مختلف نواحي الحياة.كما لم تقف التداعيات التي تركتها الأحداث على المستوى الداخلي الأمريكي فحسب، بل امتدت لتطال السياسة الخارجية الأمريكية والمجتمع الدولي، والتي تطلبت وضع الإستراتيجية السياسية الخارجية الأمريكية وفق مفهوم محاربة الإرهاب و إعادة صياغة العلاقات مع المجتمع الدولي وفقا(مع/ ضد) الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب والذي بدوره تتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية إعادة صياغة سياستها مع العديد من الدول لضمها او لكسب صوتها في التحالف الدولي ضد الإرهاب، حتى الدول ذات الدور المحدود في الحرب على الإرهاب كدول الشرق الأوسط التي حاولت كسب تأييدها في الحرب على أفغانستان على الرغم من محدودية دورها لبعدها الجغرافي.ولعل تلك الأحداث كانت لحظة كاشفة لواقع السياسة الخارجية الأمريكية التي لم تكن جديدة في غاياتها وأهدافها، بينما ساعدت هذه الأحداث في تعرية وقائع تلك السياسة. التي صاغها المحافظون الجدد وفقا لرؤيتهم التي ترى بأن القوة تبقى عاملا أساسيا للسياسة الخارجية الأمريكية ووجوب السيطرة على العالم

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة: دراسة في تأثير المتغير الثقافي

المبحث الأول:تأثير المنظومة الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: البعد الثقافي و انعكاساته على السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني: دور الدين و الجماعات الدينية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثاني:تأثير متغير صراع الحضارات على السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الأول:نهاية التاريخ ومحاولة لكتابة تاريخ عالمي جديد

المطلب الثاني:صدام الحضارات لصامويل هانتنغتن

المطلب الثالث:لماذا تتصادم الحضارات؟

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة: دراسة في تأثير المتغير الثقافي :

شكل ظهور الولايات المتحدة الأمريكية، على المسرح السياسي الدولي ظاهرة جديرة بالدراسة والتبصر في المكونات التي أتاحت لها، أن تتبوأ وفي فـ□ة قصيرة نسبيا، مكانة متميزة ومؤثرة في سلم التفاعلات الدولية المعاصرة، وبما يمكنها في أحيان كثيرة، أن تمرر، بل وتفرض رأيها في أي حدث ذي صلة في الشكل ألصراعي الذي يشهده المجتمع الدولي.

ومن ابرز تلك العوامل التي منحت الولايات المتحدة ، مجال الريادة في المسرح السياسي الدولي ، شكل ومضمون تكوين الدولة الأمريكية، التي انبثقت بعد حرب الاستقلال، والتوجه نحو ايلاء صوت "الفرد" الشعبي بعد التحرير، مكانة و تأثيرا حاسما في رسم السياسات اللاحقة للدولة، من خلال العملية الديمقراطية الواسعة، والتي تطال كافة المؤسسات التي انبثقت في هرم الدولة. فضلا: عن ذل – وهذا من المهمات– أن اتجاهات المجتمع الأمريكي، في مايخص نجاح–الفرد–وتمكنه، يطبق القاعدة التي تتمركز: بأن الفترة السابقة للنجاح، لاتحسب ضمن إطار العمر الزمني عما تلاها، الا– بالشكل المتقدم الذي تحقق. ولعل هذا ما عبر عنه النداء الموضوع تحت نصب الحرية في مدخل مدينة نيويورك ، والذي يؤكد على معنى الحرية و الحياة والنجاحات المتلاحقة فيها، بما يعزز ثقة الناس وسلطتهم نحو المجتمع.

المبحث الأول:تأثير المنظومة الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة

المطلب الأول: البعد الثقافي و انعكاساته على السياسة الخارجية الأمريكية:

الأكيد أن مستوى الوعي الثقافي، أو القاعدة الثقافية لأي شعب أو أمة، وبعموم أنشطتها المعرفية تلعب دورا مؤثرا وبارزا في صياغة ورسم السياسات للبلد المعني . بما أن الوعي الثقافي للناشط السياسي، سينعكس حتما في مفردات خطابه السياسي ، على المستويين الداخلي و الخارجي. وما دام هذا العامل يؤثر على المستوى الخارجي، فعلينا أن نؤكد منذ البداية ،أن الوعي الأمريكي " خارجيا" "يكاد أن يكون " صفرا". وهذا متأت من سببين:[1]

الأول: انشغال المواطن الأمريكي العادي بنشاط الساحة الداخلية الأمريكية خاصة أنها ذات تأثير مباشر على حياته، مثل الاجور والرواتب والضمان الصحي ورسوم التعليم وحجم الضرائب ... الخ ، مما يجعله مشغولا بشكل دائم بحياته الشخصية.

و الثاني: سيطرة قوة الاعلام الأمريكية من راديو وتلفزيون وصحف والمجلات و حتى الانترنت وملحقاته على توجيه الرأي العام الأمريكي، بما يشغله عن متابعة ما يحدث على المسرح السياسي الدولي، وفقا لسياسة و أجندة معلومة تهدف الى تحشيد كل الجهود نحو الحفاظ على الحياة الأمريكية والدفاع عنها في حالة المخاطر.

لذلك فالمواطن الأمريكي ، لايبالي بنشاط وفعالية الاداء السياسي الخارجي الأمريكي ، وما جره هذا النشاط من عداوة ومقت للسياسة الأمريكية ، جراء تحيزها وعدوانيتها ، فضلا. عن انتقائيتها ومعاييرها الزائفة و المتحيزة ، والتي أدت الى خسارة كل المكاسب الايجابية التي تحققت في ظروف سياسية سابقة وأعطت للولايات المتحدة الأمريكية صورة ايجابية عند الرأي العام العالمي، ومن أهم المآخذ التي فعلتها الثقافة الأمريكية على صناع القرار السياسي الأمريكي ، أنها رسخت عندهم، ضرورة وجود "عدو خارجي" لغرض تحشيد الطاقات و الهمم، من اجل تماسك المجتمع ، الذي هو بالأصل مجتمع مهاجرين . وقد يكون من أهم أسباب هذا الغرام ا الأمريكي بـــــ"العدو الخارجي" متأت من الاساس التاريخي الذي

---

[1] فاضل الربيعي ،**ما بعد الاستشراف: الغزو الأمريكي للعراق الكولونيات البيضاء**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)،ص23.

تكونت بموجبه هذه الدولة، والذي كان معيارا أساسيا ومهما في حياة الولايات المتحدة الأمريكية، فالمجتمع الأمريكي، طور نفسه ودولته ، من خلال الاعتماد على التحشيد الجماعي ضد " عدو"" قريب أو بعيد. فالعدوان حتى وان كان وهميا مطلوب وجوده لقدرته على خلق مستوى عاليا من التعبئة الجماهيرية الداخلية ألتي تحتاجها الدولة في حشد القدرات و الإمكانات من اجل تحقيق انتصار . ففي فـ□ة كان الهنود الحمر وفي أخرى كان المستعمر البريطاني وثالثة كان الأسبان، ورابعة كانت اليابان وأخرى كانت ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية ، وتبعها الاتحاد السوفيتي الذي احتل المكانة الابرز، وبعد سقوطه كان الاسلام السياسي من شغل لب الاهتمام الأمريكي، وهكذا. وهذا السلوك أو النمط السياسي الذي دأبت عليه الطبقة السياسية الأمريكية إزاء شعبها ، غايته رفع مستوى التحدي و الإسناد لها، من اجل تحقيق مصالحها الخارجية، حتى وان كانت خالية من الاعتبار القانوني أو الاخلاقي، مما يجعل سلوكياتها مبررة ومقبولة من الرأي العام الداخلي.[1]

إذن فالثقافة الأمريكية ، تفـ□ض دوما، عدوا" خارجيا" يهدد المجتمعو سلامته، الامر الذي يستوجب الاتكاء على فهم نظري ، بإمكانه تحقيق التحشيد والقبول العام بمداخله ومخارجه . وهذا ما بان واضحا" في الوقت الحاضر باعتماد السياسة الخارجية الأمريكية نظرية "Clash Civilisations- صدام الحضارات" كقنديل دلالة في حقل السياسة الخارجية ، نظرا للافتراض الذي تحول الى اعتقاد ويقين بوجود عدو لهم.[2]

إن أطروحة " هانتنغتون " الفكرية و المتمثلة بصدام الحضارات، تجد منطلقاتها من الوجدان الجمعي للمجتمع الأمريكي ، كونها ليست إسهام فكري ونظري فحسب ، بل أنها دراسة نظرية فلسفية ، حول تطور المسار التاريخي ، أو رياضة فكرية في التاريخ الاجتماع يتحاور فيها المثقفون والمختصون كما أنها تصلح أن تكون محتوى عمليا للإستراتيجية الأمريكية ، تتعامل عبرها مع العالم في العصر الجديد وقواه التقليدية والناشئة . فهانتنغتون، يلح بضرورة تبني صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ، لأطروحته

---

[1] حميد حمد سعدون،"**الاحادية القطبية وتأثيراتها على السياسة الخارجية الأمريكية ومستقبل العلاقات الدولية**"، مجلة كلية التربية للابحاث،بغداد، 2010، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص 30.

الفكرية، لتكون الاساس الأيديولوجي الذي يمكن السياسة الخارجية الأمريكية ، إن تستند إليها في نمط تعاملها مع دول العالم.[1]

ومما يلفت النظر، انه ظهر مفهوم "الحروب الثقافية " عقب حرب الخليج ، على يد بعض المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين، على أساس أنها ستكون سمة الحروب في القرن الحادي والعشرين، وكانت فكرة غامضة مشوشة، الى أن صاغها-هانتنغتون- بأطروحته "صدام الحضارات" التي أصبحت مثار جدل فكري متواصل ، كون تلك الأطروحة، قد جرى تبنيها ، كدليل عمل في حقـــل السياسة الخارجية الأمريكية.[2]

فضلا عن ذلك ، إن " العدو " المفـ□ـض للولايات المتحدة ، بعد خروج الاتحاد السوفيتي من حلبة الصراع الدولي ، قد جرى الاتفاق على انه " الاسلام " بحكم ما يمثله منعرج فكري وديني وسياسي، مختلف عما الفته الولايات المتحدة في حياتها السابقة ، كون هذا العدو ، يشحذ الوجدان الجماعي بشكل مستمر بأن النظام الأمريكي الذي يسمح للفرد بنعمة الحرية الشخصية والحركة الاقتصادية والرفاه والعدل ، مهدد بعدو يريد القضاء على هذه الحياة المترفة و المستقرة، يحتل موضوع المصالح – الفردية و الجماعية – أولوية في الثقافة الأمريكية ، بحكم النهج البراغماتي السائد و المتحكم في عموم الانشطة . فالمصالح الأمريكية لها الأولوية المطلقة في نشاط السياسة الخارجية الأمريكية، حتى وان أدى ذلك السلوك الى مصادمة الولايات المتحدة و العالم. فرعاية المصالح وتنميتها و إثراءها، هو المطلوب، حتى وان كان ذلك يتعارض مع الكثير من الثوابت الأمريكية. ولذلك وإدراكا من الولايات المتحدة، بأولوية المصالح ، فأن بمقدورها كقوة عظمى وحيدة ، على تغيير أقنعتها بسرعة ، بحيث تتحالف اليوم مع عدو الامس ، وبالعكس تتصادم في يوم آخر مع صديق الامس. المسألة تتوقف على إدراك النخبة الحاكمة الأمريكية ، للمصالح الأمريكية في لحظة تاريخية محددة.[3]

فضلا عن ذلك ، فأن ألإدراك أو الوعي الثقافي الأمريكي ، لايحس بوخز الضميرأو بالتقاطع أو التنافس مع ما يجده من فجوة واسعة ، بين المبادئ التي تنادي بها الولايات المتحدة ، و بين ممارستها على الصعيد الدولي فالولايات المتحدة ، ترفع شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، ولا تطبقها خارجيا ، الا

---

[1] صامويل هنتنغتون،**صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة مالك أبو شهيوة ومحمود خلف،(ليبيا: مصراتة ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2008)،ص96.

[2] مرجع سابق، ص96.

[3] مادلين أولبرايت،**الجبروت والجبار**،ترجمة عمر الأيوبي،(بيروت:لدار العربية للعلوم ناشرون،2012) ، ص 102.

حينما يناسبها ذلك وبالكيفية التي تتفق مع مصالحها الآنية، و الحقيقة الثابتة دائما. في التاريخ الأمريكي، انه إذا ما اقتضت متطلبات السياسة الخارجية تعديلا في المبدأ السياسي الداخلي ، فإن هذا التعديل سرعان ما يتحقق، و خير ما عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي الاسبق " توماس جيفرسون"حينما قال " أن ما هو عملي يجب أن تكون له الغلبة والسيطرة على النظرية الخالصة".[1]

وفقا لهذا التصور ، فإن الإنسان، غير ملزم بالالتزام المبدئي ، بل إنه مع حركة المجتمع وبسببها ،قادر على إعادة تفسير وتأويل وصياغة التقليد أو ما ورثه من مثل عليا و أخلاقيات أو أيديولوجيات . ولكنه لايقوم بذلك مهتديا بمعايير علمية موضوعية تعبر عن حاجة المجتمع، بل مهتديا وملتزما بمعايير المصلحة الذاتية. ولعل في مواقفها من الصراع العربي الصهيوني ، و احتلالها لأفغانستان و العراق ، ومضايقتها لكثير من الدول التي لاتتوافق و سياساتها، و الأمثلة البارزة لذلك التناقض الصارخ، ومثل تلك السلوكيات مع افتقارها لادنى معايير الخلق و الإنصاف وحاجات المجتمع الدولي، سلوك فج و غير أخلاقي لايليق بدولة مثل الولايات المتحدة إن تدمن على التعامل به، خاصة " في هذا الظرف الذي تواجه المجتمع الدولي ، كدولة عظمى غير مسبوقة دون أن نسقط من اعتبارنا ، أن هناك الكثير من الأمريكيين ممن لايرضون بذلك ويتوافقون معه ، لكنهم في الأخير لايشكلون الا جماعة قليلة التأثير ، لاتؤثر في صناعة القرار السياسي الأمريكي ، مثلما تريده القيادات النافذة ، وهي قيادات جشعة وأنانية وعدوانية، و الجميع من خلال ممارسة التحليل الثقافي، يدينون السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، وما يتصف به من غرور وتسلط و إجبار، ليس فيما يتعلق بأوطانهم بل إن ذلك الامر يصل حتى الى حلفاءها، بل و العالم كله، وهو سلوك متأت من تأثير غطرسة القوة و الاحساس بأنها قوة عظمى وحيدة واستثنائية، بإمكانها امتلاك فضاء الساحة الدولية، بالشكل الذي تراه ملائما لمصالحها و سياساتها،.واستمرار ذلك وبالطريقة التي تسلكها الولايات المتحدة ألأمريكية عرض السلام العالمي لمخاطر جمة، وبما يهدد وجود الجنس البشري على كوكب الأرض.[2]

المطلب الثاني :دور الدين و الجماعات الدينية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية:

[1] هنري بيرس،**معركة التروستات**، ترجمة نجاح الساغاتي السباعي،(سوريا: دار ابن الوليد،2011)،ص65.

[2] المرجع نفسه، ص66.

تعتبر عملية صنع السياسة الخارجية داخل الولايات المتحدة الأمريكية عملية معقدة تتضمن مشاركة أجهزة و قوى و جماعات عديدة رسمية و غير رسمية و منها المؤسسات الدينية، و يغلب على البعض شيء من الظن مؤداه بأن الرؤساء الأمريكيين لا علاقة لهم بقضايا الدين، وأن الرئيس اهتمامه الأول و الأخير منصب على ما هو سياسي محض من أجل بقائه في سدة الرئاسة.في حين أن الولايات المتحدة هي الدولة المتقدمة الوحيدة التي أقر غالبية مواطنيها بأن الدين يلعب دورا أساسيا في حياتهم في مجالات السياسة والهوية والثقافة ، فالدين هنا يُشكل البنية السيكولوجية و العقلية للأمريكيين و الدين هو الذي يشكل الانطباعات الأولية و الأفكار الأساسية عن المحيط الخارجي للحدود الجغرافية للبلد، لقد تزايدت قوة المؤسسات الدينية في المجتمع الأمريكي، حيث تتمتع بدرجة عالية من التنظيم ولديها الإمكانيات الضخمة، كما أن بإمكانها توفير التسهيلات المادية وتسخير الوسائل المناسبة والمتقدمة لتحقيق أهدافها،وفي عهد الرئيسان جورج بوش الأب وبيل كلينتون، غيب دور هذه الحركة، إلا أنه عاد بشكل قوي في عهد الرئيس الابن ومع اتساع ما عرف بحمى نهاية القرن، مثلت الانتخابات الرئاسية عام **2000** م العودة الكبيرة لله إلى النقاش السياسي، فأعلن الرئيس بوش الابن أن فيلسوفه السياسي المفضل هو يسوع المسيح، بينما أعلن منافسه آل غور أنه قبل أن يتخذ قراراً يتساءل: ماذا كان ليفعل يسوع؟[1]

والدين في الولايات المتحدة بين قراءتين:[2]

- **الدين المدني:** وهو مجموعة من الطقوس والرموز الدينية وشبه الدينية التي تطبع الحياة الأمريكية.

- **الدين المتدين:** الذي يتشكل في جماعات وكنائس مختلفة، إذ يبدو أن الصراع يتركز بين الجماعات المختلفة في إطار دائرة التأثير في حقل الدين العام، وهو حقل معقد تلعب فيه العناصر الدنيوية دوراً موازياً للعناصر الدينية.

استخدمت الإدارات الأمريكية الأخيرة المتلاحقة ، الحس الديني ومصطلحاته لتحقيق أهدافها مما يبرز التساؤل عن ماهية طبيعة العلاقة بين الدين و السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية ، رغم أننا لاحظنا أن من مبادئ سياستها الخارجية ، الرفض المطلق للخلط بين الدين والسياسة ، وقد يبدو أن الترابط بينهما قاصرا على الشعارات و منها الكلمات و العبارات الدينية التي تستخدمها الإدارة الأمريكية ،

---

[1] محمد السماك ،**الدين في القرار الأمريكي**،(بيروت: دار النفائس ، 2003)، ص 71.

[2] **حقائق الدين والسياسة في أمريكا**، شبكة النبأ، 2018/02/27 ،الرابطwww.annabaa.org.

ومازالت مستمرة في ذلك بحديثها عن حربها ضد الإرهاب مثل محور الشر و الحرب المقدسة و العدالة المطلقة و حتى الحرب الصليبية[1]

وإحدى الطرق الرئيسية التي أصبح الدين بها منخرطا في السياسة ، هو نشاط الجماعات الدينية كجماعات مصالح ، ومحاولتها التأثير على المسار السياسي بأساليب متنوعة ، حيث تظهر الكتب ذات الموضوعات الدينية في قائمة الكتب الأكثر مبيعا، كما أن هناك مئات المواقع الأمريكية على شبكة الأنترنات مخصصة للدين ، وهذه الاعتبارات وغيرها أدت إلى وجود دينامكية في العلاقة بين الدين و السياسة الأمريكية وتبرز هذه الدينامكية فيما يلي:

الدين و السياسة بحكم طبيعتهما الخاصة ،لا يمكن تجنّب ترابطهما وتتخذ العلاقة بينهما أشكالا عديدة و مع تعددها فإنها ستظل موجودة و مستمرة.[2]

إلغاء مبدأ الكنيسة الرسمية، أي الفصل القانوني بين مؤسسات الحكومة والمؤسسات الدينية بمعنى أن العلاقة بين الحكومة والدين في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يمكن أن تحسم بشكل نهائي أي أنها سوف تظل دائما محل تفاوض.[3]

لقد أثارت الحملات الانتخابية الرئاسية عام **2000** الجدل حول ما إذا كانت أمريكا علمانية أم متدينة؟ فمثلا المرشح الجمهوري جورج بوش الابن أعلن أن الفيلسوف السياسي المفضل لديه هو يسوع المسيح وألمح أثناء حملته الانتخابية أنّه يعتقد كي يدخل الجنة، يجب أن يكون مسيحيا، بل إنه تحالف مع اليمين المسيحي (المنظمات المسيحية التي تتبنى أجندة دينية) من أجل الفوز بمنصب الرئاسة، كما أن المرشح الديمقراطي ألغور اختار اليهودي الأرثوذكسي جوزيف ليبرمان نائبا له في سباق الرئاسة، ليس فقط للفوز بالصوت اليهودي في الانتخابات، ولكن لأن ليبرمان كذلك هو من دعاة الالتزام الديني، ومن المنادين بأن يكون للدين دور في السياسة . ومنه فإن اليمين المسيحي يشكل صلب الإدارة الأمريكية ، فبالإضافة إلى تطلعاته للهيمنة والتوسع والانفراد بالقرار الدولي، هو مؤمن بأن إسرائيل هي أرض الميعاد التي وعدها الرب

---

[1] هادي قبسيس، مرجع سابق،ص ص108 -10.

[2] عصام عبد الشافي، "**دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية : الأزمة العراقية نموذج**" ، السياسة الدولية،العدد 153، جويلية 2003، ص 133.

[3] المرجع نفسه، ص 122.

لليهود وهو مهووس بعقيدة عودة المسيح المشروطة باجتماع اليهود في فلسطين وكذلك يؤمن إيمان مطلق بحرب هرمجدون التي يبيد فيها المسيح العائد قوى الشر[1].

إن هجمات سبتمبر**2001** رسخت العقيدة الدينية لدى صناع القرار الأمريكيين ، بأن هناك قوى تهددهم من خلال إمبرطورية الشر و هي الإسلام والإسلاميين ، بالإضافة إلى بلاغة جورج بوش الابن من ليس معنا فهو مع الإرهابيين وغيرها من العبارات التي شجعت الخطاب الثنائي الذي يقسم الناس بين أخيار و أشرار.[2]

إن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية ونظرتها للعلاقات الدولية ، تقوم على المصلحة الأمريكية القومية العليا بالأساس و التي تتكون من ثلاثية (الثورة ، الدين ، القوة) ، لأن تحالف الساسة مع رجال الأعمال ورجال الدين في أمريكا، رسم الخلفية الفكرية الحاسمة للمصلحة الوطنية العليا للولايات المتحدة . إن مهمة أمريكا كما ينظر إليها صانع القرار الأمريكي ، هي إرشاد بقية العالم إلى طريق التوبة و التطهير الكبير والإصلاح الاجتماعي و تراكم الثروة بشتى الطرق،لأن المشروع الأمريكي يقتضي جذب كل أنام الكوكب إلى مجتمع مثالي يشكل على الأرض الأمريكية و يتحقق بالتسامح ثم بالقوة إذا اقتضى الأمر، هذا ما يعكس نظرة للذات رسالية واستعلائية اتجاه العالم الذي لا يزال يعيش في الظلمة والرسالة الأمريكية ، هي مصلحتها القومية و تحقيق هذه المصلحة يتحقق بالقيم والدين والقوة والتجارة.[3]

يتسم الجانب الأخلاقي في الرؤية الأمريكية ، بالطابع الديني مما جعل للنموذج الأمريكي رحمة الرسالية وذلك يعود إلى تأسيس القارة الجديدة أي الأمريكية على يد البيرويتانين الأنقياء كفئة متشددة بروتستانتية، لها تصور خاص للعالم و للحياة و للإنسان، كما تأسس فيها المجتمع والدين في آن واحد وهو ما جعل الخطاب السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، يعتمد على الالتزام بتحقيق الإرادة الإلهية في تنقية العالم من الشر، و بما أن جورج بوش الابن من أتباع هذا الاتجاه فإن تولّيه الرئاسة يعني وصول اليمين الديني للمشاركة في الحكم لأول مرة ويعتمد على تنفيذ تصوراته من خلال ثلاث محاور:

- المحور الثقافي الديني و الحضاري.

---

[1] المرجع نفسه، ص 123.

[2] هادي قبسيس، مرجع سابق، ص ص117 -118.

[3] المرجع نفسه، ص134.

- المحور الجغرافي السياسي بالسيطرة على ثروات و موارد العالم.
- استخدام القوة بأنواعها المختلفة.

وعليه فإن الدين له دور محوري في تحريك السياسة الخارجية الأمريكية ، رغم إنكار بعض المحللين لدوره ، فمثلا جون إسبوزيتو، ينكر هذا البعد باعتقاده أن سياسة الهيمنة الأمريكية تنطلق من مصالح إستراتيجية و مصلحيه فقط ، رغم سيطرة اليمين الديني على الحكم المتأثر بنبوءات التوراة و رؤى نهاية الكون، والمرتبط كثيرا بالكنيسة البروتيستانية بالإضافة إلى أنه يتناقض مع نفسه لما يقول : " بأن أمن إسرائيل هو جزء من الثقافة السياسة الأمريكية . " إن تدخل الدين في السياسة الخارجية ، أصبح أمر مطلق في أمريكا وهذا باعتراف القس فريتس حيث قال : " لم يحدث في التاريخ أن كانت أمريكا مسيحية سياسيا و بشكل علني مثل ما هي عليه اليوم " لكنه حذر من مسألة اقتناع الأمريكان بأن الرب إلى جانبهم ، مما سيجعل هناك ضرورة لمراجعة الذات الأمريكية و إلى التواضع قليلا، أما اليمين الديني (المحافظون الجدد) ، فإن أثره في السياسية الخارجية الأمريكية كان كبيرا ومهما جدا ، بحيث حاول أن يجعل أمريكا في المركز الأول عالميا دون الاهتمام بالوسائل المهم تحقيق الغاية ، وبالنسبة لـــتسمية المحافظون الجدد ، جاءت في مقابل المحافظين التقليدين القدامى والمحافظة هي مدرسة فكرية ذات عدة أطياف في السياسة الأمريكية بعضها معتدل و بعضها الآخر متطرف ، والمحافظون الجدد يقفون على أقصى يمين الحركة المحافظة، في حين يقدر المحافظون التقليديون التقاليد بشكل كبير جدا ، أما المحافظون الجدد يرون أن المنطق هو الشكل الصحيح والوحيد للتفكير، وهو نفس منهج البروتستانتية [1].

حكم التيار التقليدي المحافظ أمريكا منذ زمن بصورة فعلية وكان يطلق عليه " تيار ولسن "، نسبة إلى الرئيس الأمريكي الأسبق ودور ويلسون ، الذي كان يؤمن بأن ما يسمى بالقيم الديمقراطية تحتاج إلى قوة قادرة على نشرها و فرضها، و الضرب بقوة على يد من يقف ضدها في أي مكان من العالم باعتبار أن أمريكا لا يمكن أن تعيش آمنة و ديمقراطية ومتمتعة بالرخاء الاقتصادي ، إلاّ إذا كان العالم آمنا و ديمقراطيا [2].

[1] مرجع سابق، ص137.

[2] المرجع نفسه، ص138.

وقد رجع هذا التيار بقوة في عهد الرئيس السابق رونالد ريغان ، وهو رئيس جمهوري وقد استمر حكمه لثماني سنوات في عهدتين ، وقد برزت في عهده ملامح توجهات المحافظون الجدد كاللّجوء إلى القوة لتحقيق الأهداف الكبرى والإستراتيجية ، عقائدية كانت أو سياسية أو اقتصادية وقد ترجم ذلك من خلال ما عرف ببرنامج حرب النجوم لإرهاق الاتحاد السوفييتي السابق في مسألة التسلّح، مما أدى إلى سقوطه في ما بعد و انتهت معه الحرب الباردة بتحقيق نصر بلا حرب،و الفارق الأساسي بين المحافظين التقليديين والجدد، يكمن في أن التقليدين لا يفضلون كثيرا الانغماس في الشؤون العالمية ، بينما المحافظون الجدد يتميزون بالتدخل الشديد في شؤون العالم و الاهتمام كثيرا بمسائل السياسة الخارجية ، ويميلون إلى عدم التقيد بالسلطة التشريعية ممثلة في مجلسي النواب و الشيوخ.[1]

- **الصهيونية المسيحية:**

يقصد بهذا الاسم أنه بالإضافة إلى وجود حركة صهيونية يهودية، فإنه يوجد حركة صهيونية مسيحية، والصهيونية المسيحية هي: حركة دعوة دينية مسيحية، تدعو إلى العصمة الحرفية للكتاب المقدس والعودة الحقيقية للمسيح، وقيام حكمه الألفي الذي تكون القدس عاصمته وصهيونيتها تأتي من دعوتها إلى وجوب عودة اليهود إلى ارض الميعاد (فلسطين)، تحقيقاً للنبوءات التوراتية التي يؤمن بها المسيحيون. وبالإضافة إلى هذا الاسم (الصهيونية المسيحية) أو (الأصولية الانجليزية) أو (الصهيونية الغير يهودية). فإنه يطلق عليها أحياناً أسماء أخرى مثل: (الأصولية المسيحية) وتلتقي الحركتان الصهيونية اليهودية والصهيونية المسيحية حول مشروع إعادة بناء الهيكل في الموقع الذي يقوم عليه المسجد الأقصى، لأنهم يرون أن من يهمين

على جبل الهيكل يهيمن على القدس و من يهيمن على القدس يهيمن على إسرائيل.[2]

تأثير الصهيونية المسيحية على القرار السياسي الأمريكي:

استخدمت الإدارات الأمريكية المتلاحقة الحس الديني و مصطلحاته لتحقيق أهدافها، مما يؤكد على العلاقة بين الدين والسياسة الخارجية في الولايات المتحدة إن تزايد دور الدين في الحياة السياسية الأمريكية ترتب

---

[1] عبد العزيز كامل ، "**المحافظون الجدد و المستقبل الأمريكي**"، مجلة البيان ، العدد الثاني، 2004،ص 230.

[2] هالسل غريس، **يد الله**، ترجمة محمد السماك، (القاهرة: دار الشروق،2000)،ص68.

عليه تحول الكنائس ورجال الدين إلى جماعات ضغط قادرة على التأثير بفاعلية ومقدرة في عملية صنع القرار السياسي، وخاصة ما يتعلق بمصالح رعاياها أو بتصوراتها للمثل والمبادئ والأخلاقيات المسيحية.[1]

ومشروع اليمين المسيحي يحمل مبدأ الهيمنة الأمريكية، وفيه أيضاً مبدأ الاستعلاء ـــ ليس فقط على غير المسيحيين ـــ بل أيضاً على مسيحيي الشرق، الذين يعتبرون أيضاً من البربر، بما يعني أن النظرة الاستعلائية لا تفرق كثيراً بين المسلمين والمسيحيين، ومن ثم فلا يوجد اختلاف بين اليمين المسيحي واليمين العلماني فيما يخص الهيمنة، وفيما يخص استخدام القوة العسكرية أيضاً، فاليمين المسيحي يتصور أن يكون العالم كله تحت قيادة المسيحية الأمريكية، وكذلك يتصور اليمين العلماني العالم تحت قيادة القوى الأمريكية. إذاً هناك نزعة للهيمنة يتفق عليها التياران، إلا أن اليمين المسيحي له بعض المشاكل الحاسمة مع العلمانية الأمريكية، فهو يقف ضد الشذوذ والإجهاض (وقد ارتكبوا جرائم قتل ضد أطباء يجرون عمليات إجهاض)، وهو ضد العلمنة في المدارس، وضد العلمانية السائدة في الحضارة الغربية، مما يعني أن هناك نوعاً من عدم التوازن والاضطراب داخل بنية المجتمع الأمريكي.[2]

لقد تمكن اليمين الإنجيلي، المتمثل بالحركة الصهيونية المسيحية والمهيمن على القرار السياسي الأمريكي من إقناع الرئيس بوش الابن بأن للولايات المتحدة مهمة تجعل من قواتها (جند الله في أرضه)، وإن أول خطوة في هذا السبيل، هي إزالة الدول المتهمة بإيواء الإرهابيين الإسلاميين أو مساعدتهم، وعلى رأس هذه الدول العراق، كما يدعي بول وولفيتز نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق وريتشارد بيرل مستشاره السياسي،لقد تزايدت قوة المؤسسات الدينية في المجتمع الأمريكي، حيث تتمتع بدرجة عالية من التنظيم ولديها الإمكانيات الضخمة، كما أن بإمكانها توفير التسهيلات المادية وتسخير الوسائل المناسبة والمتقدمة لتحقيق أهدافها،وفي عهد الرئيسان جورج بوش الأب وبيل كلينتون، غيب دور هذه الحركة، إلا أنه عاد بشكل قوي في عهد الرئيس الابن ومع اتساع ما عرف بحمى نهاية القرن، مثلت الانتخابات الرئاسية عام

---

[1] صقر عبد العزيز ، "**دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الإسكندرية: كلية التجارة ، 1989)،ص ص278-279.

[2] مرقس سمير، مرجع سابق، ص271.

2000 م العودة الكبيرة لله إلى النقاش السياسي، فأعلن الرئيس بوش الابن أن فيلسوفه السياسي المفضل هو يسوع المسيح، بينما أعلن منافسه آل غور أنه قبل أن يتخذ قراراً يتساءل: ماذا كان ليفعل يسوع؟[1]

المبحث الثاني:تأثير متغير صراع الحضارات على السياسة الخارجية الأمريكية

يعتبر سقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة انتهاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين،بادر المنظرون إلى وضع فرضيات أو نظريات جديدة لتفسير هذه المرحلة –ما بعد الحرب الباردة– و الإستراتيجية التي ستحكمها في المستقبل.

في هذا الإطار ولدت أطروحة صدام الحضارات و التي نشرها صاحبها "صامويل هنتينغتون"في مقاله الشهير صدام الحضارات صيف **1993** بمجلة "foraign affairs" والتي لاقت رواجا كبيرا وردود أفعال متباينة بين مؤيد ورافض،ثم أعيد كتابتها على شكل كتاب "صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي"سنة **1996** والذي كشف فيه عن رؤيته المستقبلية لطبيعة العلاقات الدولية والأسس و المعايير الجديدة التي ستتحكم في هذه العلاقات [2].

وقد جاء المقال الذي نشره هنتينغتون كرد على أطروحة "نهاية التاريخ" لفرانسيس فوكوياما التي عبر فيها عن نهاية التاريخ والوصول إلى النقطة النهائية في التطور الإيديولوجي للبشرية وعملية التعميم الإنساني للديمقراطية اللبرالية الغربية على أنها الشكل النهائي للحكومة الإنسانية

المطلب الأول:نهاية التاريخ ومحاولة لكتابة تاريخ عالمي جديد

تعتبر أطروحة نهاية التاريخ لصاحبها فرانسيس فوكوياما جزء من بيئته واستمرار لها و لم تكن وليدة الصدفة،ولقد سبق فوكوياما الى هذا الطرح مفكرون غربيون كثر مثل هيجل و كونت و نيتشة و آخرون فقد ذهب هيجل في كتابه "فينومونولوجية الروح" إلى أن الإنسان عندما يحقق حريته الكاملة ينتهي التاريخ.[3]

---

[1] محمد السماك، مرجع سابق،ص71.

[2] زروخي إسماعيل،"**الصدام الحضاري...وصناعة الأعداء**"،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،عدد 24،جوان 2016،ص301.

[3] عبد الله إبراهيم،**المركزية الغربية:إشكالية التكون والتمركز حول الذات**،(المغرب:المركز الثقافي العربي، 1997)،ص 236.

فطبقا لهذا الفكر يمكن للحوادث التاريخية أن يكون لها معنى إذا ارتبطت بغاية أو بهدف اكبر يحقق إنجازه بالضرورة نهاية العملية التاريخية،وأول كتاب تناول هذه الفكرة هو كتاب "أفكار في التاريخ الفلسفي للإنسانية" لهردر ،حيث تحدث فيه على أن الشعوب على الرغم من اختلافها هي أعضاء في مجموعة كبيرة و أن الحضارات القديمة تمثل طفولة الإنسانية،و أن الحضارة الإغريقية و الرومانية تمثل شبابها والحضارة الجرمانية ماهية إلى كهولة الإنسانية و نضجها.[1]

وعلى خطى هؤلاء المفكرين قال فكوياما بنهاية التاريخ واستدل بجملة من المتغيرات السياسة و الاقتصادية والثقافية التي حدثت في العقد الأخير من القرن العشرين حيث يقول"نحن ربما نشهد ....نهاية التاريخ في حد ذاته،بمعنى النقطة النهائية في التطور الإيديولوجي للبشرية،وعملية التعميم الإنساني للديمقراطية اللبرالية الغربية على انها الشكل النهائي للحكومة الإنسانية ....لقد وصلت حروب الأفكار عند نهايتها و المستقبل سوف يكرس ليس لأجل الصراعات الحيوية حول أفكار بل لآجل حل المشاكل الاقتصادية و التقنية الدنيوية".[2]

وهكذا يقدم فوكوياما النظام العالمي الجديد لتتويج النموذج الغربي الحضاري،ولا ينقص سوى الاعتراف بشمولية وعالمية تجربته الخاصة،فالتاريخ ينتهي عندما يتكامل انتصار الذات مع اعتراف الآخرين،إلا أن عالمية الثقافة الغربية ونظامها العالمي الجديد يصطدم في الواقع بمقاومة قوية من طرف الحضارات الأخرى أي غير الغربية.[3]

حيث يقول"ليس ثمة مناضلون إيديولوجيون للديمقراطية اللبرالية ،وقد رفض الناس في الماضي الليبرالية لاعتقادهم أن الملكية أو الارستقراطية أو الثيوقراطية او الحكومة الدينية أو الشيوعية ،وسائر الإيديولوجيات التي اتفق أن امنوا بها أفضل منها،أما الآن فيبدوا أن ثمة اتفاق عام- إلا في العالم الإسلامي- على قبول مزاعم الديمقراطية اللبرالية بأنها أكثر صور الحكم عقلانية".[4]

---

[1] المرجع نفسه،ص246.

[2] فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ط1،(مركز الأهرام للترجمة والنشر،1993)، ص24.

[3] ياسين بوللوى،"**حوار الحضارات كأحد المرتكزات الثقافية للنظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة**"،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،(قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية،2002)،ص58.

[4] فرانسيس فكوياما،مرجع سابق،ص189.

كما يقول فوكوياما "....فلماذا لم تصبح كافة الدول خارج العالم الإسلامي ديمقراطية؟ لماذا لا يزال الانتقال إلى الديمقراطية صعبا بالنسبة لدول عديدة قبلت شعوبها و قياداتها المبادئ الديمقراطية نظريا؟ لماذا نشعر بالشك حيال أنظمة معينة في مختلف أنحاء العالم تدعي الآن أنها ديمقراطية و لا نحسبها ستظل دوما هكذا".[1]

إن هذا يعد اعترافا لفوكوياما أن العالم الإسلامي لا يعترف بهذا التفوق، كما أن بعض الدول ورغم تبنيها للديمقراطية نظريا غير انها لم تستطع المحافظة على هذا النهج.

ويرى فكوياما أن السبب في أن الديمقراطية اللبرالية لم تعم العالم بعد ،ولا هي استقرت و رسخت بعد انتصارها، هو قصور التجاوب بين الشعوب و الدول،فالدول تشكيلات سياسة ذات هدف، أما الشعوب فجماعات معنوية سبقت الدول في الظهور ،ومعنى ذلك أن الشعوب هي جماعات لها عقائد مشتركة خاصة بالخير و الشر وطبيعة الإلهي و الدنيوي،وهي عقائد غرست عن عمد في الماضي البعيد وأضحت الآن إلى حد كبير مجرد تراث أو كما يقول نتشة "كل شعب له لغته الخاصة عن الخير و الشر.....قد اخترع لغته من عاداته و حقوقه التي لا يعكسها الدستور و القوانين فحسب بل تنعكس كذلك في العائلة و الدين و البناء الطبقي و العادات اليومية "[2]

أي أن ميدان الدول هو السياسة و اختيار نمط الحكم السليم،في حين نجد ميدان الشعوب هو فيما دون السياسة ،انه ميدان الثقافة و المجتمع الذي لا تكون قواعده صريحة ،ويرى فوكوياما أن هناك عناصر ثقافية تعرقل تأسيس الديمقراطيات اللبرالية المستقرة و يمكن تصنيف هذه العناصر على النحو التالي:[3]

- عناصر تتعلق بدرجة و طبيعة الوعي القومي والعرقي و الجنسي في دولة من الدول ذلك انه ليس ثمة تناقض جوهري أصيل بين الوطنية و اللبرالية ، بل أن الوطنية واللبرالية كانتا في واقع الأمر شديدتي الارتباط في الصراعات من اجل الوحدة الوطنية، غير أن الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ في دولة تكون فيها النزعة الوطنية أو العرقية مبالغا فيها لدى أفراد الجماعات المكونة لهذه الدولة.

---

[1] المرجع نفسه،ص189

[2] فرانسيس فوكوياما،مرجع سابق،ص 191.

[3] المرجع نفسه،ص ص 193-194

- أما العقبة الثقافية الأخرى في سبيل الديمقراطية فهي الدين ،ليس ثمة صراع بالضرورة بين الدين و الديمقراطية اللبرالية إلا حين يكون الدين ضد التسامح و المساواة.
- أما القيد الثالث على ظهور ديمقراطية مستقرة فيتصل بوجود بنية اجتماعية تتمتع بدرجة عالية من اللا مساواة و كذا بالعادات الذهنية التي تنجم عن ذلك ،و يذهب توكفيل إلى أن قوة و استقرار الديمقراطية الأمريكية يعودان إلى حقيقة أن المجتمع الأمريكي كانت تسوده نزعات المساواة التامة و الديمقراطية قبل زمن طويل من إعلان الاستقلال ووضع الدستور.

والاعتبار الحضاري الأخير الذي يؤثر في إمكانية إقامة ديمقراطية راسخة يتصل بقدرة المجتمع على أن يخلق بنفسه مجتمعا مدنيا سليما أي المجال الذي يمكن للناس من ممارسة ما أسماه توكفيل "بفن المعاشرة" ،دون ضرورة الاعتماد على الدولة و قد ذهب توكفيل إلى أن الديمقراطية تؤدي مهامها على أكمل وجه متى لم يكن مسارها من القمة إلى القاعدة و إنما من القاعدة إلى القمة، إن هذا المأزق الثقافي بالإضافة إلى عوامل أخرى هو الذي دفع بصامويل هنتنغتون إلى التحذير من أطروحة فوكوياما ،حيث يرى فيها خطرا على الليبرالية الديمقراطية، فيرى هنتنغتون أن الغرب"مغرور باعتقاده انه كسب العالم إلى الأبد بعد سقوط المعسكر الشيوعي"فهو ينظر للنظام العالمي الجديد على انه بداية وليس نهاية ،فيقول "إن نهاية الحرب الباردة تعبر عن مرحلة جديدة بالنسبة للعالم و لكن ليس بالضرورة إن تكون أكثر أمنا ".[1]

لقد تزامنت نهاية الحرب الباردة و التفاؤل الغربي بمستقبل العالم تحت قيادته بظهور مشاكل اقتصادية و اجتماعية وبيئية على المستوى العالمي، تجلت في الهبوط الحاد في الإنتاج و التضخم و الديون المرتفعة و اتساع الفرق بين العالم المتقدم و العالم النامي فالحل الديمقراطي اللبرالي لم يأتي بالفرج و من ثم اهتزت صورة الغرب بحضارته التي ترفع شعار حقوق الإنسان و النمو .[2]

المطلب الثاني: صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون

نشرت أطروحة "**صدام الحضارات**" في بداية الأمر بمجلة الشؤون الخارجية الأمريكية عام **1993** ثم حولت إلى كتاب نشر في العام الموالي وقد تمحور التصور النظري لهنتغتنتون حول فكرة مفادها أن الهوية الثقافية و التي تعني في أوسع معانيها الهوية الحضارية هي التي تشكل نماذج التفكك و التماسك و الصراع

[1] ياسين بوللوى، مرجع سابق،ص58.

[2] المرجع نفسه، ص59

في عالم ما بعد الحرب الباردة،فالخطوة الفاصلة بين الحضارات ستكون خطوط المعارك في المستقبل ،و بناء على هذا يصرح هنتنغتون بأن أهم النزاعات في المستقبل ستحدث على امتداد خطوط التقسيم الثقافي التي تفصل حضارة عن أحرى .[1]

يقول هنتنغتون "أثناء الحرب الباردة كان يمكن أن تكون هناك دولة غير منحازة كما كان عدد كبير بالفعل ،أو كان بإمكانها – كما فعل كثيرون- أن تغير انحيازها من جانب إلى أخر وكان يمكن لقادة تلك الدول أن يختاروا على ضوء إدراكهم لمصالحهم الأمنية و حساباتهم لموازين القوى و خياراتهم الإيديولوجية، في العالم الجديد أصبحت الهوية الثقافية هي العامل الرئيسي في تحديد صداقات دولة ما وعداواتها ،وبينما كانت دولة ما تستطيع أن تتجنب الانحياز أثناء الحرب الباردة،إلا أنها لا يمكن إن تفقد هويتها".[2]

ويقول أيضا" سؤال:إلى أي جانب أنت؟ حل محله سؤال من أنت؟ وعلى كل دولة أن تجد له إجابة هذه الإجابة هي هويتها الثقافية، و هي التي تحدد مكان الدولة في السياسة العالمية، كما تحدد أصدقائها وأعدائها".[3]

ويرى هنتنغتون أن أطروحته تحاول تفسير السياسة العالمية بعد الحرب الباردة بالاعتماد على المدخل الحضاراتي الذي يساعد على فهم السياسة العالمية في أواخر القرن العشرين و يقول هنتنغتون "بعد الحرب الباردة سيكون للثقافات المحلية دور في تحديد العلاقات بين الشعوب و الأمم فالتحالفات المرتبطة بالإيديولوجية و علاقات القوى العظمى تترك طريقا لتحالفات مرتبطة بالثقافة و الحضارة ،و أن الحدود السياسية بدأ يعاد رسمها بشكل متزايد لكي تتوافق مع الحدود الثقافية و العرقية والدينية والحضارية ،و خطوط الصدع بين الحضارات تصبح الخطوط الرئيسية للصراع في السياسة الدولية".[4]

ومنه تقوم فرضية الصدام على وجه التحديد على الثقافة ،حيث ستكون هي الباعث الرئيسي للانقسامات الكبرى بين الشعوب،و تبرز الهوية الثقافية كفاعل أساسي في الصراع الدولي ، وبالتالي فإن ظاهرة التصادم بين الحضارات ستحل محل الحرب الباردة ويبين ذلك في قوله "....إن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا

---

[1] محمد علي صالح،"**صامويل هنتنغتون:الصدام بين الحضارات و الغرب الثقافي أولا**"،مجلة المجلة، عدد1101.

[2] صامويل هنتنغتون،**صدام الحضارات:إعادة صنع النظام العالمي)** ،ط02،(نيويورك:مركز روك فيلير،1999)،ص203.

[3] المرجع نفسه،ص203

[4] المرجع نفسه،ص75

العالم الجديد لن يكون مصدرا إيديولوجيا آو اقتصاديا في المحل الأول ،فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية و المصدر المسيطر للنزاع سيكون مصدرا ثقافيا و ستظل الدول /الأمم هي أقوى اللاعبين في الشؤون الدولية،لكن النزاعات الأساسية في السياسات العالمية ستحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة و سيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية.[1]

كما يرى هنتنغتون انه بعد زوال الاتحاد السوفييتي أصبح العالم يوجه بأهداف الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية و مصالحها ،فالغرب يستخدم المؤسسات الدولية و القوى السياسية و الموارد الاقتصادية لإدارة العالم بطرق تعزز سيطرته و تحمي مصالحه،[2] و أمام هذا السعي ستظهر ممانعات ثقافية من قبل حضارات غير غربية تحاول أن تتفادى السيطرة الغربية، و قد قسم هنتنغتون الحضارات الكبرى الحالية إلى ثمانية حضارات ،معيار الفصل بينها هو الدين وهي على التوالي:[3]

- **الحضارة الغربية:**تؤرخ عادة على انساق برزت منذ سبع مائة سنة قبل الميلاد و غالبا ما ننظر إليها على أنها متواجدة في أوروبا و أمريكا اللاتينية و أمريكا الشمالية،و حسب هنتنغتون فهناك عدة سمات ينفرد بها الغرب عن الحضارات الأخرى وهي الميراث الكلاسيكي من الفلسفة اليونانية ، و الرومانية ، و الكاثوليكية ،و البروتستانتية، وفي عدد اللغات و كذا فصل السلطة الدينية عن الدنيوية ،وسيادة القانون و التعددية الاجتماعية والفردية.
- **الحضارة الصينية:** يعود تاريخها إلى ألف و خمس مائة سنة قبل الميلاد على الأقل و التي أطلق عليها هنتنغتون اسم "الحضارة الكونفوشيوسية" غير انه يعود و يقول انه إذا كانت مركبا رئيسيا من الحضارة الصينية ،فالحضارة الصينية هي أكثر من الكونفوشيوسية و هي تتعدى حدود الصين ككيان سياسي، لتشمل جنوب شرق أسيا و كذلك الثقافات القريبة من الصين مثل فيتنام و كوريا.

---

[1] المرجع نفسه،ص05

[2] صامويل هنتنغتون، مرجع سابق،ص80.

[3] ياسين بوللوى، مرجع سابق،ص ص78-80.

- **الحضارة اليابانية:** يرجع هنتنغتون تاريخ ظهورها إلى الفترة الممتدة بين مئة و أربع مائة سنه قبل الميلاد و هو لا يسلم بذلك بآراء بعض العلماء الذين يقولون بوجود معالم ثقافية واحدة تجمع بين الثقافة اليابانية و الصينية.
- **الحضارة الإسلامية:** برزت هذه الحضارة في شبه الجزيرة العربية في القرن السابع ميلادي و قد انتشر الإسلام بسرعة عبر شمال إفريقيا و شبه الجزيرة الأيبيرية و كذا وسط أسيا و شبه القارة الهندية و جنوب شرقي أسيا،و كنتيجة لذلك توجد ثقافات عديدة في الإسلام بما في ذلك العربية ،والفارسية،والتركية،و المالاوية.
- **الحضارة الهندية:** وجدت في شبه القارة الهندية من ألف و خمس مائة سنة قبل الميلاد و قد اعتبرت الهندوسية الثقافة الأساسية في شبه القارة منذ الألف الثانية بعد الميلاد و هي صب الحضارة الهندية على الرغم من وجود جماعات مسلمة ذات أهمية
- **الحضارة الأرثوذكسية:** تمركزت هذه الحضارة بخصوصياتها في روسيا كدين منفرد بعد مائتان سنة من حكم التتار والاستبدادية الشرعية وعدم الاحتكاك بالحضارة الغربية وعصر التنوير .
- **حضارة أمريكا اللاتينية:** على الرغم من أن هذه الحضارة هي وليدة الحضارة الأوروبية إلا أنها تطورت وشكلت طريقا مختلفا جدا عن أمريكا وأوروبا الشمالية وصار لها ثقافة (كوربوراتية)* وتسلطية والتي لا يوجد منها في أوروبا وأمريكا الشمالية.
- **الحضارة الإفريقية:** يقول هنتينغتون إن معظم علماء الحضارة لا يعترفون بوجود حضارة افريقية متميزة فهي مزيج من الحضارات الإسلامية والغربية غير أنه يرى أن إفريقيا قد طورت نوع من الحصرية الإفريقية بما يؤهلها كحضارة قائمة بذاتها.

وبعد تصنيف الحضارات يرى هنتنغتون أنه في تمام الحضارات ستكون العلاقات عدائية وهناك علاقات ستكون عرضة للصراع أكثر من الأخرى وهناك مستويين لهذا الصراع:[1]

[1] المرجع نفسه،ص80.

*كوربوراتية corporatif تعني تمركز السلطة العليا من هيئة واحدة و غالبا ما تكون مؤلفة من نقابات و تجمعات العمال و أرباب العمل.

أ/ المستوى الجزئي والإقليمي: فأكثر خطوط الصدع عنفا تكون بين الإسلام وجيرانه الأرثوذكس والهندوس والأفارقة والمسيحيين والغربيين.

ب/ المستوى الكلي أو العام: يكون التقسيم بين الغرب والشرق أي الحضارة الغربية والحضارة غير الغربية.

المطلب الثالث: لماذا تتصادم الحضارات

يرجع هنتنغتون الصدام بين الحضارات نتيجة للتمايز الحضاري و الخصوصية الثقافية و كذا الدين و اللا توازن الديمغرافي ،كل هذه العناصر تعزز الصدام بين الحضارات و إذا أردنا تسليط الضوء على الخلفية الإستراتيجية كدافع أساسي و مباشر لتبرير منطق الصدام ال "هنتنغتوني" فإننا نجد أن ذلك الفراغ الإيديولوجي الذي خلفه انهيار المعسكر الشيوعي و انتهاء الحرب الباردة و زوال الخطر و التهديد الذي كان يواجه الغرب جعل هذا الأخير يشعر بالقلق و عدم الجدوى من وجوده ذلك أن العدو السوفييتي منح الحد الأدنى من الوضوح و الاستقرار على المستوى الدولي ،و الحرب الباردة جعلت الغرب أكثر تماسكا ووحدة في الرؤى الإستراتيجية و الخيارات السياسية ،لكن بانتهائها أدى ذلك إلى ما يسمى بفراغ التهديد.[1]

هذا ما جعل هنتنغتون يؤكد أن أمريكا ضيعت الغاية من وجودها بعد انتهاء الحرب الباردة في قوله" إن السؤال الأكثر عمقا الذي يهم الدور الأمريكي في عالم ما بعد الحرب الباردة يتلخص في ما يلي،من دون الحرب الباردة ما هي الغاية من أن تكون أمريكا؟.[2]

ويقول أيضا " كل من يبحث عن الهوية و الوحدة الإثنية هو في حاجة إلى أعداء"،وهو هنا يقدم رؤية إستراتيجية للسياسة الخارجية يوجهها فيها لضرورة إيجاد عدو بديل عن العدو السوفييتي، و هو ما دفع الغرب للدخول في مرحلة جديدة وهي عملية البحث عن عدو أو أعداء جدد لملئ الفراغ الاستراتيجي من أجل الحفاظ على هوية ثابتة وواضحة،حيث أن الهوية لا تتحدد إلا من خلال سلب الآخر المغاير و هو ما

---

[1] محمد السعدي، **مستقبل العلاقات الدولية:من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة ثقافة السلام**، ط02 ،(لبنان:بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2008)،ص184.

[2] زروخي إسماعيل، مرجع سابق،ص302.

يؤكد عليه هنتنغتون في أن "الهوية على أي مستوى كان شخصي أو عرقي أو قبلي أو حضاري تتحد دائما مقابل الآخر كان قبيلة أو عرقا أو حضارة مختلفة".[1]

و في هذا الصدد يوضح "نعوم تشومسكي" الدور الذي لعبه العدو في تنظيم الرؤى الإستراتيجية للغرب و أن فقدانه يحدث غموضا و صعوبة في قوله "...كان يتم استحضار صورة إمبراطورية الشر كلما دعت الحاجة إليها من اجل تسهيل عملية إدارة الاقتصاد في الداخل و التحكم بمقدرات النظام العالمي،لن يكون إيجاد البديل المناسب أمرا سهلا إنها لهموم جدية".،وفي هذا الإطار نجد هنتنغتون و خوفا منه على المصالح الأمريكية يؤكد على ضرورة إيجاد طرف معادي و خصم للولايات المتحدة الأمريكية ،فهو يرى أن قيم الديمقراطية و الحرية و الملكية الفردية للغرب لا قيمة لها في غياب العدو و في هذا يقول "إذا لم يكن هناك إمبراطورية شر تهدد هذه المبادئ فماذا يعني بالفعل أن تكون أمريكا؟ و ماذا سيكون مصير المصالح القومية الأمريكية".[2]

يرى هنتنغتون أن العلاقات بين الدول و الجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة ،علاقات وثيقة بل غالبا ما ستكون عدائية بيد أن هناك علاقات أكثر عرضة للصراع من غيرها على المستوى الأصغر و يقول "...إن اشد خطوط التقسيم الحضاري عنفا هي تلك الموجودة بين الإسلام و جيرانه الأرثوذوكسي و الهندوس و الأفارقة و المسيحيين و الغربيين و على المستوى الأكبر فان التقسيم السائد هو بين الغرب و الآخرين".[3]

وقد صنف هنتنغتون طبيعة العلاقات بين الغرب و الحضارات الأخرى في ثلاثة دوائر متخذا معيار العداء أساسا للتصنيف.[4]

الحضارات المتحدية:و هما حضارات الإسلام و الصين.

الحضارات المتأرجحة:وهي الروسية و اليابانية و الهندوسية و تكون علاقاتها مع الغرب علاقات تعاونية تارة و صراعية تارة أخرى فالدول الثلاث تقف مع الحضارات المتحدية و مع الغرب في أوقات أخرى

الحضارات الضعيفة:و تتمثل في أمريكا اللاتينية و إفريقيا و هي تعتمد على الغرب.

---

[1] المرجع نفسه، ص302.

[2] المرجع نفسه، ص303.

[3] صامويل هنتنغتون،مرجع سابق،ص293.

[4] المرجع نفسه،ص23.

ويرجع هنتنغتون هذه العدائية بين الحضارات إلى أربعة أسباب هي:

السبب الأول: إن الفروق بين الحضارات ليست فروق حقيقية فحسب،بل هي فروق أساسية فالحضارات تتمايز الواحدة عن الأخرى بالتاريخ و اللغة و الثقافة و التقاليد و الأهم من ذلك كله الدين،و من ثمة العلاقة بين الله و الإنسان و قد ولدت هذه الفروق على مر الزمن أطول النزاعات و أكثرها عنفا.[1]

السبب الثاني: أن النزعة الإقليمية الاقتصادية آخذة في الزيادة و هذه النزعة سوف تدعم الوعي بالحضارة ،إلا انه من ناحية أخرى فإن النزعة الإقليمية الاقتصادية قد ينتج عنها تصادم عندما تضرب بجذورها في حضارة مشتركة.

السبب الثالث: إن عملية التحديث الاقتصادي و التغيير الاجتماعي في كل أنحاء العالم تفصل الشعوب عن الهويات المحلية القديمة كما تضعف الدولة- الأمة – كمصدر للهوية و في كثير من الأحيان ترك الدين ليملئ هذه الفجوة،وغالبا في شكل حركات توصف بأنها أصولية ،وتوجد مثل هذه الحركات في المسيحية الغربية و في اليهودية و في البوذية و كذا في الهندوسية و الإسلام.

السبب الرابع:إن الغرب حاليا في أوج قوته بيد انه في الوقت نفسه يشهد العالم عودة الحضارات غير الغربية إلى ثقافاتها الأصلية و اتجاهها نحو الانكفاء إلى الداخل ،و هذا يقف في وجه الحضارة الغربية التي تزيد تشكيل العالم حسب مفهومها في مقابل حضارات أخرى لها مفاهيم خاصة للعالم و لها إمكانيات و إرادة لفرض تصوراتها.[2]

أما بخصوص **العلاقة بين الحضارة الغربية و الحضارة الإسلامية،** يرى هنتنغتون أن صراع القرن العشرين بين اللبراليين الديمقراطيين و الماركسيين ظاهرة سطحية زائلة مقارنة بالعلاقة المتصارعة العميقة بين الإسلام و المسيحية و يقول حول هذه النقطة "من المرجح أن تكون علاقات الغرب بالإسلام و الصين متوترة على نحو ثابت و عدائية جدا في معظم الأحوال "،[3]

يرى هنتنغتون ان الحضارة الإسلامية و الحضارة الصينية كل منهما يضم تقاليد ثقافية عظيمة تختلف جدا عن التي لدى الغرب و هي في نظرهما أرقى من تقاليد الغرب بمراحل لا محدودة، و تأكيد كليهما إزاء

---

[1] صامويل هنتنغتون ،"**الصدام بين الحضارات**"،مجلة شؤون الأوسط ،العدد 26،1994،ص82.

[2] ياسين بوللوى، مرجع سابق،ص81.

[3] صامويل هنتنغتون، **صدام الحضارات:إعادة صنع النظام العالمي**، مرجع سابق،ص295.

الغرب تتزايدان كما يتزايد الصراع و يشتد بين مصالحهما و قيمهما، و مصالح و قيم الغرب و لأن الحضارة الإسلامية تفتقر إلى دولة مركز فإن علاقتها مع الغرب تتباين من دولة إلى أخرى إلا أنه منذ السبعينات يوجد اتجاه معاد للغرب ثابت تقريبا ، من علاماته صعود الأصولية و تحولات القوة داخل الدول الإسلامية من حكومات أكثر موالاة للغرب إلى حكومات أكثر عداءا له،وظهور ما يشبه الحرب بين الجماعات الإسلامية و الغرب و ضعف العلاقات الأمنية التي كانت قائمة بين بعض الدول الإسلامية و الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب الباردة.[1]

إذا القضايا التي تقسم الغرب و تلك المجتمعات الأخرى تتزايد أهميتها على الأجندة الدولية ومن بينها ثلاثة قضايا تتضمن مساعي الغرب من اجل [2]:

- الحفاظ على تفوقه العسكري من خلال سياسات منع الانتشار و الانتشار المضاد للأسلحة النووية و البيولوجية و الكيماوية و وسائل استخدامها.
- تنمية القيم و المؤسسات السياسات الغربية بالضغط على المجتمعات الأخرى لاحترام حقوق الإنسان كما يفهمها الغرب وتبني الديمقراطية بالأسلوب الغربي.
- حماية التماسك الثقافي و الاجتماعي و الاثني للمجتمعات الغربية بتقييد عدد المسموح بقبولهم من غير الغربيين كمهاجرين أو لاجئين.

وفي تلك المجالات الثلاثة واجه الغرب صعوبات لحماية مصالحه ضد مصالح المجتمعات غير الغربية ،و يبدو أن الغرب وجد ضالته في الإسلام كحضارة و ثقافة و دين و اعتبره العدو البديل و هو ما اسماه "بالتهديد الإسلامي" و في هذا فقد اعتبر هنتنغتون الإسلام خطرا على الغرب بما يحمله من قيم لا تستطيع المنظومة القيمية الغربية أن تستوعبها أو تحتويها مما يجعل حالة الصدام أكيدة ، فالصدام هو ما يبحث عنه الغرب كما لا يمكنه الاستمرار دون إثارة المشكلات و افتعال الأزمات،و هذا ما عبر عنه احد الكتاب في جريدة (واشنطن بوسط) بقوله " يبدو أن الإسلام مناسب لملئ دور الشرير بعد زوال الحرب الباردة ،فهو ضخم و مخيف وضد الغرب ويتغذى على الفقر و السخط ،كما انه ينتشر في بقاع عديدة من العالم ،لذلك يمكن

[1] المرجع نفسه،ص296.

[2] المرجع نفسه،ص297.

إظهار خرائط العالم الإسلامي على شاشة التلفزيون بالون الأخضر كما كان العالم الشيوعي يظهر باللون الأحمر".[1]

ويضيف هنتنغتون أن الحرب الباردة الجديدة ستكون بين الإسلام و الغرب ،ذلك أن التقاليد الثقافية و الفكرية للتراث اليهودي و المسيحي يمثل التقدم و التنوير و العقلانية على عكس العالم الإسلامي، الذي يمثل الشر و الظلمات واللاعقلانية والتعصب ويقول في هذا " المشكل الأساسي بالنسبة إلى الغرب ليس هو الأصولية الإسلامية،بل هو الإسلام كحضارة مختلفة معتنقوها مقتنعون بتفوق ثقافتهم و مهووسون بضعف قوتهم ،المشكل بالنسبة إلى الإسلام ليس هو مركز المخابرات الأمريكية أو وزارة الدفاع،بل هو الغرب كحضارة مختلفة ممثلوها مقتنعون بكونية ثقافتهم و يعتقدون أن قوتهم و هيمنتهم تمنحهم واجب نشر ثقافتهم عبر العالم ".[2]

وعن سؤال وجه لهنتنغتون هل أنت واثق من أن المواجهة القادمة للغرب ستكون مع العالم الإسلامي؟ ولماذا؟ أجاب " أولا الإسلام هو أكثر الأديان صرامة خارج العالم المسيحي و لا يوجد في الإسلام تمييزا بين الدين و الدنيا و السياسة، و ثانيا هناك شعور عام لدى المسلمين بان الغرب قد قهرهم و استغلهم لفترة طويلة".[3]

وبهذا الجواب يجرم هنتنغتون الإسلام و يحمله مسؤولية الحروب و الصدامات الواقعة في العالم ،ويجعل من المسلمين إرهابيين هذا ما يؤكد فكرة " الإسلام فوبيا " و التي تعني ظاهرة الرهاب و الخوف المرضي من الإسلام، و هو ما ينم عن معرفة سطحية للإسلام و جهلا صارخا بحقيقته ،أما عن مصدر التهديد المشترك بين الحضارتين الغربية و الإسلامية فقد حصره هنتنغتون في خوف و ازدراء المسلمين للقوة الغربية و التهديد الذي تشكله هذه القوة على المجتمع الإسلامي و ولاسيما على معتقداتهم، لذلك يؤكد المسلمون على ضرورة مقاومة تأثير هذه الحضارة على طريقة حياتهم ،ويرى الغرب أن توسعه مهدد من طرف

---

[1] محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر**، ط 1،(لبنان:بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1997)،ص304.

[2] صامويل هنتنغتون، مرجع سابق،ص239.

[3] المرجع نفسه،ص70.

الإسلام الذي يخفي متطرفين يحاولون اكتساب السلاح النووي و بالتالي يهددون السلام العالمي،وقد حصر هنتنغتون أسباب ذلك فيما يلي:[1]

أولا:أن الإسلام منذ البداية كان دين السيف و انتشر بالسيف و هو يثمن القيم و الفضائل العسكرية، و أن العقيدة الإسلامية تطرح فكرة الحرب ضد الكفرة.

ثانيا:طبيعة المجتمعات المسلمة ،فالبلاد المسلمة لديها مشاكل مع الأقليات غير المسلمة مقارنة بتلك التي ليست مسلمة مع الأقليات المسيحية.

إذن فهنتنغتون يحذر الغرب بأن الآخر يصحو و لم يعد مفعولا به ،بل أضحى في وضع الفاعل ، الذي يعود إلى جذوره و يرغب في تشكيل العالم بطرائق غير غربية ،و من ثم فهو يؤكد على الخطر الثقافي الذي يأتي من العالم الإسلامي ،ويقدم هنتنغتون عدة نصائح للغرب لمواجهة الخطر القادم من الحضارات الأخرى، و بصفة خاصة الحضارة الإسلامية و من أهم هذه النصائح:[2]

الحفاظ على التفوق العسكري الغربي واستغلال الخلافات و النزاعات بين الدول الإسلامية و الكنفوشيوسية و دعم الحضارات الأخرى المتعاطفة مع القيم و المصالح الغربية، وتقوية المؤسسات الدولية التي تعكس مصالحها و قيمها و دعم قوة و تماسك الحضارة الغربية ،كما يشير إلى أن مسؤولية الغرب في عالم متعدد الحضارات هي تأمين مصالحه الخاصة و ليس دعم مصالح الشعوب الأخرى، و كذلك الحفاظ على وحدة الغرب و تجانسه في مقابل إغلاق باب المناورة أمام القوى الغير غربية .

تعتبر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ما هي إلا بلورة متماسكة و دقيقة للأبعاد التي صيغة من قبل، ليس فقط في مواجهة العالمين الغربي و الإسلامي ولكن أيضا في مواجهة العالم بأجمعه، فهي تطلب من العالم أن يتخذ قراره إما أن يكون مع الولايات المتحدة أو ضدها فلا خيار ثالث.

وفي إطار وثيقة الأمن القومي الأمريكي تؤكد الولايات المتحدة على أولوية الدفاع و الأمن باعتبارها المهمة الأولى و الرئيسية للحكومة الأمريكية، و تؤكد أن استخدام القوة و تحديدا القوة العسكرية هي الوسيلة الأولى لتحقيق هذا الأمن ،حيث حرصت الولايات المتحدة على تصوير الحرب ضد الإرهاب على أنها معركة الحضارة، و هو ما يشير إلى إصباغ الطابع الحضاري على الصراع الذي تخوضه الولايات المتحدة

---

[1] المرجع نفسه،ص83.

[2] زينب عبد العظيم،**الإستراتيجية الأمريكية بعد 11سبتمبر**، ط 1،(مركز الحضارة للدراسات السياسية)،ص315.

ضد الإرهابيين الذين يهددون الحضارة الغربية عموما، كما حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تأكيد انقسام العالم في هذه المرحلة إما مع أمريكا أو ضدها،من مع أمريكا هو العالم المتحضر أما من هو ضدها فهو العالم الغير متحضر أو الهمجي،انه صراع قوى الخير ضد قوى الشر،إلى جانب ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية اتجهت نحو تأكيد عالمية هذه الحرب فهي حرب حضارية عالمية تشارك فيها دول العالم المختلفة إلى جانب الولايات المتحدة،لان ما هو معرض للتهديد ليس فقط المصالح الأمريكية بل هي الحضارة بمعناها الواسع،وقيم الحرية والتسامح التي ينشدها الجميع ،حيث صرح جورج بوش في سبتمبر ألفين واثنين " أن هذه ليست معركة أمريكا وحدها و ما هو مهدد ليس فقط هو حرية أمريكا،هذه معركة العالم،هذه معركة الحضارة،هذه معركة كل الذين يؤمنون بالتقدم و التعددية و التسامح و الحرية ،إننا نطلب من كل الدول أن تنظم إلينا ،سوف نطلب و سوف نحتاج إلى مساعد من قوات الشرطة و أنظمة الاستخبارات و الأنظمة المصرفية في كل أنحاء العالم، إن العالم المتحضر ينظم إلى جانب أمريكا ".[1]

[1] المرجع نفسه،ص316.

الخاتمة

لقد فرضت مرحلة ما بعد الحرب الباردة إعادة التفكير في أبعاد العلاقات الدولية فجاءت هذه الفترة مؤسسة لكل التفاعلات العسكرية، السياسية، الاقتصادية، الثقافيـــة...الخ، ويـــبدو واضحا تأثير البعد الثقافي في العلاقات الدولية بعد هذه الفتـــرة لاسيما بعد ظهـــور أطروحة "نهايـــــة التاريخ" ل فرانسيس فوكوياما، وأطروحة "صدام الحضـــارات " لصامويل هانتنغتون.

وقـــد تم التعمق في هذا البعد من خلال دراسته في تأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية و كيف أن نهاية الحرب الباردة كانت بداية مرحلة انتقالية في السياسة الخارجية الأمريكية و كان مرجحا أنها ستستمر إلى فترة غير قصيرة من القرن الحادي والعشرين، و هذا ما حدث بالفعل فمنذ بداية هذه المرحلة شكلت "نقطة تحول"و كانت المتغيرات الثقافية و الأيديولوجية التي صارت في المجتمع الأمريكي تشكل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تأثيرا على سياساتها الخارجية التي ظلت تراعي المصلحة الوطنية للأمة الأمريكية على حساب المجتمع الدولي في كثير من الأحيان -مع مرور الزمن وعبر التحولات التي يعرفها النظام الدولي- تتميز بتطور المحاورات وتعدد النقـــاشات حول أهـــدافها أو اتجاهاتها، فالأول بين دعاة الانعزالية والانكفاء وبين مؤيدي التدخل والانخـــراط في الشؤون الدولية، والثـــاني مس طبيعة هذا الانخراط في تغليبه للعمل الفردي والذي تخول القوة الأمريكية الفريدة القيام به أو تفضيل العمل الجماعي الذي يقوم على مبدأ التعاون والتشاور ، وثالثـــا علاقة كل ذلك بالمصلحة الوطنية الأمريكية التي تقتضي إما تغليب الواقعية بشكل تام أو ضرورة إعطاء الأهمية للاعتبارات الأخلاقية، أو يمكن توظيف الاثنين معا دون أن يضـــر ذلك بالمصـــالح العليا للولايات المتحدة.

وهذه السياسة تمر عبر تفاعل العديد من العناصر والعوامل والذي يتيحه انفتاح المجال والنقاش السياسي الدائم، على الرغم من اختلاف الأوزان النسبيـــة لتأثير كل فاعل والذي يجد تفسيره في اختلاف الانتمـــاءات والمصـــالح والتوجهات، وتميزت السيـــاسة الأمريكية عموما بعد نهاية الحرب الباردة بزيادة أهمية العوامل الاقتصادية كمحدد رئيسي وذلك في فترة كلينتون ومع وصول الإدارة الجمهورية إلى الرئـــاسة عادت الأولـــويات الأمنية لتحتل موقعا مهما على أجندة صناع القرار خاصة في ظـــل التطورات والأحداث التي عرفتها الساحة الدولية مع بداية القرن الجديد و خاصة أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والهدف النهائي ظـــل خدمة المصالح الأمريكية بما يفضي إلى إبقاء الزعامة والسيطرة الأمريكية

وتوسيع نفوذها،وهنا ظهر نفوذ المحافظين الجدد الذين يتميزون بالتدخل الشديد في شؤون العالم و الإهتمام كثيرا بمسائل السياسة الخارجية ، ويميلون إلى عدم التقيد بالسلطة التشريعية ممثلة في مجلسي النواب و الشيوخ، وهكذا ظهرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة بتوجهات جديدة عكست ثقافة إستراتيجية أقيمت على قاعدة مفاهيمية صلبة، فيها بعض عناصر الاستمرارية وكثير من عناصر التكيف الثقافي و الديني.

وقد مكنتنا هذه الدراسة من التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والملاحظات، نوجه النظر إلى حصيلتها من خلال النقاط التالية:

- إن المفاهيم التي تم عرضها ضمن مقاربة مفاهيمية للسياسة الخارجيـــة والثقافـــة لها علاقة مع بعضها البعض، بحيث أن كل مفهوم له صلة مع الآخر، فالعلاقات الدولية هي مجال لتطبيـــق السياســـة الخارجيـــة في حين هذه الأخيرة تعبر عن مجموعـــة سلوكيات وتوجهات خارجية معينة في جميع المجالات(سياسية، اقتصادية،أمنية، ثقافية،ديني....)
- أدت نهاية الحرب الباردة إلى بروز مخاطر وتهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة لا متماثلة، نتيجة تصاعد الرغبة في إعادة النظر في الوضع الجيوسياسي الذي رسمه نظام الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.
- شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر فاصل و منعطف في العلاقات الدولية كما أنه أحدث تحولات جيوستراتيجية،فرض تغييرا في الأولويات السياستين الداخلية والخارجية الأمريكية،ويمكن القول بأن التغيير الذي حدث هو تغيير الكثير من الأهداف في مظهر السلوك لأمريكي.
- تأثير البعد الثقافي على المستـــوى الوطني أو الداخلي،والذي يشمل صنـــاع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية كالنخبة الثقافية و اللوبي الديني التي ساهمت في عملية توجيه السياسة الخارجية بالعمل على نشر المعايير والمبادئ الديمقراطية الليبراليـــة بما يخدم المصلحة الوطنية ، و ذلك ضمن سياق تاريخي،ثقافـــي انعكس على النخب السياسية و دوائر صناعة

القرار بفضل تدخل البعد الثقافي في سلوكها الخارجي والمشاركة في بناء بيئة دولية معيارية لا تتعارض مع مصالحها.

- تعتبر منطقة الشرق الأوسط ضمن توجهات سلوك الولايات المتحدة الخارجـــي ذلك، نظرا للموقع الجيوستراتيجـــي الذي تتمتع به هذه المنطقة من جهة و البعد الحضاري الإسلامي للمنطقة من جهة أخرى و الذي يعتبر العدو الأول للولايات المتحدة من خلال مفهوم صدام الحضارات أو التهديد الإرهابي ضد الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة و حتى ضمان استقرار إسرائيل، لاسيما و أن الولايات المتحدة تسعى في عالم ما بعد الحرب الباردة إلى بلـــورة سياســـة خارجية موحدة بجميع الأبعاد بما فيها البعد الثقافي ، و لن يكون ذلك إلا بتعزيز أفكار جديدة لبسط نفوذها الكامل على هذه المنطقة من خلال شركات و اتفاقيات مع دول المنطقة تضمن المحافظة على مصالحها القومية.

قـائـمـة المراجع

1-الكتب:

1- فاضل زكي محمد، **السياسة الخارجية و أبعادها في السياسة الدولية**، (بغداد: مطبعة شفيق، **1975**).

2- علي محمد شمبش، **العلوم السياسية** ،(مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ، **1988** م).

3- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة:جامعة القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، **1989**).

4- حامد ربيع، **نظرية السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، **1969**).

5- العبدلي عبد المجيد، **قانون العلاقات الدولية**،(تونس: أقواس للنشر ،مطبعة فن و ألوان،**1994**).

6- بطرس بطرس غالي و محمود خيري غيسن، **المدخل في علم السياسة** ، ط **5**،(القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية ، **1968**).

7- روبرت لانتور،**السياسات الدولية المعاصرة**،ترجمة: أحمد ظاهر،(عمان:مركز تكوين الكتب الأردني ،**1989**).

8- أحمد نوري النعيمي،**السياسة الخارجية**، ط**1** ،(الأردن:دار زهران للنشر و التوزيع، **2010**).

9- جوزيف س.ناي الابن، **المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ**، ترجمة أحمد أمين الجمل و مجدي كامل، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية).

10- بدوي محمد طه ، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**،(بيروت: دار النهضة العربية ،**1972**).

11- نعمة كاظم هاشم،**الوجيز في الإستراتيجية**، (بغداد: شركة إياد للطباعة الفنية، **1988**).

12- نعمة كاظم هاشم، **العلاقات الدولية**، الجزء الأول، (فرنسا: مؤسسة دار الكتب و الطباعة و النشر، **1979**).

13- العبدلي عبد المجيد، **قانون العلاقات الدولية** ،(تونس : دار أقواس للنشر ، مطبعة فن وألوان ، **1994**).

14- سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط **3**، (عمان: دار وائل للنشر، **2006**).

15- عز الدين خودة، **النظم الدبلوماسية**،(القاهرة : مكتبة الآداب، **1989**).

16- محمود عبد ربه العجرمي، **الدبلوماسية: النظرية و الممارسة** ،(د ن ، **2011**).

17- العناني خليل، "**المحافظون الجدد يخططون لابتلاع العالم**"، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الإستراتيجية، **04** جوان **2003**.

18- هلال رضا، **الدين والسياسة في أمريكا علمانية أم متدينة: الإمبراطورية الأمريكية**، ج**1**، (القاهرة: مكتبة الشروق، **2001**).

19- مرقس سمير،**الأصولية البروتستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية_قانون الحرية الدينية نموذجا_،الإمبراطورية الأمريكية**، ج**3**، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،**2002**.).

20- شاهر إسماعيل شاهر،**أولويات السياسة الخارجية الأمريكية:بعد أحداث 11 أيلول 2001**،(دمشق:الهيئة العامة السورية للكتاب،**2009**).

21- ولد أباه السيد، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001**، (بيروت:الدار العربية للعلوم، **2004**).

22- ناصيف يوسف حتي،**النظرية في العلاقات الدولية**،(بيروت : دار الكتاب العربي،1985).

23- عبد الجليل إبراهيم،"**من تكساس إلى بغداد:النفط مقابل الدماء وجهات نظر**" ،العدد**52**،أيار مايو،**2003**.

24- ماجد عرسان الكيلاني ، **صناعة القرار الأمريكي**،(عمان : دار الفرقان للنشر والتوزيع، **2005**.

25- جانيس تيري،"**دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط** "،المستقل العربي ، مركز دراسات الوحدة،العربية، العدد **261** ، نوفمبر2000 .

26- إدريس دلكر وأحمد وافي،**النظرية العامة للدولة والنظام السياسي الجزائري في ظل دستور1989**، (الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1992) .

27- هالة أبو بكر سعودي،**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973**، ط **2** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان**1986**).

28- فواز جرجس،**السياسة الخارجية تجاه العرب: كيف تصنع؟و من يصنعها؟** ، ط **2** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، **2000**.

29- نانيس مصطفى خليل، "**الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية**"، السياسة الدولية، الدولية، العدد **127** ، جانفي **1997**.

30- محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية و لإغارة على العراق**، ط3 ،(القاهرة :دار الشروق، **2004**).

31- هادي قبسيس، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين :الواقعية و المحافظية الجديدة**،ط **1**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ، 2008).

32- محمود شرقي، "**السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق، 1990–2006**»، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، **2007**).

33- محمد سعدي ، **مستقبل العلاقات الدولية** ، ط**1** ،(بيروت: جوان **2006**).

34- عبد العزيز جراد ،**العلاقات الدولية** ، ط **1** ،(الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، **1992** .

35- زيغينو بريجنسكي ،**الاختيار:السيطرة على العالم أم قيادة العالم** ، ترجمة :عمر الأيوبي، ط**1** ،(بيروت:دار الكتاب **2004**).

36- جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط**1**، (الإمارات العربية المتحدة : دبي، **2000**).

37- مارسيل ميرل، **العلاقات الدولية** ، ترجمة حسن نافعة ، ط **1**، (مصر: القاهرة، دار العالم الثالث ،**1999**)،.

38- عامر حسن فياض ،**" الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي"** ، المستقبل العربي ،العدد**261** ، نوفمبر **2000**.

39- جون كريستوف روفين،**أوهام الامبرطورية و عظمة البرابرة**،ترجمة أمل أبي راشد، ط**1** ، (طرابلس: دار الجماهيرية للنشر و التوزيع، **1995**) .

40- وليد عبد الحي و آخرون ،**أفاق التحولات الدولية المعاصرة**، ط**1** ،(الأردن:عمان دار الشروق للنشر و التوزيع، **2002**).

41- جمال زهران،**منهج قياس قوة الدولة و احتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**،ط**1**،(لبنان :بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،ديسمبر **2006**).

42- شفيق المصري، **النظام العالمي الجديد :ملامح و مخاطر**، ط**1**،(بيروت: دار المعلم، **1992**).

43- منصف السلمي، **القرار السياسي الأمريكي**، ط**1**، (باريس: مركز الدراسات العربي و الأوروبي،**1997**).

44- فاضـــــل الربيعـــــي ،**ما بعد الاستشراف: الغزو الأمريكي للعراق الكولونيات البـ يـ ـضاء**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ،**2004**).

45- صامويل هنتنغتون،**صدام الحضارات و إعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة مالك أبو شهيوة ومحمود خلف،(ليبيا: مصراتة ،الدار الجماهيريـــــة للنـــــشر والتوزيع، **2008**).

46- مادلين أولبرايت،**الجبروت والجبار**،ترجمة عمر الأيوبي،(بيروت:لدار العربية للعلوم ناشرون،**2012**) .

47- هنري بيرس،**معركة التروستات**، ترجمة نجاح الساغاتي السباعي،(سوريا: دار ابن الوليد،**2011**).

48- محمد السماك ،**الدين في القرار الأمريكي**،(بيروت: دار النفائس ، **2003**).

49- عبد الله إبراهيم،**المركزية الغربية:إشكالية التكون والتمركز حول الذات**،(المغرب:المركز الثقافي العربي، **1997**).

50- فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ط**1**،(مركز الأهرام للترجمة والنشر،**1993**).

51- زينب عبد العظيم،**الإستراتيجية الأمريكية بعد 11سبتمبر**، ط **1**،(مركز الحضارة للدراسات السياسية).

52- محمد السعدي، **مستقبل العلاقات الدولية:من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة ثقافة السلام**، ط**02** ،(لبنان:بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،**2008**).

53- محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر**، ط **1**،(لبنان:بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،**1997**).

54- صامويل هنتنغتون،**صدام الحضارات:إعادة صنع النظام العالمي)** ،ط**02**،(نيويورك:مركز روك فيلير،**1999**).

55- هالسل غريس، **يدالله**، ترجمة محمد السماك، (القاهرة: دار الشروق،**2000**).

56- نادية محمود مصطفي،**الهجمات على أمريكا ومستقبل العالم**، (جامعة القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، **2001/09/15**).

2-مذكرات و رسائل تخرج:

1- عليلي مومني ، " السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة " ،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر، 2001-2002).

2- عبد الله هوادف ،"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل في إطار الصراع العربي الإسرائيلي"،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية ،(جامعة الجزائر،2002-2003).

3- صقر عبد العزيز ، "دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، (جامعة الإسكندرية: كلية التجارة ، 1989).

4- ياسين بوللوى،"حوار الحضارات كأحد المرتكزات الثقافية للنظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة"،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،(قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية،2002).

3-المجلات و الجرائد:

1- نافع ، إبراهيم ،"**عام على اعتداءات 11 سبتمبر :ماذا حدث للعالم ؟** "، الأهرام،2002/9/11.

2- ناصف يوسف حتي، **أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟** جريدة المساء **09** اكتوبر **1996**.

3- عبد الجواد جمال، "**السياسة الأمريكية في العراق :تشدد يميني وهوس امني**"، مجلة السياسة الدولية،**03** أكتوبر **2002**.

4- احمد عبد الرزاق شكارة،"**الفكر الاستراتيجي الأمريكي و الشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد**"،المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية (لبنان،بيروت) ، العدد **4.170/1993**.

5- زروخي إسماعيل،"الصدام الحضاري...وصناعة الأعداء"،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،عدد **24**،جوان **2016**.

6- محمد علي صالح،"**صامويل هنتنغتون:الصدام بين الحضارات و الغرب الثقافي أولا**"،مجلة المجلة، عدد**1101**.

7- صامويل هنتنغتون ،"**الصدام بين الحضارات**"،مجلة شؤون الأوسط ،العدد **26،1994**.

8- ريتشارد نيكسون،"**الفرصة السانحة**"، النبأ، العدد **164**، جويلية **1994**.

9- حميد حمد سعدون،"**الاحاد ي..ة القطبية وتأثيراتها ع ل ..ى ا ل ..سياسة الخارج ي ..ة الأمريكية الأمريكية و م ..ستقبل العلاقات الدول ي ..ة**"، مجلة كلية التربية للابحاث،بغداد، **2010**.

10- عصام عبد الشافي، "**دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية : الأزمة العراقية نموذج**" ، السياسة الدولية،العدد **153**، جويلية **2003**.

11- عبد العزيز كامل ، "**المحافظون الجدد و المستقبل الأمريكي**"، مجلة البيان ، العدد الثاني، **2004**.

4-المواقع الالكترونية:

1- **صنع السياسة الخارجية الأمريكية**،الرابط **www. el bayane . com /2017** 28/06

2- **حقائق الدين والسياسة في أمريكا**، شبكة النبأ، **2018/02/27** الرابط**www.annabaa.org**.

3- وقيع الله محمد،"**في أصول العلاقات الدولية**"،مجلة البيان الالكترونية،**2006/03/13**،الموقع الالكتروني:**http// :www.Albayan.co.ae**

4- محمد ماضي"**هيم ن . . ..ة المحافظ ي . . ..ن ا لج . . . مدد!"03_02_2018** الرابط:**https://www.swissinfo.ch**

5- خالد الحروب، "**الهجوم على أمريكا التداعيات الداخلية و الخارجية**"،انظر الرابط:

6- **Aljazeera.net/ Casses– Analysis/ 14/09/2001**

المراجع الأجنبية:

1- JAMES ROSNEAU, PHILIP BURGESS, CHARLES HARMANN « **THE ADAPTATION OF FOREIGN Policy RESEARCH** : **a case study of anti –case study Project** »,international studies quarterly ,vol 17,N°0**1**.

2- MARCEL MAREL, **LA POLITIQUE ETRANGERE**. (Paris : puf, 1986).

3- FREDERIC CHARILLON, LA POLITIQUE ETRANGERE : nouveaux regards. (Paris : puf, 1986).

4- RICHARD C. SNYDER, HW BRUCK AND BURTON

5- S PAIN, **THE DECISSION-MAKING**.(approch to the study of international politics)

6- HILL NORMAN, **INTERNATIONAL POLITICS**, new York, happer and row, 1962.

7- CHARLES HERMANN, INSTRUMENTS OF FOREIGN POLICY.

8- James A. Paul,Irag ,**The struggle For Oil**,(Global Policy From ,August,2002).

9- Simon Tisdal-**Reaching the parts other Empire**,**Could Not Reach-**the Guardian.18 Jan.2003

10- Léonard . L larry , **Elements Of Americans Foreingy Policy**,(New York : Mc Gram Huill Book Company , INC 1953).

11- Zbigniew Brzezinskik ,Le Vrai Choix :l Amérique et le Rest du Monde. Op.Cit.

12- John J. Mearsheimer, ***The Tragedy of Great Power Politics,*** (New York: Norton, 2001).

13- Stephen G. Brooks, Dueling Realisms, International Organization, vol . 51, no. 3 (Summer 1981).

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
مقدمة	أ–د
الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية	1–29
المبحث الأول: السياسة الخارجية دراسة نظريه	2
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	2
المطلب الثاني :علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى	5
المطلب الثالث:أهميه السياسة الخارجية	12
المطلب الرابع: أدوات السياسة الخارجية	13
المبحث الثاني:محددات السياسة الخارجية الأمريكية	16
المطلب الأول:المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية	16
المطلب الثاني:المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية	19
المبحث الثالث:مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية	23
المطلب الأول:المؤسسات الرسمية	23
المطلب الثاني: المؤسسات الغير رسمية	26
الفصل الثاني: واقع السياسة الخارجية الأمريكية في إطار الأحادية القطبية	30–52
المبحث الأول: تأثير تحو ت ما بعد الحرب الباردة في السياسة الخارجية الأمريكية	31
المطلب الأول : أهم التغيرات في المرجعية الفكرية و النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة	31
المطلب الثاني: التحو ت الدولية بعد نهاية الحرب الباردة	35
المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية	40
المبحث الثاني:أحداث 11 سبتمبر2001 و تأثيرها في السياسية الخارجية الأمريكية	44

الفهرس

المطلب الأول: أحداث الحادي عشر من سبتمبر ألفين و واحد	44
المطلب الثاني:الرؤية الأمريكية للعلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر	46
المطلب الثالث: توظيف أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الخارجية ومبررات التدخل الأمريكي	48
الفصل الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة: دراسة في تأثير المتغير الثقافي	**76-53**
المبحث الأول:تأثير المنظومة الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة	**54**
المطلب الأول: البعد الثقافي و انعكاساته على السياسة الخارجية الأمريكية	54
المطلب الثاني: دور الدين و الجماعات الدينية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية	57
المبحث الثاني:تأثير متغير صراع الحضارات على السياسة الخارجية الأمريكية	**64**
المطلب الأول:نهاية التاريخ ومحاولة لكتابة تاريخ عالمي جديد	64
المطلب الثاني:صدام الحضارات لصامويل هانتنغتن	67
المطلب الثالث:لماذا تتصادم الحضارات؟	70
الخاتمة	أ-ج